

المحاضر الرسمية

الجمعية العامة



الدورة السابعة والستون

الجلسة العامة ١٢

الخميس ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، الساعة ٠٩/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد يريميتش (صربيا)

نظراً لغياب الرئيس، تولّى الرئاسة السيد كاماو (كينيا).
افتتحت الجلسة الساعة ٩/١٥.

كما أودّ أن أعرب عن اعتراف عميق امتناني للأمين العام بان كي - مون على زيارته بلدي في تموز/يوليه المنصرم. فبينما نُحيي الذكرى السنوية العشرين لقبولنا في الأمم المتحدة، جاءت زيارته بمثابة اعترافٍ بما قطعته البوسنة والهرسك من أشواطٍ كبيرة منذ انضمامها إلى المنظمة، حيث تحوّلت من متلقٍ للمساعدة الأمنية إلى مُساهمٍ في السلام والأمن العالميين.

وأودّ كذلك أن أشيد بالأمين العام على جهوده الحثيثة للنهوض بالحوار والتعاون، وعلى التزامه الثابت بجوهر قيم الأمم المتحدة ومبادئها. وإننا في البوسنة والهرسك ندرك أهمية خطة عمله التي حدّدت خمسة واجبات ينبغي الوفاء بها من أجل الأجيال القادمة: الوقاية، وعالم أكثر أمناً، ومساعدة البلدان التي تمر بمراحل انتقالية، وتمكين المرأة والشباب، والتنمية المستدامة، وندعم تلك الخطة دعماً كاملاً.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب يُلقيه رئيس رئاسة البوسنة والهرسك. اصطحب السيد باكير عزّبيغوفيتش، رئيس رئاسة البوسنة والهرسك إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): بالنيابة عن الجمعية العامّة، يشرفني أن أرحّب في الأمم المتحدة بفخامة السيد باكير عزّبيغوفيتش، رئيس رئاسة البوسنة والهرسك، وأدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

السيد عزّبيغوفيتش (تكلم بالإنكليزية): أودّ أن أهنئ الرئيس يريميتش على انتخابه، وأن أشكر السيد ناصر عبد

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.



واليوم، يصدق صدى هذه الكلمات بشأن فشل المنظمة في الاستجابة للمأساة في سوريا.

إن أفضل طريق لتكريم ضحايا الإبادة الجماعية في سريريبيتشا كانت ستكون الاستفادة من دروس ذلك الفشل وعدم ارتكاب الأخطاء نفسها ثانية. ومن المحزن أن الأمم المتحدة، وبخاصة مجلس الأمن، لم تُوفَّق في القيام بذلك. لكنَّ المجتمع الدولي اختار ثانية أن يُعيد نمط التجربة والخطأ للسياسات التي أخفقت في البوسنة والهرسك. فالقرارات وعبارات القلق، والجزاءات غير الفعّالة، والمراقبون والبعثات بدون ولاية لحماية المدنيين، إجراءات ذات عواقب مُميّتة، كما ظهر في بلدي.

فلا نُخطئ. ما لم تتصرّف الآن، ونعمل بحزم لمساعدة شعب سوريا وإنهاء إراقة الدماء هناك، فإنّ هذه المأساة ستلاحق تاريخنا إلى الأبد، مثل سريريبيتشا تماماً.

إنّ التطوّرات في مطلع القرن الحادي والعشرين تتحدى التنبؤ اللاعقلاني. أجل، مَنْ كان يمكنه أن يتنبأ بانفجار حرية كهذا في الشرق الأوسط؟ فقد شهدنا في السنوات القليلة الماضية يقظة تاريخية في العالم العربي. والتغييرات الاجتماعية والسياسية العميقة الهادفة إلى إيجاد مجتمعات ديمقراطية جارية الآن - وهي

تغييرات ظلّت تحتّم طوال عقود. إنّها أفضل إثبات على أنّ المسلمين يناضلون بصلاية من أجل الحرية والكرامة وحقوق الإنسان. لقد كسر أخيراً جيل من الشباب العربي ذي الثقافة العالية والتفكير الحرّ قيود الدكتاتورية. وما من قوة تستطيع أن تمنع هذا الجيل الجديد من تولّي زمام مصيره.

إنّ البوسنة والهرسك، بصفتها عضواً غير دائم في مجلس الأمن، دعمت دعماً قوياً تطلّعات الشعوب العربية إلى المزيد من الحرية والديمقراطية. وقد عملنا لضمان دعم

إنّ عالم اليوم مسرحٌ لأزمات تتنامى وتحديات عالمية تتعاضم. وأولها وأهمّها الكارثة في سوريا. فبينما نقف هنا، يقا تل زملاؤنا السوريون ضدّ نظام وحشي. إنهم يقا تلون لكي يُمسكوا زمام مصيرهم بأيديهم. ونظام بشار الأسد يردّ على توقّهم إلى الحرية والديمقراطية بالبنادق والقذائف، مثلما فعل تماماً نظام والده منذ ٣٠ عاماً. وهذا أمرٌ مثير للاشمئزاز ومُستهجّن أخلاقياً - ولكن مثله عجزنا الجماعي عن وقّفه. ومرة أخرى، نقف مكتوفي الأيدي بينما تتكشف أمام أعيننا مأساة إنسانية ذات أبعاد مثيرّة. وينبغي لنا القيام بدورنا لدعم الموقف التاريخي للشعب السوري من أجل الحرية. كما ينبغي أن نُؤدّي دورنا لإنقاذ شعب سوريا من الطغيان. أجل، ينبغي لنا، لكننا لا نفعل.

إنّ المشاهد الآتية من سوريا تُذكّرنا بمأساة البوسنة. فنحن في البوسنة والهرسك نشعر بألم الشعب السوري كأنه ألنا بالذات، لأننا مررنا بالفضائع نفسها منذ زمن غير بعيد. وحين زار معي الأمين العام بان كي - مون سريريبيتسا في تموز/يوليه المنصرم، لتقدّم التعازي بضحايا الإبادة الجماعية، قال: "يجب على المجتمع الدولي أن يتوحد لكي لا يرى المزيد من إراقة الدماء في سوريا، لأنني لا أريد أن أرى أيّاً من حُلَفائي يزور سوريا بعد ٢٠ عاماً، مُعتذراً عمّا كان يمكننا أن نفعله لحماية المدنيين في سوريا - وهو ما لا نفعله الآن."

وقد ذكر سلفه، كوفي عنان، في التقرير بشأن سقوط سريريبيتسا:

"عن طريق الخطأ وسوء التقدير والعجز عن الاعتراف بنطاق الشر الذي يواجها، فشلنا في القيام بواجبنا في المساعدة في إنقاذ سكان سريريبيتسا ... ومأساة سريريبيتسا ستلاحق تاريخنا إلى الأبد" (A/54/549، الفقرة ٥٠٣).

ويتعيّن على المنظمة توجيه رسالة قويّة تُطالب بوجوب احترام قراراتها، وبأنه لا يجوز أن يكون هناك أية معايير مُزدوجة أو شعوب مُختارة، حين يتعلق الأمر بتطبيق المعايير القانونية الدولية ومبادئ حقوق الإنسان.

لقد شهدنا في الأسابيع القليلة الماضية عنفاً مزعجاً مرتبطاً بالتعصّب. والفيديو الذي أثار تلك التطوّرات بالغ الإهانة. وهو يستحقّ أشدّ الإدانة، ونحن نرفض مضمونه ورسالته رفضاً قاطعاً. لكنّه ليس هناك أيّ مبرّر للردّ على ذلك الفيلم بالعنف. فالعنف مقابل الكلام غير مقبول. ولا يمكن الجدل في هذا الشأن. إذ إنّ العنف ليس وسيلة لاحترام الدين. والردّ على التعصّب الأعمى بالعنف لا يؤدي إلّا إلى تأجيج إضافي لنيران التعصّب. فعلينا أن نضع حدّاً للعنف، ولكن علينا أيضاً إيجاد سبيل إلى منع خطاب الكراهية والتعصّب الأعمى. أجل، هناك الحقّ في التعبير الحرّ، ولكن هناك الحقّ في الكرامة أيضاً.

ولا يمكننا أن نفرض عقيدتنا أو ديننا على أيّ شخص آخر. فعلينا أن نعزّز التسامح، ولكن علينا أن نعزّز الاحترام المتبادل كذلك. وهذا هو السبب الذي يستدعي منا، بصفقتنا قادة مسؤولين، أن نُجري مناقشة صريحة بشأن الحدود الخارجية للتعبير الحرّ، حين يُساء استخدام تلك الحرية لإثارة الكراهية وتشويه كرامة الآخرين عمدًا.

ليس هناك تناقض متأصل بين القيم الإسلامية والقيم الغربية. بل، خلافاً لذلك، فإنّ هذه القيم متناغمة. وهي في نهاية المطاف مُستمدّة من المصادر ذاتها. وقد أدّت التفاعلات بينها عبّر التاريخ إلى إنجازات عظيمة. فلا ينبغي أن يكون هناك أيّ صدام. وليس هناك سوى المحتاجين إلى إيجاد منظور زائف لصدام ما، بغية الوصول إلى السلطة أو الحفاظ على الإمساك بها.

إنّ مجتمعات عديدة جدّاً في عالم اليوم تمرّ بمراحل انتقالية، توفّقاً إلى إيجاد توازن بين القيم التقليدية وتلك الحديثة. والعلاقة

المجتمع الدولي للذين أرادوا مجتمعات حرة بدل تلك المُغلّقة، وسيادة القانون بدل قانون الفرد الواحد، والديمقراطية بدل الدكتاتورية، والعدالة والإنصاف بدل القمع والفساد.

والجمود في حلّ النزاع الإسرائيلي - الفلسطيني في غاية الإزعاج. فعملية السلام لا تتقدّم، وسلسلة العنف لم تُكسر. وهناك ضرورة مُلحّة لزخم جديد للمفاوضات، لأنه ما من بديل لحلّ تفاوضي. وللفلسطينيين كلّ الحقّ - التاريخي والأخلاقي والقانوني - في دولة خاصة بهم، ولكن لإسرائيل كلّ الحقّ في أمنها. فيجب أن ينتهي احتلال الأراضي الفلسطينية، ولكن يجب أن ينتهي الإرهاب والعنف

كما يجب رفض جميع المحاولات لإيجاد وقائع ميدانية جديدة، على أمل أن تكون مقبولة ب بوصفها نقطة انطلاق لمفاوضات مستقبلية. واستمرار الأنشطة الاستيطانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة لا يزال يشكلّ أخطر عقبة أمام السلام. فينبغي لإسرائيل أن تُوقّف فوراً جميع تلك الأنشطة في الأراضي المذكورة، لأنها غير قانونية بموجب القانون الدولي. وقيام إسرائيل بذلك أفضل خدمة لمصلحتها إذا كانت ترغب حقاً في السلام مع الفلسطينيين.

إنّ حالة الوضع منذ ٦٠ عاماً أو ٦٠٠٠ عام ليست النقطة المرجعية الصحيحة. بل النقطة المرجعية الصحيحة لحلّ ما هي مبدأ التعايش السلمي لدولتين ذواتي سيادة - فلسطين مستقلة وإسرائيل آمنة. تلك هي السبيل الواقعي الوحيد لإيجاد حلّ عادل للنزاع، وضمان الاستقرار والتقدم في الشرق الأوسط. وبلوغ مثل هذا الحلّ، لا بدّ من محاولة أكثر إخلاصاً في مفاوضات بإرادة طيّبة، وبخاصة من جانب إسرائيل. والطريق إلى السلام لا يشمل تجاهل قرارات الأمم المتحدة، ولا حصر الفلسطينيين في مساحات ضيقة من الأرض التي كانت لأبائهم ذات يوم، وبناء المستوطنات على الأجزاء المتبقية منها.

مكان آخر في العالم. وإذا لم تتم استعادة النسيج الاجتماعي الفريد لبلدي، الذي مزقته الجرائم والقوة، فسيكون ذلك هزيمة لجوهر فكرة التعايش، من شأنها أن تؤدي إلى هوة متسعة في واحد من أدق الشروخ في العالم.

إن النفوذ المتنامي للبشرية يجلب التقدم والرخاء. لكن الجانب الأتاني من هذا النفوذ يطال جوهر الأساس الذي يعتمد عليه مستقبلنا، وهو بالتحديد موئلنا المادي وماهيتنا الروحية.

إن العالم الذي نعيش فيه يتغير في سرعة واتجاه يبعثان على القلق عن حق. فالإجحاف والظلم والتعصب في تصاعد. ويسوده المزيد من النزاع والقليل من التعاون. إنه عالم ما برح يعج بالعنف وينعم بقدر أقل من الحنو والتسامح، والتضامن، والرعاية المتبادلة، والعلاقات الطيبة بين الأشخاص والحياة الأسرية. إن الناس في العالم يخرجون إلى الشوارع وذلك يمثل تحذيراً مأساوياً مفاده أن الإنصاف يتضاءل في المجتمعات التي نعيش فيها.

إن تلك الاتجاهات متقلبة ولا يمكن عكس مسارها إلا بالقيام بعمل عالمي حاسم ومنسق. إن المستقبل الذي نصبو إليه لن يكون مثالياً إلا إذا عملنا على رص الصفوف من أجل إيجاد حلول سليمة. إن نهج التعاون يصعب تحقيقها ولكنها لازمة أكثر من أي وقت مضى.

تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد كاماو (كينيا).

إننا لم نبلغ درجة الكمال ولكن بوسعنا أن نكون أفضل مما نحن عليه. ويمكن أن نكون أكثر حكمة، وأكثر مسؤولية، وأكثر استعداداً للتعلم من أخطاء الماضي. وفي أحيان كثيرة نكون سجناء عقلياً. وتتصور الاستعداد لتقبل الحل التوفيقى ضعفاً، غير أن الصحيح هو العكس، فالحل التوفيقى يتطلب شجاعة. ولكي نبني مستقبلاً يجب علينا أن نقدم تنازلات.

بين الغرب والعالم الإسلامي، وبين أنظمة قيمهما ستكون إحدى أكثر المسائل دقة في زماننا. وستمر هذه العلاقة بأزمات وفترات من سوء التفاهم والتعصب. وفي العصر الحديث، يتعين علينا مواصلة السعي إلى معادلة، يمكن اعتبارها نموذجاً لكيفية مصالحة القيم الإسلامية وتلك الغربية، شرقاً وغرباً. ومعزل عن مدى صعوبة إيجاد تلك المعادلة، فإنها ستكون أساسية في المرحلة الماثلة أمامنا.

والحالة الإنسانية واحدة من تشكيلة متنوعة. وعنصرنا البشري فسيفساء مكوّنة من مجموعة متنوعة غنية من الناس والثقافات والأديان التي تتألق معاً في نمط حيوي متلائم. ومسؤوليتنا هي إثراء تلك الفسيفساء وحمايتها.

إنني قادمٌ من بلد ذي خبرة تاريخية يمكن أن تُقدّم دروساً قيّمة في إيجاد نموذج للتعايش السلمي ضمن مثل هذا التنوع. ويمكن للعالم بأسره أن يستفيد من الدروس التي تعلمها بلدي عبر سعيه الدائم إلى تحسين تفهمه وإدارته للتنوع. فعلى مدى مئات السنين، عاش مواطنوه بانسجام، يُساعد بعضهم بعضاً في بناء دور العبادة التي تكاد إحداها أن تتكئ على الأخرى فعلياً. فوجود مجموعة أقصى الغرب من المسيحية الأورثوذكسية والإسلام، ومجموعة أقصى الشرق من الكاثوليكية، جعل البوسنة نقطة تلاقي الحضارات، وجسراً بين الشرق والغرب. وقد نسجت ثقافتها الفريدة المتعددة الأعراق على مدى ألف سنة من التسامح والاحترام بين مواطنيها، بغض النظر عن انتماءاتهم العرقية والدينية. وهذا ما يجعل حفظها ونجاحها، بصفتها عالماً مُصغراً مُحدّداً، أساسيين للعالم بأسره.

أما الآن، فهناك، بسبب ماضيها الحديث، نزاع كبير في بلدي بين فكرة التعايش وفكرة الانقسام. وأعتقد أن نتيجة هذا النزاع ستترك آثاراً بارزة على تجاوز أحد أكبر تحديات زماننا، هو تحدي النزاع مقابل التعاون. وإذا لم تسد فكرة التعايش والتعاون في البوسنة، فمن الصعب أن تسود في أي

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، يسرني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد البغدورج تساخيا، رئيس منغوليا، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

الرئيس تساخيا (تكلم بالإنكليزية): احتفتل منغوليا في العام الماضي بالذكرى السنوية الخمسين لانضمامها إلى هذه الهيئة الهامة. وبفضل خيار شعبنا الحر، فإن ابن الراعي موجود هنا اليوم، ويسعدني أن أبلغ عن التقدم الذي حققته منغوليا في بناء مجتمع قوي وحر.

قبل أكثر من ٢٠ عاما، كانت منغوليا تقف على مفترق طرق. بعد أن سادت عقود من الحكم من دون موافقة المحكومين، تمت إزالتها والتاريخية في شتاء عام ١٩٨٩ القارص وفي ربيع سنة الحصان الأبيض في سنة ١٩٩٠، تم تثبيت راية الديمقراطية بشدة في تربتنا الغنية. لقد انتصرت الحقوق والحريات الفردية. فثورتنا لم تحطم زجاج نافذة واحدة، ولم ترق نقطة دم واحدة.

بعد عقدين من الزمن، أصبحت منغوليا منارة ثابتة من الحكم الذاتي، وقوة محركة وراء مبادرة الشراكة الآسيوية من أجل الديمقراطية والرئيس الحالي لمجتمع الديمقراطيات. ومن دواعي فخرنا أن نترأس تلك الحركة العالمية من أجل الحرية.

أظهرت منغوليا التزاما قاطعا بالشفافية والمساءلة وحكم القانون. وقد سلمنا بأن تلك هي الطريقة الوحيدة التي يمكن بها أن يكتب النجاح لديمقراطيتنا. لذلك، لا يمكننا أن نتساهل مع الفساد العام على أي مستوى كان، ابتداء من أعلى المسؤولين إلى المواطن العادي. فالفساد مثله كمثل الأمراض المعدية، ينمو في الظلام وينخر في الثقة العامة، ويخيف المستثمرين، ويسلب المواطنين العاديين الفرص ويهاجم نظام المناعة الحيوي في أي دولة. وعلينا أن نلقي الضوء على الفساد ونهاجمه وجها لوجه.

ولكي ننجح يجب أن نتوقف عن الانغماس في ضروب الشعوبية التي تنطوي على التلاعب والخداع. ويجب أن ننأى بأنفسنا عن الأنماط البالية التي كانت سائدة في الماضي. بل علينا أن نتنقل إلى المستقبل. وبدلا من الانخراط في مناقشات لا تنتهي حول ما حدث في الماضي، علينا أن نكرس أنفسنا للتوصل إلى اتفاقات بشأن ما يمكن أن ينطوي عليه المستقبل. وعلينا أن نفسر مصالح الذين نمثلهم بشكل أكثر صوابا. وعلينا أن نستمع إلى آراء الآخرين، بغض النظر عن اختلافها عن آرائنا. ويجب أن نفهم أحدنا الآخر بصورة أفضل وأن يحترم أحدنا الآخر على نحو أكثر.

إن أهم رسالة نؤديها في المستقبل ستتمثل في بناء جسور بين الثقافات والأديان والحضارات، جسور من الثقة والتفاهم والاحترام، أي جسور تمتد لكي تصل إلى مشاكل ما لبثنا أن نبدأ فهم الطبيعة الحقيقية لها. إن ذلك عمل شاق ويتطلب قيادة جريئة. لقد مرت المنظمة بمحن صعبة، غير أنها ما انفكت أفضل إطار عمل لبناء تلك الجسور. فلنبقها على هذا النحو ولنمض قدما.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، أشكر رئيس مجلس رئاسة البوسنة والهرسك على بيانه الذي أدلى به من فوره.

اصطُحَب السيد باكير عزت بيغوفيتش، رئيس هيئة رئاسة البوسنة والهرسك، من قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد البغدورج تساخيا، رئيس منغوليا.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس منغوليا.

اصطُحَب السيد البغدورج تساخيا، رئيس منغوليا، إلى قاعة الجمعية العامة.

بالشروع في الاستثمارات اللازمة لكي نوفر لأطفالنا المستقبل الناصع الذي يستحقونه.

إن منغوليا بوصفها قائدا ناشئا في المجتمع العالمي، لديها أيضا أولويات دولية هامة. وما من أمر يستحق أهمية أكثر من حماية بيئتنا. فيجب على جميع الدول أن تعمل على الحفاظ على كوكبنا في الوقت الذي تتوسع فيه اقتصاداتنا وتنضج. وقد شرفني هذا العام أن برنامج الأمم المتحدة للبيئة أقر بالعمل الذي نقوم به في منغوليا للحفاظ على بيئتنا النفيسة. ونحن ملتزمون حتى بفعل المزيد.

ثمة أولوية أخرى لمنغوليا ألا وهي توسيع نطاق حقوق الإنسان. لقد عملت منغوليا على وقف مؤقت فعال لعقوبة الإعدام. ونسعى إلى إلغاء عقوبة الإعدام في منغوليا بصورة دائمة بسن تشريع في وقت قريب جدا.

إن الشعب هو الذي يشكل أي حكومة، لذلك ما من حكومة لها الحق في إنهاء حياة الذين شكلوها. أود أن أكون واضحا هنا، فعقوبة الإعدام غير ناجعة ووحشية.

إن منغوليا تهتم اهتماما كبيرا بضمان السلم العالمي. وعلينا أن نحافظ على كوكبنا بالقضاء على الأسلحة النووية في جميع أرجاء العالم. ونعارض أيضا بشدة تخزين الفضلات النووية على الأرض المنغولية. إننا نحتفل بذكرى ٢٠ عاما من التمتع بوضع خالٍ من الأسلحة النووية. وأعرب عن تقديري لقيام الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن في ١٧ أيلول/سبتمبر، جمهورية الصين الشعبية، وفرنسا، والاتحاد الروسي والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى والولايات المتحدة بتوقيع إعلان مشترك يؤكدون مجددا فيه ذلك الوضع بالنسبة لمنغوليا.

إن الحوار حول جعل منغوليا والمنطقة التي تنتمي إليها خالية من الأسلحة النووية، والذي أخذت منغوليا زمام المبادرة فيه وقادته ما برح يحرز تقدما. وسوف نستضيف حدثا في

وبالإضافة إلى ذلك، فإن سجلنا في الحرية والانتخابات التزيهية، ونقل السلطة بصورة سلمية من حزب إلى آخر بمثابة مثال على الديمقراطيات الشقيقة لنا في أرجاء العالم. إن منغوليا تتحرك صوب ديمقراطية مباشرة وتشاركية. إننا نعمل على تمكين شعبنا وليس الحكومة. وتشعر منغوليا بالفخر كونها مرسة للديمقراطية في الشرق.

ما من ديمقراطية تبلغ درجة الكمال قط. وقد شهدنا تحديات مماثلة لتلك التي شهدتها الديمقراطيات الفتية الأخرى. والديمقراطية لا تنتهي عند ورقة الاقتراع. فتلك ما هي إلا البداية.

إن منغوليا في وضع فريد على صعد عديدة، أي على الصعد الديمقراطية والاقتصادية والجغرافية. وحافزنا على الديمقراطية والشفافية والأمل في السلام يجعل دولتنا مشاركة إقليمية حيوية.

أما على الصعيد الاقتصادي، فقد حظينا بنمو رائع، إذ بلغ في العام الماضي ١٧ في المائة تقريبا. إن الحفاظ على معدل عالٍ للنمو لدينا مسألة تمثل تحديا حقيقيا جدا، وهو تحدٍ نحن على استعداد للصمود أمامه مباشرة. إننا نركز على إقامة التوازن بين هدفين، الأول، اقتسام الفرص التي يوفرها النجاح الاقتصادي مع جميع أبناء منغوليا، وثانيا، أن نظهر بوضوح وحزم أن منغوليا هي دائما مفتوحة أمام الأعمال التجارية وعضو منخرط انخراطا كاملا في المجتمع الدولي.

إن احتياجات دولتنا هامة، وهي تتمثل في تحسين الهياكل الأساسية، وتحسين الرعاية الصحية ونظام تعليمي يرتقي إلى المستويات العالمية. وعلينا أن نفعل الكثير للوفاء بالاحتياجات الآنية والطويلة الأجل لشعبنا. فشعبنا عنصر رئيسي في نجاحنا. وعلينا أن نستثمر في مستقبله. ويتوجب علينا أن نستثمر في الهياكل الأساسية الاجتماعية والاقتصادية. إننا ملتزمون

فالأزمة ليست موضوعا لبرامج التلفزيون. ونحن أعضاء الأمم المتحدة لسنا متفرجين. فالمنظمة لم تُنشئ لكي يقتصر دورها على مشاهدة عروض على شاشات تلفزيوناتنا. بل علينا العمل، وعلينا التحرك.

إن العديد من الأمهات يعانين عندما يناضل أبناؤهن، سواء من أجل عدم احترام حقوق الإنسان أو عدم توفر الفرص الاقتصادية. إن الأمهات يردن لأولادهن أن يكونوا أحرارا. ويردن لأولادهن أن يحصلوا على عمل. ويردن حياة أفضل لأطفالهن. إن والديّ البالغة من العمر ٩٢ عاما تذكّرني يوميا بأن أحدم جميع الناس باحترام، خاصة النساء والأطفال والطاعنين في السن منهم. فالنساء عصب الأسرة وركيزة الدولة. فهن يجلبن الحياة إلى العالم. ويشعرن بصرخات الرضيع. ولديهن الغرائز لرعاية كبار السن، والمرضى والمحتاجين للرعاية. إن أمهاتنا وشقيقاتنا وبناتنا يتقاسمن القيمة الجوهرية المتمثلة في رعاية الآخرين.

إننا بحاجة إلى قادة من النساء. فالنساء يتميزن برؤية الصورة كاملة. ولكي ينهض المجتمع ويتقدم نحتاج إلى مزيد من النساء في الخدمة العامة على جميع المستويات، من المستوى المحلي حتى المستوى العالمي. فهن يقدمن منظورا فريدا وكثيرا ما يكون مفقودا في التحديات العالمية. فهل سمع أحد عن امرأة دكتاتورته أو دموية أو طاغية؟ لا أعتقد ذلك. لو وجد الكثير من النساء في السلطة، أعتقد بأن الؤثام سيزداد وستزداد المشاركة، وتقل المعاناة ويقل النزاع. ومن دواعي فخري أن أبلغ أنه في الانتخابات الأخيرة لدينا تضاعف عدد النساء ثلاث مرات في البرلمان.

إن السبيل لتمكين المرأة يكمن في ضمان حصول الفتيات على نفس القدر من الفرص التعليمية التي يحصل عليها الأولاد. فالتعليم أهم حق أساسي من حقوق الإنسان. فهو لبنة البناء الأساسية في التنمية البشرية والمجتمع الحر.

عام ٢٠١٥ لإحراز مزيد من التقدم. ومع أن الطاقة النووية لا تزال خيارا مجديا للطاقة بالنسبة للبعض، فإن أي برنامج طاقة نووية قيد التطوير لا بد من أن يخضع للإشراف الدائم للأمم المتحدة والوكالة الدولية للطاقة الذرية. وأي دولة تسعى إلى بناء محطة طاقة نووية يجب عليها أن لا تعرض للخطر السلم والأمن في البلدان المجاورة المستقلة. والحل لتلك التحديات يتمثل في المشاركة وليس في العزلة. والحل يقتضي مزيدا من الدبلوماسية ومزيدا من الحوار ومزيدا من العمل.

من الواضح اليوم أكثر من أي وقت مضى أن الكلمات وحدها لا تكفي. بل يجب أن نكون متحدثين في العمل للحفاظ على السلام. وهذا الهدف يصبح أكثر حتمية في ضوء الصراعات التي ازدادت كثافة في مناطق من قبيل الشرق الأوسط. لقد شعرت بالحزن لوفاة سفير الولايات المتحدة وآخرين في ليبيا. إن رسالة الدبلوماسية هي رسالة سلام. فالهجمات على المباني الدبلوماسية تنتهك القانون الدولي نصا وروحا.

أنضم اليوم إلى حلفاء منغوليا في إدانة العنف وإراقة الدماء اللذين لا مبرر لهما في سوريا. لقد ناشدت في العام الماضي من أجل القيام بعمل. لقد بدأ الاحتجاج سلميا، غير أنه قوبل بالعنف من جانب الحكومة السورية. ففي كل يوم، وفي كل ساعة، بل في كل دقيقة تندهور الحالة. وللتصدي لأزمات كتلك القائمة في سوريا، لا بد لنا من أن نتذكر أن الذين يموتون ليسوا مواطني تلك الدولة فحسب. إنهم أيضا مواطنو كوكبنا. لذلك فهم إخواننا وأخواتنا. ينبغي للعالم أن يكون متحدا وصریحا في إنهاء إراقة الدماء قبل أن تُزهق روح أخرى من دون مبرر.

ينبغي للفتيات والفتيان أن يكونوا في المدارس يدرسون من أجل مستقبلهم وبناء أحلامهم. وينبغي ألا يموت الفتيات والفتيان وأمهاتهم وآبائهم في الشوارع ويعيشون في كوابيس.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، أشكر رئيس منغوليا على البيان الذي أدلى به من فوره. اصطحب السيد البغدورج تساخيا، رئيس منغوليا، من قاعة الجمعية العامة.

خطاب فخامة السيد منصف المرزوقي، رئيس الجمهورية التونسية.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية العامة الآن، إلى خطاب رئيس الجمهورية التونسية. اصطحب السيد منصف المرزوقي، رئيس الجمهورية التونسية، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد منصف المرزوقي، رئيس الجمهورية التونسية، وان ادعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس المرزوقي: أود أن أتوجه في البداية إلى جمهورية صربيا الصديقة واليكم شخصيا بتهاني الحارة بمناسبة انتخابكم رئيسا للجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها السابعة والستين، وان أهني أيضا السيد ناصر عبد العزيز النصر، رئيس الدورة السابقة، ومعالي السيد بان كي - مون على ما بذلاه من جهد في خدمة تطلعات جميع الشعوب نحو الأمن والاستقرار والتنمية. ويشرفني أن أتوجه إليكم باسم الشعب التونسي الذي مكنته ثورته في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ من دخول محفل الشعوب الحرة والدول الديمقراطية، وان اعبر لكم عن مواقفه الثابتة من أمهات القضايا التي تعصف بالعالم في هذا الظرف الصعب.

نحن نشهد اليوم مدى الأذى الذي تقدر على إلحاقه بمجموعات صغيرة تستطيع بث الفوضى على نطاق واسع نتيجة تطور وسائل الإعلام. هذه المجموعات ظاهرة من

إننا مدينون لأطفالنا، ومدينون لهم جميعا، بتوفير الفرص التي يوفرها لهم التعليم المتين. وبدلا من أن نستثمر في الأسلحة علينا أن نستثمر في المزيد من التعليم الذي يفتح الإمكانية لكل طفل. فالعائد على هذا الاستثمار سيغنيه الشباب والشابات من الجيل المقبل والعالم. إن الأمم المتقدمة أكثر أمانا من الناحية الاقتصادية، وأكثر احتراما لحقوق الإنسان وتمتع بقدر أكبر من الحرية السياسية.

في الختام، يسعدني أن أبلغ عن تحرك منغوليا إلى الأمام على نحو رائع وتحديد التزامنا بوصفنا جزءا من مجتمع الأمم. ونقبل الحقوق والمسؤوليات التي تصاحب ذلك الشرف.

فقبل ثمانمائة وخمسين عاما ولد ملكنا العظيم جنكيز خان. وقد بنى أعظم امبراطورية في تاريخ العالم. ومع ذلك، فإن ذلك الملك العظيم لم يشيد لنفسه تمثالا واحدا. قال جنكيز خان عبارته الشهيرة، "لقد كان غزو العالم على متن جواد أسهل من الترحل ومحاولة الحكم." فلنكن صريحين. ليس من السهل أن تكون دبلوماسيا في عالم مضطرب. وليس من السهل أن تكافح من أجل تكافؤ الفرص للجميع. وليس من السهل تسليط الضوء على الفساد. وليس من السهل الحكم بموجب سيادة القانون. وليس من السهل بناء الديمقراطية الحقيقية.

ولكن من السهل تشييد التماثيل. ومن السهل تدميرها. ومن الصعب على المرء أن يمارس الحكم الصالح. بيد أنه يتعين علينا جميعا أن نترجل ونحكم، وأن نحكم حكما صالحا. ذلك أمر حيوي من أجل بناء عالم يشعر فيه أطفالنا بالأمان، عالم تكون فيه أسرنا أقوى، وعالم يمكن فيه لجميع الأمم أن تزدهر.

ذلك هو الإرث الذي يتعين على القادة الحقيقيين أن يبنوه، وليس التماثيل، بل توفير الفرص لجميع أبناء البشرية. فلنبنِ معا الفرص للجميع.

الشعب السوري مثال على ما تقدر عليه الديكتاتورية من جنون دموي وما تكلفه الشعوب التي تبتلى بها.

إن هذا الثمن هو الذي يجب أن نتذكره لكي يستحث فينا قدرة مواجهة كل الصعوبات التي ستعترضنا ونحن نسعى لبناء نظام دولي يمنع ويحاصر ويقصر عمر أنظمة سياسية كانت وستبقى لعنة على الحقوق والحريات داخل الشعوب ولعنة على السلام بينها. لذلك، فإن الجمهورية التونسية، التي خرجت لتوها من فترة الديكتاتورية وتعرف ما تكلفه الديكتاتورية لكل الشعوب، تقترح إنشاء آلية جديدة لمحاربة الديكتاتورية لأنها مرض كبير وخطير يهدد الأمن والاستقرار والسلام. فهذه الديكتاتوريات لا تكفي فقط بالتعدي على الحريات الفردية والعامّة داخل البلد المبتلى بها ولكنها أيضا عنصر لإثارة الحروب والكرهية بين الشعوب. أوروبا، مثلا، لم تعرف السلام بين شعوبها وما تبعه من استقرار ورخاء إلا بعد انهيار الديكتاتوريات الفاشية والنازية والشيوعية.

لقد طور الطب أدواته على مر العصور إلى أن استطاعت منظمة الصحة العالمية في القرن العشرين طرح وتحقيق برنامج القضاء على شلل الأطفال. وهو الأمر الذي كان سيبدو محض خيال لأطباء القرن التاسع عشر. ولأننا نكتسب بنفس الكيفية خبرة سياسية متزايدة في طرق تسيير الأنظمة السياسية، ولأن الديكتاتورية أخطر على حياة وصحة ورفاه وأمن مئات الملايين من البشر من أي مرض آخر، ولأن الأمم المتحدة عبر ميثاقها وترسانتها القانونية ومؤسساتها تسعى لتعميم أنظمة سياسية تدعم وتطور الحقوق الفردية والحريات العامة والسلام بين الشعوب، فإننا ندعو منظمة الأمم المتحدة إلى إعلان الديكتاتورية آفة سياسية - اجتماعية يتعين على كل شعوب الأرض السعي للقضاء عليها. كما ندعو المنظمة إلى تطوير مؤسساتها لتكون أكثر نجاعة في تحقيق برنامج طموح

ظواهر عمق الأزمات الاجتماعية والاقتصادية والنفسية التي تعاني منها مجتمعاتنا. ومن جهة أخرى هي عنصر هام من أهم عناصر تعميق هذه الأزمات التي تدعي حلها بالتطرف والعنف. إنه انذر يجب أن نأخذه بمنتهى الجدية. فالحربان العالمية الأولى والثانية لم تأتيا من فراغ وإنما مهد لهما تزايد تطرف الخطاب السياسي وصعود الأحزاب والمنظمات اليمينية، مما أدى في آخر المطاف إلى اندلاع المجازر البشعة التي كلفت الإنسانية عشرات الملايين من الموتى.

لذلك تعتبر تونس أن علينا العمل على جمع قمة أممية تحت راية الأمم المتحدة، من جهة لتجديد عقد السلام بين مكونات العائلة الإنسانية، ومن جهة أخرى لوضع خطط مشتركة لمحاصرة هذه الكراهية المخيفة التي تسعى جماعات لا مسؤولة لبثها، وكأنها تريد إعطاء بعض الجدية لخرافة صراع الحضارات.

لقد كلفنا، نحن التونسيون، دخول محفل الدول الديمقراطية والشعوب الحرة ثمنا باهظا. فقبل الثورة دفع عشرات الآلاف من السجناء السياسيين والمعتقلين والمنفيين داخل وخارج الوطن ضريبة الدموع والدم. وإبان الثورة التي أرادها كل التونسيين سلمية دفعوا ضريبة جديدة عبر استشهاد أكثر من ٣٠٠ مواطن وجرح ٢٠٠٠ منهم.

واليوم، بعد سنة ونصف من الثورة، تواصل تونس التقدم ولكنها تصطدم بكم هائل من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية البالغة الصعوبة خلفها نظام عاش عقدين من الزمان على الفساد والتزيف والقمع. ومع هذا، فالثمن الذي دفعناه لا يقارن بالثمن الذي دفعه أشقاؤنا في مصر واليمن وليبيا والذي يدفعه الآن أهلنا في سوريا. فما تشهده سوريا العزيزة علينا من تقتيل بشع وصل إلى ٢٥٠٠٠ قتيلا وعشرات الآلاف من الجرحى وتدمير للبنية التحتية سيرهن لعقود مستوى عيش

المكملة للميثاق، ناهيك عن العديد من قرارات الجمعية العامة، نصوص بمثابة دستور بشرية ولا تنتظر إلا آلية تنقلها من المسؤولية الأخلاقية إلى المسؤولية القانونية. ومن ثم يندرج اقتراح الجمهورية التونسية باستحداث محكمة دستورية دولية، على غرار المحكمة الجنائية الدولية، تتوجه إليها الجمعيات المدنية المحلية والدولية والأحزاب الديمقراطية الوطنية، إما للظعن في دساتير أو قوانين مخالفة للقانون الدولي وإما للظعن في انتخابات غير حرة. ويكون من صلاحية هذه المحكمة إصدار حكم بضرورة مراجعة الدساتير والقوانين المتنازع عليها. وفي الحالات الأخرى الحكم بعدم شرعية انتخابات مزيفة، مما ينجر عنه آليا انعدام شرعية النظام المنبثق عنها بالنسبة للأمم المتحدة.

مثل هذا الحكم سيضع كل الأنظمة، وخاصة الديمقراطية، أمام واجباتها، ومن بينها عدم الاعتراف بأي نظام لم تعترف به المحكمة الدستورية الدولية. يضاف إلى هذا وظيفة أخرى لا تقل أهمية، ألا وهي تقديم النصح عند وضع كل شعب دستوره لكي يكون متوافقا مع القانون الدولي. إن من شأن وجود هذه الآلية ردع أي نظام استبدادي أو تضييق الخناق عليه في حال ارتكابه جريمة تزيف الانتخابات بجعله منبوذا بين الدول، وهو ما سيساهم بدون شك في التعجيل بزواله، حيث سيمكن وجود المحكمة من دعم المقاومة المدنية السلمية في سعيها لفرض التغيير السلمي. وإلا، فإن الخيار سيبقى العيش تحت القهر أو اللجوء إلى العنف بكل تكلفته الدموية الرهيبة. إن تونس تدعم بكل قواها منظمة الأمم المتحدة في سعيها للمحافظة على البيئة حتى لا تترك للأجيال المقبلة عالما غير قابل للحياة.

وهي تتمن جهود المنظمة في إطفاء حرائق الحروب الملتهبة في أفغانستان ومالي والسودان والكونغو ومنع الحروب التي تتهددنا جميعا في الشرق الأدنى والأوسط. وتونس، تطالب

ولكنه ليس أكثر طوباوية من برنامج القضاء على الجديري أو شلل الأطفال.

إن ما تحقق عبر إنشاء المحكمة الجنائية الدولية دليل على أننا نسير في مسار تاريخي يبني مؤسسات دولية لم تكتمل بعد، وأنا قد خطونا عبر هذه المحكمة خطوة أخرى في اتجاه تضييق الخناق على الديكتاتوريات. لكن هذه المحكمة لا تعالج الجريمة إلا بعد وقوعها. والحال أننا بحاجة أيضا إلى آلية تقي منها.

فعندما ننظر إلى تشكل الأنظمة الديكتاتورية المعاصرة نكتشف أنها تنطلق باعتماد القوة الفجة ثم تسعى لاكتساب شرعية مزيفة والتواصل في الحكم عبر تنظيم انتخابات مبنية على التزييف الفج، أي أنها لا تستحي من استعمال آليات الديمقراطية لضرب الديمقراطية. لقد عرفنا في تونس انتخابات من هذا النوع سنة ١٩٩٩ وسنة ٢٠٠٤ وسنة ٢٠٠٩. وكان الديكتاتور المخلوع يستعد للتأييد في الحكم عبر تكرار نفس المهزلة سنة ٢٠١٤. وذلك بعد تغيير الدستور الذي كان يمنعه من الترشح مرة ثالثة. وفي كل مرة كان يفرض الأمر الواقع لمعرفته انه لا وجود لآلية داخلية أو دولية تستطيع الحكم على انتخاباته بالبطلان وعلى نظامه بانعدام الشرعية. فما بالك بفرض أي نوع من العقوبات عليه.

وطيلة هذه الفترة لم يكن في مقدور المعارضة الديمقراطية التونسية أو الحركة الحقوقية المحلية والدولية إلا أن تلاحظ بكثير من المرارة عجز أدوات القانون المحلي والدولي عن الانتصار للحق، حيث لم يكن بوسعها الالتجاء إلى محكمة دستورية تونسية أو إلى محكمة دستورية دولية لعدم وجود الأولى أو الثانية. وإن كان طبيعيا غياب محكمة دستورية محلية حقيقية في ظل نظام استبدادي، فإنه ليس من الطبيعي غياب مثل هذا الهيكل على صعيد الأمم المتحدة. إن ميثاقها والإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمواثيق والمعاهدات الدولية

وبوسعها أن تفعل نفس الشيء لتصبح المحكمة الدستورية الدولية جزءاً من منظومة متكاملة تحمي بقدر المستطاع شعوبنا والأجيال المقبلة من آفة متجددة كم كلفت وكم ستكلف البشرية من دم ودموع.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن اشكر رئيس الجمهورية التونسية على البيان الذي أدلى به من فوره.

اصطحب السيد منصف المرزوقي، رئيس الجمهورية التونسية، من قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد دونالد رايندراناوث راموتار، رئيس جمهورية غيانا

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية العامة الآن لخطاب رئيس جمهورية غيانا.

اصطحب السيد دونالد رايندراناوث راموتار، رئيس جمهورية غيانا، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد دونالد رايندراناوث راموتار، رئيس جمهورية غيانا، وان ادعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس راموتار (تكلم بالإنكليزية): من دواعي الشرف الرفيع أن أتكلم للمرة الأولى بصفتي رئيس جمهورية غيانا في هذه المناقشة العامة للدورة السابعة والستين للجمعية العامة.

وأعرب عن خالص تحملي وفد بلدي لرئيس الجمعية العامة في دورتها السابعة والستين على انتخابه. كما أحبي سلفه، معالي السيد ناصر عبد العزيز النصر، الذي تولى بامتياز رئاسة الجمعية في الدورة السادسة والستين خلال فترة عصيبة لهذه الهيئة. ويستحق الأمين العام الثناء عليه لخدمته للمنظمة بدون

بتدخل إنساني عاجل لإغاثة الشعب السوري البطل ولرحيل بشار الأسد ونظامه المحرم وإيفاد قوة سلام عربية تسهر على تأمين المرحلة الانتقالية التي نرجو أن تفضي إلى قيام دولة ديمقراطية ومجتمع تعددي ومتعايش. وتونس تجدد دعمها للشعب الفلسطيني وحقه في السلام العادل وتحرير الآلاف من معتقليه وإقامة دولته المستقلة، وعاصمتها القدس، وحقه في مقعد في هذه الجمعية الموقرة. وتونس تدين بمنتهى الشدة العنف ضد النساء والأطفال وكل مظاهر التعصب الديني والعنصرية ومعاداة السامية والاسلاموفوبيا وتطالب بان يكون للمسلمين في بورما والمسيحيين في كل ارض إسلامية نفس الحق في ممارسة شعائرهم الدينية بكل حرية. وتونس تدعو إلى إرساء نظام اقتصادي جديد لا يقبل بوجود مليار إنسان جائع ويكدس الثروة على ضفة والفقر على الضفة الأخرى ويزيد توسيع الهوة بين الضفتين يوماً بعد يوم.

إن تونس تريد إنجاح المؤتمر المزمع عقده هذه السنة لإخلاء الشرق الأوسط من الأسلحة النووية وبقية أسلحة الدمار الشامل. وتونس التي تخطو كل يوم خطوة ثابتة نحو بناء مؤسستها الديمقراطية وأساساً كتابة دستور دولة مدنية ومجتمع تعددي ومتسامح.

إن تونس هذه بلد الثورة السلمية الديمقراطية التي كانت منطلق الربيع العربي تطلب رسمياً من الجمعية العامة الاستفادة من المادة ٢٢ من ميثاق الأمم المتحدة الذي يسمح لها باستحداث ما تراه ضرورياً من مؤسسات وان تضع مقترح إنشاء المحكمة الدستورية الدولية في قائمة جدول أعمال الدورة الثامنة والستين في عام ٢٠١٣ لتعتمده، كما نرجو، الجمعية الموقرة وتعطي انطلاقة الشروع في تنفيذه. كما تأمل الجمهورية التونسية أن يلقي هذا الاقتراح دعم أكثر عدد ممكن من الدول الديمقراطية ومن منظمات المجتمع المدني التي لعبت دوراً رئيسياً في استحداث المحكمة الجنائية الدولية،

وفي إطار هذا المناخ الدولي غير المؤاتي يتعين علينا أن نحكم على أدائنا.

ولقد كُتِبَ على غيانا أن تواجه تحديات عديدة خطيرة. غير أننا عملنا بثبات لبناء اقتصاد وبلد أكثر قدرة على التكيف. وتمكننا من تفادي أسوأ آثار الأزمات الاقتصادية الدولية. وعلى مدار السنوات الست الماضية، حققنا معدل نمو اقتصادي يقترب من الخمسة في المائة سنويا. وأنا أعتقد أن معدل النمو تحقق نتيجة لاستثماراتنا في شعبنا. فنحن نكرس نسبة تزيد على ٣٠ في المائة من ميزانيتنا للتعليم والصحة والإسكان والمياه والبرامج الاجتماعية لمساعدة الفئات الأكثر ضعفا.

وقد حققت غيانا اليوم التعليم الابتدائي للجميع، وقطعنا شوطا طويلاً نحو توفير التعليم الثانوي للجميع. غير أنه لا تزال هناك تحديات كبيرة في الوصول إلى سكان المناطق النائية من بلدنا. وإذا ما أردنا أن نشجع شبابنا على أن يصبحوا مواطنين مسؤولين وأن نعدّهم ليكونوا قادة الغد، يجب علينا أن نضمن أن تسمح أنظمتنا التعليمية بتطوير إمكاناتهم الكاملة.

ومن ثم، يشرفني أن انضم إلى الأمين العام في نشر مبادرة التعليم أولا. غير أننا ندرك أن استدامة نمونا ونمو البلدان النامية الأخرى ستواجه عراقيل إذا طال أمد الضعف في الاقتصاد الدولي.

ولذلك، تواصل غيانا الدعوة إلى إصلاح سياسات الرفع من قائمة أقل البلدان نمواً ومعايير تخصيص المعونة التي تطبقها المؤسسات المالية الدولية لكي تراعي الضعف الهيكلي للدول الصغيرة ومستوى قدرة اقتصاداتها على التحمل، وإلى اتخاذ تدابير لتخفيف عبء الديون، وإلى إتاحة إمكانية الحصول على تمويل ميسر من جديد أمام البلدان المتوسطة الدخل المثقلة بالديون، وإلى تعزيز النظام المالي.

كلل، ودعمنا المستمر له إذ تعالج الأمم المتحدة العديد من المسائل التي تجابه عالمنا.

ويتسم النظام الدولي الجديد بالتغيير والأزمات. وثمة موجة للتغيير واضحة على جميع المستويات، من المستوى المحلي إلى العالمي، وهي إما ناجمة من الأزمات المتعددة في إطار المجتمع العالمي أو مرافقة لها.

وفي المجال الاقتصادي، تحبط ظروف سلبية مستمرة الجهود العالمية الرامية إلى بلوغ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا. والتعافي من الأزمة المالية العالمية في أفضل الحالات في أطواره الأولى أو بطيء. والعديد من المساهمين الرئيسيين في الإنتاج العالمي يواجهون آثار عدم استدامة الأرصد المالية التي تعوق قدرتهم على تنشيط الانتعاش الدائم. ولا تزال المشاكل في هذه الاقتصادات تشكل عائقا أمام النمو العالمي. وما يزيد تفاقم تلك الصعوبات هو بطء الإنتاج في الاقتصادات الناشئة الرئيسية. وبطبيعة الحال، كانت لتلك الأحداث آثار سلبية خطيرة على البلدان النامية.

وبالرغم من أن البلدان النامية أكثر قدرة على الصمود مما كانت عليه في الأوقات الماضية، فإنها دفعت ثمنا باهظا من جراء الصعوبات الحالية التي يواجهها الاقتصاد العالمي. وانعكس ذلك في النمو الذي انخفض عموما إلى أقل من مستويات فترة ما قبل الأزمة. وما فتئت محنة البلدان النامية، التي تواجه بالفعل الترتيبات التجارية السلبية والنتائج غير الحاسمة لجولة الدوحة الإنمائية، تزداد سوءا من جراء تدهور الاقتصاد العالمي. وتبددت جميع المكاسب التي تحققت قبل عام ٢٠٠٨ بسبب استمرار الصعوبات التي يواجهها الاقتصاد العالمي. ويواجه الاقتصاد الصغير والضعيف لمنطقة البحر الكاريبي تحديات خاصة، يؤدي إلى تفاقمها مستويات المديونية العالية عموما وانخفاض عائد الصادرات.

في انبعاثات غازات الدفيئة. وبعض الدول تواجه بالفعل خطر الاحتفاء الوشيك.

ومما يزيد الطين بلة أن الوعد بتوفير تمويل البداية السريعة المقدم في كوبنهاغن قبل بضع سنوات لم يتحقق. والنتيجة هي الحرمان الفعلي للبلدان الأكثر عرضة للمخاطر من الوسائل اللازمة للتكيف مع هذا التهديد الوجودي. ولا يمكننا الاستمرار في التعامل مع الأخطار التي تهدد بقاء الكوكب بهذه اللامبالاة.

وغيانا، بوصفها دولة ساحلية منخفضة، تدرك الأخطار الناجمة عن تغير المناخ. ونحن في طليعة من يوجهون نداءات إلى المجتمع الدولي ليترجم قلقه إلى إجراءات ملموسة. ومن الواضح أن بعض البلدان تأخذ المسألة على محمل الجد. وكانت النرويج سبقة بتقديم دعم ملموس في مكافحة تغير المناخ. وقررت غيانا، من جانبها، اتباع استراتيجية إنمائية منخفضة الكربون من أجل ضمان النمو الاقتصادي والتقدم الاجتماعي والاستدامة البيئية للأجيال الحالية والمقبلة من مواطنينا.

ولكن، وكما تدل تجربتنا بوضوح، هناك عقبات على الطريق. وقبل ثلاثة أشهر فقط، في ريو دي جانيرو، جددنا التزامنا الجماعي بالتنمية المستدامة، وبضمان تشجيع بناء مستقبل مستدام اقتصادياً واجتماعياً وبيئياً لكوكبنا. كما اتفقنا على أن القضاء على الفقر يمثل أكبر تحد يواجهه العالم اليوم، وددنا التزامنا بتخليص البشرية من الفقر والجوع على سبيل الاستعجال.

ومن ثم، يتعين علينا أن نستجيب لمحنة أكثر من بليون شخص من مواطنينا الذين يعانون ألم الجوع بصورة يومي، باعتبار ذلك مسألة ملحة. وهم موجودون في كل قارة وفي كل مدينة وفي المجتمعات الريفية في جميع أنحاء العالم.

كما أدت الأزمة الاقتصادية الدولية إلى مشاكل اجتماعية متزايدة. وعلى الرغم من الجهود الكبيرة التي يبذلها العديد من البلدان، فإن الحرب على الاتجار بالمخدرات أبعد ما تكون عن نهايتها. وهذه الآفة تؤثر على بلداننا جميعاً. وقد تولد عنها أيضاً بشكل مباشر وغير مباشر نمو في النشاط الإجرامي في منطقتنا. وتوفر الأسلحة في كثير من المجتمعات - وأود أن أشير إلى أننا لا ننتجها حيث أن معظمها جاء كنتاج ثانوي للاتجار بالمخدرات، قد ساهم في زيادة جرائم الأسلحة النارية والقتل في المنطقة وما وراءها. وللتعامل مع المشكلة، فإن غيانا مستعدة للتعاون الكامل مع المجتمع الدولي لتقديم المجرمين إلى العدالة وتخليص شعبنا من المخاطر المتعددة الناجمة عن الاتجار بالمخدرات.

وحتى بينما يتقدم مجتمعا، يبدو أن القضايا التي يتعين علينا التعامل معها تتضاعف في أغلب الأحيان. فقد ظهرت مسألة الاتجار بالأشخاص أيضاً خلال العقد الماضي بوصفها مصدر قلق كبير. ونحن ننضم إلى جميع الناس الديمقراطيين والشرفاء في أنحاء العالم في إدانة هذه الجريمة. وأقول، مرة أخرى، إنها حملة تتطلب مستوى عال من التعاون. ونحن مستعدون للقيام بدورنا.

وإذا كان حل هذه المشاكل الجماعية يتطلب إرادة أكبر، فإن المشاكل الأخرى العابرة للحدود مثل أزمة المناخ تتطلب إجراءات عاجلة وفورية وحاسمة. وتقعاسنا عن القيام بذلك من المحتمل أن يتسبب في إلحاق أضرار لا سبيل إلى إصلاحها بالجنس البشري.

وعلى الرغم من الحجج العلمية والاقتصادية القوية التي تحفزنا على العمل، فإن الاستجابة العالمية لأزمة المناخ لا ترقى إلى ما هو مطلوب من حيث النطاق والسرعة. والمستوى المتوقع للانخفاض في انبعاثات غازات الدفيئة منخفض للغاية. والعلماء يحذروننا من العواقب الوخيمة إذا لم يُوقف الارتفاع

هناك انحسار في مد التغيير الديمقراطي الذي احتاح الكوكب وأثار توقعات الشعوب بأن يتحقق التقدم الاجتماعي وتتحسن مستويات الحياة في بيئة تكفل قدرا أكبر من الحريات. وتستحق هذه التطلعات المشروعة احترام وتشجيع الحكومات المعنية ودعم المجتمع الدولي. وينبغي عدم حرمان شعب من الحق في أن يعيش بكرامة أو في أن يعيش حياة خالية من الخوف والعوز. وفي الوقت نفسه، يجب أن نحترس من فرض جداول أعمال تستند إلى مخططات خفية مغايرة لتلك التطلعات النبيلة. وبينما نعرب عن التضامن ونقدم الدعم عند الحاجة، يجب ألا ننسى أن هذه الهيئة وضعت مبدأ هاماً، ألا وهو، تقرير المصير.

والحفاظ على حقوق الإنسان والحريات الأساسية على أفضل وجه يتحقق في بيئة من السلام والأمن. واحترام سيادة القانون والتسامح إزاء ديانات ومعتقدات بشرية جمعاء يجب أن يظلا المبادئ التوجيهية التي نبي من خلالها مجتمعات متجانسة. وبينما ندين الانتقادات والإهانات التي كالهال الفيلم الذي عُرض مؤخرا للإسلام، نعتقد أن أمرا كهذا لا يمكن أن يرر قتل الدبلوماسيين والعنف الذي شهدناه. ولذلك، نعرب عن مواساتنا لشعب وحكومة الولايات المتحدة الأمريكية في مقتل السفير كريستوفر ستيفتر وآخرين في ليبيا. ونعتقد أن أفضل طريقة يمكننا بها إحياء ذكراهم هي العمل بمجد أكبر من أجل إيجاد عالم يسوده العدل والسلام والتسامح.

واتساقا مع الموضوع المقترح لهذه المناقشة، يجب أن تواصل الأمم المتحدة البحث عن حلول سلمية للتزاعات السياسية، مهما كانت العملية بطيئة ومضنية.

وبلدي يأمل صادقا أن ينعم الشعب السوري بالسلام قريبا. وغيانا تحث على استئناف الجهود للجمع بين الطرفين المتحاربين على طاولة المفاوضات. ويجب على المجتمع الدولي أن يسهم في إحلال السلام، لا في تفاقم التزاعات والصراعات

ومحتتهم تتفاقم. فأسعار المواد الغذائية ترتفع مرة أخرى ومن المحتمل أن تواصل ارتفاعها فيما تدمر نوبات الجفاف الحاد غلات المحاصيل. ومن يعانون من الجوع المزمن اليوم لا يمكنهم الانتظار حتى يتفق المجتمع الدولي على إطار للتنمية لفترة ما بعد عام ٢٠١٥. وهم لا يمكنهم الانتظار إلى أن نصوص أهدافا جديدة للتنمية المستدامة. إنهم بحاجة إلى اتخاذ إجراء الآن.

ويتعين أن نعكس على وجه السرعة مسار عدم كفاية الاستثمارات الذي تعاني منه الزراعة والتنمية الريفية منذ عقود إذا ما كنا نريد كفاية الأمن الغذائي على أساس مستدام.

وتمشيا مع مبادئ روما الخمسة من أجل أمن غذائي عالمي مستدام، تدعو غيانا إلى التعجيل بتنفيذ النهج المزدوج المسار لتعزيز العمل المباشر ضد الجوع من أجل أكثر الفئات ضعفا وإلى تعزيز الاستدامة المتوسطة والطويلة الأجل في الزراعة والتنمية الريفية. وفي هذا السياق، فإن زيادة الدعم الدولي لجهود توسيع نطاق المياكل الأساسية في الريف في غاية الأهمية.

تولت الرئاسة نائبة الرئيس، السيدة فلوريس (هندوراس).

وإذا ما أردنا الحفاظ على مصداقتنا، يجب أن نتجنب التردد بشأن المشكلات التي تعاني منها البشرية. ولم يبق أمامنا سوى ثلاث سنوات قبل عام ٢٠١٥، السنة التي حددناها لأنفسنا لبلوغ الأهداف الهامة المتمثلة في تعزيز أمن كوكبنا وتحسين نوعية الحياة للجميع. ويجب علينا أن ننفذ ما وعدنا بالقيام به ويجب أن نفعل ذلك دون إبطاء.

وثمة حاجة أيضا إلى العمل بمهمة أكبر في مجال السياسة حيث تهدد التوترات والاضطرابات في أنحاء كثيرة من عالمنا بتقويض السلم والأمن الدوليين.

إلى السلام والتنمية. وهذه التحديات تمثل عبئا على تصميمنا الجماعي على العمل من أجل خدمة مصالح البشرية على الوجه الأمثل.

لقد أنشئت الأمم المتحدة في وقت لم تكن فيه الأغلبية الساحقة من الأسرة البشرية ممثلة في مجالسها ولم تكن معظم الدول قادرة على التحدث بنفسها. وقد تغير الحال اليوم. فالتمثيل شبه العالمي في عضوية الأمم المتحدة يضيف عليها شرعية لا نظير لها بين مؤسسات العالم. وإدارة المنظمة بحاجة إلى إصلاح كبير إذا ما كنا نريد لها أن تعبر عن حقائق الوقت الحاضر وتعبّر بشكل كامل عن تطلعات شعوب العالم. وبالنسبة لمجلس الأمن، فإن حتمية الإصلاح عاجلة بوجه خاص. وأؤكد مجددا دعم غيانا الثابت لإصلاح المجلس في الوقت المناسب من خلال توسيع فئتي العضوية الدائمة وغير الدائمة، مع إيلاء اهتمام خاص لتمثيل البلدان النامية.

ويجب أيضا إصلاح الأمم المتحدة بطريقة من شأنها تعزيز إسهامها في الحوكمة الاقتصادية العالمية، تمثيا مع مقاصد ميثاقها. وللأمم المتحدة دور هام في معالجة نقص الديمقراطية في صنع القرارات بشأن المسائل التي غالباً ما يكون لها آثار بعيدة المدى، ولا سيما على الدول الصغيرة. وإصلاح الأمم المتحدة وفقا لهذا المنوال سيضيف عليها شرعية أكبر، وهو أمر أساسي لفعاليتها في نظر العالم. وستعزز هذه الشرعية بتحقيق نتائج تفي بتوقعات مواطني العالم في المجالات التي يكون اتخاذ إجراءات فيها أكثر ضرورة.

ختاما، أود أن أتوه بالدور الكبير الذي قامت به هذه الهيئة على مر السنين في تعزيز السلام العالمي. فقد فعلت الكثير لاحتواء وحل الصراعات الإقليمية والمحلية. وفي عصرنا الحاضر، أصبحت الأمم المتحدة لا غنى عنها في معالجة القضايا العالمية الملحة. ولذلك، يجب علينا أن نعمل جميعا معا لتعزيز

لأن تخليه بأية صورة عن دوره في إحلال السلام في سوريا سيؤدي إلى المزيد من المعاناة في ذلك البلد وإلى تقويض الأمن في ذلك الجزء من العالم. ولذلك، يجب أن تتأبر الأمم المتحدة في إيجاد نهاية سلمية للصراع. ومن ثم، نؤيد جهود الممثل الخاص المشترك للأمم المتحدة وجامعة الدول العربية في محاولاته لإنهاء الصراع في سوريا بشكل سلمي.

وأود أيضا أن أؤكد على دعم غيانا القوي للتسوية السلمية للصراع الإسرائيلي - الفلسطيني. ونحن نرى أن حل هذا الصراع، المستمر منذ فترة طويلة جداً، عامل أساسي لإحلال السلام الدائم في الشرق الأوسط. وغيانا تعترف بدولة فلسطين على أساس حدود عام ١٩٦٧ وتدعم تطلعاتها إلى الحصول على العضوية الكاملة في الأمم المتحدة. فالشعب الفلسطيني يستحق نفس الحقوق التي تتمتع بها الشعوب في كل مكان: في العيش بكرامة وفي أمن وحرية واستقلال وفي سلام مع جميع جيرانه فضلا عن الحق في التنقل بحرية في أرضه.

وترى غيانا أن الجهود المتواصلة لجمهورية السودان وجمهورية جنوب السودان لحل خلافتهما عن طريق المفاوضات أمر مشجع. ونأمل أيضا أن يتمكن شعب مالي من التغلب على أزمتة الحالية ومن ترميم المواقع التراثية الشهيرة في تمبكتو.

ووفقا لمبدأ سيادة الدول المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة، تود غيانا أن تسجل رسميا مرة أخرى معارضتها للحظر الاقتصادي والمالي والتجاري المفروض على دولة كوبا الكاريبية الشقيقة. وندعو إلى الوقف الفوري لهذه السياسة. فكوبا تقدم إسهامات كبيرة في التنمية الاجتماعية للعديد من البلدان النامية. ورفع الحظر يمكن أن يسمح لها بأن تفعل أكثر من ذلك بكثير.

والتحديات الكثيرة التي تؤثر على عالمنا اليوم تمثل اختبارا شاقا للنظام المتعدد الأطراف الذي يجسد تطلعاتنا الجماعية

تسعى ميانمار باستمرار إلى اتباع سياسة خارجية نشطة ومستقلة، مبدؤها الأساسي الإسهام بنشاط في صون السلم والأمن الدوليين. من خلال القيام بذلك، فإننا نشجع الجهود الرامية إلى تسوية الخلافات بين الدول بالوسائل السلمية والودية. وينسجم موقفنا مع جوهر موضوع الدورة الحالية، المتمثل في "معالجة أو تسوية المنازعات أو الحالات الدولية بالوسائل السلمية".

وثمة وجهات نظر وتقييمات مختلفة فيما يخص نتائج مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة الذي عقد في البرازيل في حزيران/يونيه. وتم اتخاذ عدد من القرارات الهامة بشأن مختلف القضايا، مثل تحديد الالتزامات، وربط التنمية المستدامة بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، والطاقة المتجددة، ووضع ترتيبات لتنسيق أفضل في مجال التنمية المستدامة. ويجب على الدول الأعضاء تحويل تلك القرارات إلى أفعال من أجل ترك إرث بيئة آمنة ومستدامة لأجيالنا القادمة.

ومنذ أن أصبحت ميانمار دولة عضوا، تقيدت دائما بالمبادئ التأسيسية للأمم المتحدة. إن مشاركتنا في الجمعية العامة هنا في نيويورك، تبين بوضوح التزامنا بالمشاركة النشطة في أعمال المنظمة ودعمها.

وعالم اليوم مليء بالتحديات والفرص الجديدة. كما أن التوسع الحضري والتصنيع يجريان في البلدان النامية على نطاق غير مسبوق. والتقدم السريع في مجال تكنولوجيا المعلومات يعطي الانطباع بأن عالمنا يصغر. وفي الوقت نفسه، تواجه البيئة الطبيعية والمناخ تهديدات وتحديات جديدة. باختصار، العالم يتغير أكثر من أي وقت مضى. أيضا، من الملائم والمناسب من حيث التوقيت إيلاء الاهتمام خلال الدورة الحالية، لمسائل مثل خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، وسيادة القانون.

إن ميانمار تمضي قدما على طريق الديمقراطية، ولكن ذلك لم يكن بالأمر السهل. لذلك، أود أن أغتنم هذه الفرصة لتشاطر

المنظمة لجعلها أكثر فعالية في مواجهة التحديات الكثيرة التي تنتظرنا.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإسبانية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية غيانا على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد دونالد رايندرناوث راموتار، رئيس جمهورية غيانا، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد ثين سين، رئيس جمهورية اتحاد ميانمار

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإسبانية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس جمهورية اتحاد ميانمار.

اصطحب السيد ثين سين، رئيس جمهورية اتحاد ميانمار، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإسبانية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد ثين سين، رئيس جمهورية اتحاد ميانمار، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس سين (تكلم باللغة البورمية، وقدم الوفد النص بالإنكليزية): بادئ ذي بدء، أود أن أهنئ السيد يريميتش، على انتخابه عن جدارة، رئيسا للجمعية العامة في دورتها السابعة والستين. وترتبط بلده صربيا، وميانمار تقليديا صداقة وتعاون وثيقان. وتحت قيادته البارعة، سوف تعقد الجمعية العامة مداولات بشأن التدابير الرامية إلى التصدي للتحديات التي يواجهها العالم اليوم. وأنا واثق بأن ما يتمتع به من حكمة كبيرة وخبرة غنية ومهارات دبلوماسية رائعة، ستوجه مناقشاتنا لتحقيق النتائج المرجوة.

كما أود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لأتقدم بالشكر الجزيل والتقدير لسلفه، سعادة السيد ناصر عبد العزيز النصر، على قيادته المتميزة خلال الدورة السادسة والستين.

بسيادة القانون والاستقرار. وهي موجودة أيضا في نيويورك خلال هذا الأسبوع. كمواطنة من ميانمار، أود أن أهنتها على التشريف الذي حظيت به في هذا البلد، اعترافا بجهودها فيما يخص إرساء الديمقراطية.

إن التقدم السياسي الذي يشهده بلدنا، يعزز شرعيته السياسية. ويسهل ذلك بدوره، إرساء الاستقرار السياسي الأساسي، وبالتالي تمهيد الطريق للتحوّلين الاقتصادي والاجتماعي اللازمين لتحسين مستويات المعيشة للشعب.

وتطورت الهيئة التشريعية أيضا بشكل جيد، وتعمل بطريقة أكثر فاعلية في كل جلسة. وقد اعتمد البرلمان الآن قوانين متميزة من خلال الممارسات الديمقراطية. إننا نصدر القوانين واللوائح، مع الأخذ في الاعتبار حقيقة أن التنمية الاقتصادية يجب ألا توسع الفجوة بين الأغنياء والفقراء. ويجب حماية حقوق المواطنين. ويجب الحفاظ على البيئة الطبيعية. ويجب أن يتمتع العمال لدينا بحقوقهم وفقا للمعايير الدولية. ونظر بعناية في الاستثمارات في القطاعات الاستخراجية، مثل الطاقة، من أجل ضمان الشفافية والنزاهة.

ونعتقد أن وقف جميع الصراعات المسلحة شرط أساسي لبناء ديمقراطية حقيقية. وعلى هذا النحو، نعطي أولوية كبيرة لتحقيق سلام دائم في البلد. وفقا لشعارنا "من الحرب إلى السلام"، فإننا نسعى إلى وضع حد للمشاكل التي طال أمدها، في المناطق التي تسكنها جماعاتنا العرقية. وتوصلنا حتى الآن، إلى إبرام اتفاقات وقف إطلاق نار مع ١٠ جماعات مسلحة. وسنستمر في محادثات السلام، بينما نزيد من تعزيز تدابير بناء الثقة. ومن ثم، سوف تستمر مفاوضات السلام على الصعيد الوطني، في اتجاه التوصل إلى إبرام اتفاق سلام نهائي، من شأنه أن ينهي تماما الأعمال العدائية المسلحة.

ومن أجل تسوية الحالة في شمال ميانمار، يجري قادة لجنة اتحاد أعمال صنع السلام والجماعات المسلحة في منطقة

تجارنا في ذلك الصدد. في إطار عملية الإصلاح الجارية، فإننا نواجه تحديات وكذلك نواجه فرصا. في غضون فترة زمنية قصيرة، أدخل شعب ميانمار تغييرات جذرية بالملاحظة. وأشعر بالخطوة والشرف الكبيرين وأنا أترأس الشعب بإخلاص، في هذا الوقت الحاسم في تاريخ وطننا. وأنا أعتبر حقا أبناء شعبي آباء وشيوخا لي.

ومنذ أن توليت منصبتي قبل ١٨ سنة، اتخذ البرلمان والقضاء والقوات المسلحة، والجماعات العرقية والأحزاب السياسية والمجتمع المدني والشعب عموما، خطوات ملموسة ولا رجعة فيها في إطار التحول الديمقراطي وعملية الإصلاح. لقد شكلنا الآن حكومة ديمقراطية، وبرلمانا دائما وقويا يتبع ممارسة الضوابط والتوازنات، تاركين وراءنا نظام حكومة متسلطة كانت تجمع بين السلطات الإدارية والتشريعية والقضائية.

ورغم التحديات، يمكننا أن نرى الآن إحراز تقدم مشجع وحدوث تطورات مهمة في البلد. ويشمل ذلك منح العفو للسجناء، والعودة الكريمة للقوى السياسية التي كانت في المنفى، والتنظيم الناجح لانتخابات عام ٢٠١٢، بطريقة حرة ونزيهة وشفافة، وإلغاء الرقابة على الإعلام وحرية الوصول إلى شبكة الإنترنت، وإنشاء منظمات للعمال وأصحاب العمل، وزيادة مشاركة الشعب في العملية السياسية.

خلال المرحلة الحالية من العملية السياسية، يمكننا أن نرى ظهور سمات الديمقراطية، مثل زيادة مشاركة مختلف القوى السياسية والتسامح فيما بينها، والشهامة، وتوسع نطاق المشاركة السياسية، والتمثيل والمساءلة. كما عززت حكومتنا وأصحاب المصلحة الآخرين ثقافة سياسية جديدة من التسامح والحوار.

وتشارك زعيمة المعارضة الرئيسية السابقة، داو أونغ سان سو كيب، الحائزة على جائزة نوبل، الآن في البرلمان، ليس فقط بصفتها عضوا بل أيضا بصفتها رئيسة للجنة البرلمانية المعنية

إنني أدرك جيدا أن عملية التحول الديمقراطي في ميانمار سوف تكون معقدة وحساسة ومتطلبة للصبر. ومن أجل استكمال العملية، نحن بحاجة بالتأكيد إلى تفهم ودعم الأمم المتحدة ودولها الأعضاء، و المجتمع الدولي برمته و أخيرا وليس آخراً، شعب ميانمار. في الوقت نفسه، من المهم أيضا النظر إلى ميانمار من منظور جديد ومختلف. ومن الضروري أيضا بالنسبة لنا، أن نكون قادرين على العمل في بيئة مواتية أكثر من أي وقت مضى.

إن ميانمار تبشر بعصر جديد الآن. وبوصف ميانمار دولة عضوا في الأسرة الدولية، فإنها سوف تشارك بنشاط أكبر في أنشطة الأمم المتحدة في العديد من المجالات. وبوصفنا دولة مسؤولة ومحترمة على الساحة العالمية، فإننا سوف نواجه تحديات القرن الحادي والعشرين بطريقة جريئة وحازمة.

كما أود أن أغتنم هذه الفرصة لأهنئ السيد بان كي - مون على إعادة تعيينه كأمين عام، وعلى ما حققه من إنجازات حتى الآن.

قبل أن أحتم كلمتي، اسمحوا لي أن أشير بإيجاز إلى شخصية هامة، هي يوثانت، ابن ميانمار النابغة الذي تبوأ منصب ثالث أمين عام. وحتى في تلك الأيام، كان ليو ثانت رؤية لعالم واحد. لقد تصور مجتمعا عالميا يسترشد بروح عالم واحد، عالم آمن للتنوع ومكان للتعايش السلمي، حيث يمكن لمواطني العالم ممارسة فضائل التسامح والتعاون والتفاهم والتراحم. إننا نعتقد أنه إذا جعلنا رؤيته حقيقة واقعة، فسنعقق قريبا عالما أكثر سلاما وازدهارا. ولن تُنسى أبدا مساعي يوثانت الدؤوبة لتحقيق السلام وإنجازاته خلال فترة توليه منصب الأمين العام. إن شعب ميانمار سيفتخر دائما به، ويتذكره باعتباره ابنا بارا لميانمار.

كاشين، مشاورات غير رسمية، ويعملون على زيادة تعزيز تدابير بناء الثقة. إننا نعتبر وقوع أي خسائر في الأرواح والممتلكات في أحد جانبي النزاع المسلح خسارة للبلد.

بينما تسعى الحكومة بحزم إلى تنفيذ إصلاحات سياسية واجتماعية واقتصادية، برزت بعض المسائل المؤسفة وغير المتوقعة. ومن الأمثلة على ذلك العنف الطائفي الذي وقع مؤخرا في ولاية أراكان. وفي ذلك الصدد، أود أن أشير في المقام الأول إلى أن سكان بلدنا، بغض النظر عن العرق والدين والجنس، لديهم الحق في العيش في سلام وأمن.

كما تدرك الجمعية العامة، أنشئت لجنة تحقيق مستقلة على المستوى الوطني للنظر في المسألة. وبغية ضمان الحياد، تتألف اللجنة من ممثلين من جميع طبقات المجتمع، بمن في ذلك شخصيات محترمة على نطاق واسع من الأديان البوذية والإسلامية والمسيحية والهندوسية. وستقدم اللجنة بعد أن تنتهي من تأدية مهامها، حقائقها وتوصياتها لي.

ومما يدل على تصميمنا على حل المسألة بطريقة تتسم بالشفافية، قمنا بتيسير زيارات ميدانية لممثلين عن منظمة التعاون الإسلامي، ورابطة أمم جنوب شرق آسيا ووكالات الأمم المتحدة، والولايات المتحدة والدبلوماسيين الأجانب المقيمين في ميانمار، إلى ولاية أراكان. ويجري تيسير وصول تلك المنظمات، التي ترغب في توفير المساعدات الإنسانية لكلا المجموعتين بدون تمييز.

إن المسألة المطروحة لا يمكن حلها بين عشية وضحاها. بل سوف تحل عن طريق اتخاذ تدابير قصيرة الأجل وطويلة الأجل من خلال اتباع نهج متعدد الأوجه، يأخذ في الاعتبار الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وأعتقد بصدق بأن ميانمار بوصفها دولة مستقلة وذات سيادة، قد قامت بما هو صحيح لتأمين حدودنا وضمنا سيادتنا. وسوف نبذل قصارى جهدنا لحل المسألة وفقا للمعايير الدولية.

كما أود أن أعتنم هذه الفرصة لأرحب بعمل وجهود الأمين العام، السيد بأن كي - مون، التي أسهمت بلا شك في تعزيز دور وسمعة المنظمة العالمية. إنه لشرف حقيقي لي ولواطني مقدونيا أن أكون ضيفه. وتقدر جمهورية مقدونيا وتدعم إلى حد بعيد مساعي الأمين العام، ويمكنه أن يعول على دعمنا الكامل.

الآن، أكثر من أي وقت مضى في تاريخ البشرية، تواجه دول العالم نفس التحديات، وتقع ضحايا لنفس التهديدات، وتشارك في التطوع لمستقبل أفضل. والعمل المتعدد الأطراف الفعال يكتسي أهمية ضرورية لاتخاذ إجراءات جماعية من أجل التصدي للتحديات المشتركة. إن الأمم المتحدة منظمة شرعيتها مقبولة ولا ينكرها أحد على المستوى العالمي، فيما يخص مواجهة التحديات من خلال اتخاذ إجراءات على المستوى العالمي. ويكتسي الدعم الذي تقدمه الدول الأعضاء أهمية حاسمة. وأود أن أؤكد للجمعية أن جمهورية مقدونيا ستواصل الإسهام بنشاط في تعزيز وتحسين كفاءة النظام.

إن هذا العالم المتنوع بحاجة إلى قاسم مشترك، وإلى رابط يوحد بين جميع الأفراد والشعوب والبلدان بغض النظر عن اختلاف الثقافة واللغة والدين. ويتمثل ذلك الرابط في ميثاق الأمم المتحدة، بمبادئه وقيمه الأساسية. إن جمهورية مقدونيا تركز نفسها بقوة لاحترام الميثاق، الذي يشكل أساس سياستها الخارجية. منذ إعلاننا الاستقلال وبعد أن أصبحنا عضواً في الأمم المتحدة، كان الحل السلمي للتراعات الدولية واحداً من أبرز المبادئ والخطوط التوجيهية لسلوكنا بوصفنا عضواً مسؤولاً في المجتمع الدولي. ولذلك، أود أن أرحب بتوصية الجمعية العامة القاضية يجعل هذه المسألة موضوع مناقشة هذه السنة.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإسبانية): بالنيابة عن الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية اتحاد ميانمار على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد ثين سين، رئيس جمهورية اتحاد ميانمار، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد جورجي إيفانوف، رئيس جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإسبانية): تستمع الجمعية العامة الآن إلى خطاب رئيس جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة.

اصطحب السيد جورجي إيفانوف رئيس جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإسبانية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد جورجي إيفانوف رئيس جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، وأن أدعوه لمخاطبة الجمعية العامة.

الرئيس إيفانوف (تكلم بالمقدونية؛ وقدم الوفد نصاً بالإنكليزية): إنه لامتياز وشرف لي أن أحاطب اليوم هذا المحفل، وأعرض وجهات نظر جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، فيما يخص عدداً من المسائل التي تهمنا جميعاً.

واسمحوا لي أولاً أن أتقدم بالتهنئة إلى السيد السيد فوك يرميتش، بمناسبة انتخابه لمنصب رئيس الجمعية العامة المرموق، في دورتها السابعة والستين. وأعتقد أن السيد يرميتش سيستجيب لكافة التحديات والمهام التي تنتظره، وأرغب في التعبير عن استعدادنا الكامل للتعاون معه. واسمحوا لي أيضاً أن أعرب عن شكري للرئيس السابق للجمعية العامة السيد ناصر عبد العزيز النصر وأحييه، على رئاسته الناجحة خلال الدورة السادسة والستين.

وجمهورية مقدونيا مستعدة لتقديم خبرتها في مجال بناء المؤسسات الديمقراطية، على أساس النموذج المقدوني الديمقراطي للإدماج الشامل للجميع دون طمس للهوية. وفي هذا الصدد، أود أن أشير إلى الاجتماع الرفيع المستوى بشأن سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي الذي عقد مؤخراً. فجمهورية مقدونيا تولي أهمية كبيرة لهذه المسألة التي لا شك أنها أساس كل المجتمعات الديمقراطية، وتقرير الأمين العام بشأن سيادة القانون (A/66/749) يتيح المجال لإعمال الفكر ومواصلة العمل. وترى جمهورية مقدونيا أن شمول الجميع مبدأ هام يتعين تطبيقه فيما يتعلق بسيادة القانون. وسيادة القانون ذات أوجه متعددة، وينبغي أن تشمل أصحاب الشأن كافة، وبالأخص المجتمع المدني.

وسيادة القانون تكون منقوصة ويتعذر تحقيقها بدون احترام حقوق الإنسان. وكما قال الأمين العام في بيانه لدى افتتاح المناقشة العامة في هذه الدورة، "إننا لن نحقق السلام أو التنمية بدون احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون" (انظر A/67/PV.6). وكبلد يبني نموذجاً للديمقراطية الشاملة للجميع، تولي جمهورية مقدونيا اهتماماً خاصاً للنهوض بحقوق الإنسان وحمايتها. ومن حق كل بلد ومن واجبه أن يكفل حقوق مواطنيه وأن يعززها. فحقوق الإنسان تدعم سيادة الوطنية وتؤكددها. وعندئذ، سيكون هذا خير ضمان لكي تبقى المسؤولية عن الحماية، كمبدأ، هي الركيزة الأولى والأساسية المنشودة. وجمهورية مقدونيا ستواصل جهودها لصون حقوق الإنسان والنهوض بها - النهوض بالديمقراطية وسيادة القانون والمساواة بين الجنسين وتحسين دور المرأة وحماية المجموعات الضعيفة والمهمشة.

كما إننا نؤيد بشدة المشاركة النشطة للدول الأعضاء في الاستعراض الدوري العالمي كآلية لتعزيز فعالية مجلس حقوق الإنسان. وفي هذا السياق، أود أن أذكر الجمعية بأن جمهورية

ودرهم من الوقاية خير من قنطار من العلاج. عند الحديث عن النزاعات الدولية، لا مفر من الإشارة إلى أنشطة الوقاية كإحدى الآليات لحلها.

واليوم، أثبتت الدبلوماسية الوقائية أهميتها مرة أخرى. وفي الأيام الأولى لاستقلالنا، استضافت جمهورية مقدونيا قوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي، وهي آلية فريدة من نوعها للأمم المتحدة آنذاك. وكانت هذه تجربة إيجابية بالنسبة لمقدونيا والأمم المتحدة والدول الأعضاء المعنية. ونحن نشهد على أن تطور العلاقات الدولية وتعقد التحديات في عالمنا المعولم بصورة متزايدة تؤكد ضرورة تطوير آليات جديدة واستخدام المساعي الحميدة.

وأود أن أثنى على الأمين العام لدعوته إلى إجراء تحليل أكثر تعمقاً لهذه المسألة في تقريره بشأن تعزيز دور الوساطة في التسوية السلمية للنزاعات ومنع نشوب النزاعات وتسويتها (A/66/811)، وهو ما أتاح حلولاً جيدة وعملية لتطوير قدرة الأمم المتحدة في هذا المجال. واعتقد أننا يمكن، بل يجب، أن نستكشف سبلاً وإمكانيات جديدة لتعزيز دور الأمين العام في حل النزاعات الدولية.

وفي وقت الأزمة الاقتصادية العالمية، يصبح تركيز الأمم المتحدة على منع نشوب النزاعات ومواصلة تطوير الدبلوماسية الوقائية مفهوماً ومبرراً. وجمهورية مقدونيا ترى من المعقول أن ينصب التركيز على فعالية وكفاءة استخدام الموارد - التي أصبحت شحيحة - ولذلك، فإننا نتابع عن كثب جميع الأنشطة ذات الصلة بتقرير الأمين العام بشأن القدرات المدنية فيما بعد الصراع (A/66/311) وتنفيذ توصيات فريق كبار الاستشاريين الواردة فيه. ومن المهم أن يجرز المجتمع الدولي تقدماً في منع نشوب نزاعات جديدة والانتكاس إلى حالة الصراع في البلدان الضعيفة.

وترتبط التنمية المستدامة ارتباطاً وثيقاً بالحد من مخاطر الكوارث والتكيف مع تغير المناخ. وجمهورية مقدونيا، إذ تدرك هذا الترابط، فإنها تؤيد نهجاً شاملاً لتنفيذ هذه الأهداف في الاستراتيجيات والسياسات والخطط الوطنية والإقليمية والعالمية.

وقد دللنا على انتمائنا لمنطقة جنوب شرق أوروبا واهتمامنا بالتعاون الإقليمي من خلال رئاستنا لعملية تعاون جنوب شرق أوروبا. والمنطقة ليست بمنأى عن التحديات والتهديدات العالمية، ولن يتم التغلب عليها إلا بالوفاء بالالتزامات والتعهدات العديدة التي قطعناها جميعاً على أنفسنا. وأنا مقتنع بأن التعاون الإقليمي المكثف في هذا المجال سيساعدنا على بناء منطقة أكثر مقاومة للكوارث الطبيعية. وسوف نركز في رئاستنا على عملية تلبية الاحتياجات الحقيقية واليومية لمواطنينا - احتياجات السلام والأمن والتنمية - وهي نتاج تحديات عالمية لا تعترف بالحدود السياسية أو العرقية ولا بالمجموعات الدينية. وسيكون من الأولويات في رئاسة مقدونيا التعاون في الشؤون الاقتصادية والزراعية والثقافة والسياحة والعلوم والتعليم، والشواغل العابرة للحدود وحماية البيئة. ومبادئنا تقوم على حل مشاكل المواطنين، بغض النظر عن الانتماءات الإثنية أو الدينية أو أي انتماءات أخرى. ولست أرى بديلاً عن التعاون الإقليمي الوثيق لتحقيق ذلك.

فلنعمل على بناء علاقات حسن جوار على أساس التضامن. وفي المقابل، نتوقع أن يبدي جيراننا التضامن والعمل على جعل المنطقة أكثر أمناً. ولا بد أن نكون مستعدين لمواجهة تحديات المستقبل حتى نوفر للأجيال القادمة مستقبلاً أكثر أمناً. وشبابنا ينتظرون منا ذلك. وهم يتوقعون من جيلنا أن يتصرف بشكل مسؤول. فهم يعيشون في عصر التكنولوجيات الجديدة، ويعرفون بالفعل ما يدور على الصعيد العالمي. وأعتقد جازماً أن علينا أن نركز كل طاقاتنا في الشباب، بغية إعداد

مقدونيا تقدمت بترشيحها لعضوية مجلس حقوق الإنسان للفترة ٢٠١٤-٢٠١٦. ونحن مقتنعون بأنه بفضل خبرتنا في هذا المجال، إلى جانب إنجازاتنا الخاصة وطموحنا للنهوض بهذا المجال للحكومة الرشيدة، يمكننا أن نسهم بشكل كامل في زيادة تعزيز مجلس حقوق الإنسان وتأكيده دوره خلال السنوات اللاحقة.

ومرة أخرى، فإن كل الأولويات في هذا العام تنصب على ثلاث من أهم ركائز منظمنا العالمية: السلام والأمن، والتنمية المستدامة، وحقوق الإنسان. وكل منها يرتبط بالآخر ارتباطاً تبادلياً. فلا تنمية مستدامة بدون السلام والأمن، ولا يمكن أن يكون السلام مستداماً بدون التنمية والحد من الفقر. وما زالت الأهداف الإنمائية للألفية هي المعايير التي نستند إليها في تقييم نجاحنا.

إن تطلع جمهورية مقدونيا إلى أن تصبح عضواً في الاتحاد الأوروبي قد وفر الحافز الضروري للإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي. والنهوض بالتنمية الشاملة والمنصفة القائمة على أساس حقوق الإنسان قد أرسى قاعدة متينة لجدول الأعمال الوطني للتنمية. ولذلك، وضعت حكومة جمهورية مقدونيا برنامجاً يركز على تأكيد التنمية الاقتصادية وتحسين مستوى معيشة المواطنين وإيجاد فرص العمل ومكافحة الفساد وزيادة فرص التعليم والنهوض بالديمقراطية والعلاقات بين المجموعات العرقية المختلفة.

والتنمية المتوازنة والمستدامة استثمار رئيسي في المستقبل. ولصالح الرفاه العام، ويجب أن يشارك فيها الجميع. والوثيقة الختامية لـ ريو+٢٠ - مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (القرار ٢٨٨/٦٦، المرفق) - ينبغي أن تعطي زخماً إضافياً لاستخدام إمكانيات بديلة لتحقيق التنمية المستدامة. وبالتنسيق مع سياسات شركائها الأوروبيين، ستدعو جمهورية مقدونيا لتوسيع نطاق تلك البدائل.

سيادة القانون وحقوق الإنسان موضع تنازلات. ولذلك، طلبت إلى الأمين العام لفت الانتباه مجدداً إلى تقرير ٢٠٠٨ للخبرة المستقلة المعنية بقضايا الأقليات، غاي مكدوغال، المعنون "تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بما في ذلك الحق في التنمية" (A/HRC/7/23).

أود أيضاً أن أذكر بأن التوصيات الواردة في التقرير أشارت إلى أنه ينبغي لحكومة جارتنا الجنوبية أن تمتنع عن التنازع معنا بشأن وجود أقلية مقدونية من عدمه، وأن تركز بدلاً من ذلك على حماية الحق في احتفاظ أفراد تلك المجموعة بهويتهم وحرمتهم في التعبير والتجمع. وحث التقرير في توصياته جارتنا على احترام حكم المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، الذي يقضي بأنه ينبغي السماح للدولة بأن تستخدم لفظ مقدونية للدلالة على اسمها والإعراب عن هويتها الإثنية بجرية. وخلص التقرير إلى وجوب احترام الحق في الحماية، كما يوضحه إعلان ١٩٩٢ بشأن الأقليات والاتفاقيات الدولية الأساسية المعنية بحقوق الإنسان.

وقد أعربت عن توقعاتي بأن يستخدم مجلس الأمن سلطته للتدخل بغية الخروج من الطريق المسدود الذي يواجه المحادثات بشأن اسم بلدنا والتي تعقد برعايته. واحترام حكم محكمة العدل الدولية يعني احترام القانون الدولي وسيادة القانون عملياً. وأنا أو من بهذه العملية، وأعتقد أنها يمكن أن تؤدي إلى حل، غير أننا لا نستطيع الانتظار ١٩ عاماً أخرى حتى يحدث ذلك.

اليوم، وفي القرن الحادي والعشرين، يبدو من العيب تماماً أن نوصف بأننا "دولة سابقة" أو "مستعمرة سابقة". وباسم كرامة شعبي، أغتنم هذه الفرصة لكي أتقدم بالشكر علانية لجميع الدول الـ ١٣٤ الأعضاء في الأمم المتحدة التي اعترفت

الشباب للمستقبل وتهيئة المستقبل لشبابنا على أساس من الحوار والتسامح واحترام التنوع. لذلك، وبالترادف مع مؤتمر القمة لعملية تعاون جنوب شرق أوروبا، سوف نستضيف كذلك المنتدى الحادي عشر للحوار بين الحضارات، بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (يونسكو) ومجلس أوروبا، مع التركيز على الشباب.

وكرئيس لجمهورية مقدونيا، أود أن أقول إننا نتطلع بأمل كبير إلى الاحتفال بالذكرى السنوية العاشرة لأول تجمع إقليمي للحوار بين الحضارات، الذي تقوم بالتحضير له بالتعاون مع اليونسكو. هنا، ومن هذا المنبر، وبدعم كبير من الأمم المتحدة واليونسكو، أعرب لسلفي الرئيس بوريس ترايكوفسكي عن أحلامه بشأن تلك المبادرة التي تحققت في أوهريد في عام ٢٠٠٣، بينما كانت الجراح التي سببها النزاع الدامي في يوغوسلافيا السابقة لم تندمل بعد. وتحدث كلمات رسالة أوهريد عن الإمكانية الهائلة لأن تصبح جمهورية مقدونيا نموذجاً عملياً للتعددية الإثنية واللغوية والدينية في البلقان الأوروبي والبلقان في أوروبا.

وفي العام القادم، نستضيف المؤتمر العالمي الثالث للحوار بين الديانات والحضارات. وما فتئت جمهورية مقدونيا تؤمن بأنه لا غنى عن الحوار، ووضعت إيمانها بذلك موضع التنفيذ. ونحن ندين العنف بجميع أشكاله. ينبغي ألا يسقط أحد ضحية للعنف - لا الأشخاص ولا الشعوب ولا الدول أو من يمثلها بصفة رسمية. وبقدر مراعاة حدود اللياقة في الأماكن العامة، لا يمكن اعتبار العنف رداً ملائماً.

وسيادة القانون وحقوق الإنسان من المبادئ الأساسية التي لا يمكن المساس بها. وأوافق تماماً على ما أعلنه الأمين العام أثناء زيارته لمقدونيا في تموز/يوليه، من أننا ينبغي ألا نقدم أي تنازلات على الإطلاق حين يتعلق الأمر بالمبادئ المعترف بها عالمياً. ومن واجب الأمم المتحدة وكل واحد منا ألا يضع

نحن جيران، ولكن نود ألا نكون مجرد جيران، بل شركاء وحلفاء وأصدقاء، لكي تتمكن معاً من بناء حاضر ومستقبل شعبينا وبلدينا ومنطقتنا. نود أن نعمل معهم وأن نبي عالماً آمناً وحرراً لأطفالنا.

ينبغي ألا يثبط همتنا طابع الماطلة في إصلاح مجلس الأمن وتنشيط الجمعية العامة، إلى جانب العملية الشاملة لتعزيز الاتساق والفعالية على مستوى المنظومة. بل على النقيض، ينبغي أن يكون ذلك دافعاً للمزيد من التعبئة.

إن الأمم المتحدة وحدها هي التي يمكنها أن تقدم حلولاً متكاملة للمسائل المتشابكة، كالتنمية والسلام والأمن وحقوق الإنسان والعمل الإنساني.

وختاماً، أدعو جميع الدول الأعضاء إلى تذكر كلمات جون مونييه، أب أوروبا الحديثة. لقد وصف استخدام حق النقض في التاريخ الأوروبي الحديث بأنه تعبير عن الافتقار إلى القدرة على الحوار، وعدم إمكانية التغلب على الأنانية القومية. علينا أن نبي عالماً مزدهراً لأجيالنا القادمة.

نأمل أن يعمل جارنا من أجل الخروج من الأزمة في أقرب وقت ممكن. وقد اقترحنا عدداً من التدابير العملية بشأن كيفية تحسين تعاوننا الاقتصادي القائم على علاقات حسن الجوار، منها عقد اتفاق ثنائي لتجنب الازدواج الضريبي. والضرائب المقدونية مؤاتية لرجال الأعمال التابعين لجارتنا، وأبواب جمهورية مقدونيا مفتوحة على مصراعها أمامهم دائماً.

وجمهورية مقدونيا مقتنعة بشدة أن الأمم المتحدة ستبقى مركزاً لتعددية الأطراف والحوكمة الرشيدة. وهذه المنظمة تلهمننا الحوار العالمي الذي يتمخض في معظم الحالات عن حلول مشتركة لمعالجة المشاكل العالمية بغية الوصول إلى رؤية مشتركة لمستقبل النظام الدولي.

بالاسم الدستوري لبلدي، جمهورية مقدونيا. وهذا ندائي أوجهه لكل الحاضرين هنا: خاطبونا من منظور المستقبل.

إنني اتفق تماماً مع ما قاله السيد باراك أوباما، رئيس الولايات المتحدة، قبل بضعة أيام، في القاعة هذه. ونعقد أن الحرية وتقرير المصير ليستا أمراً فريداً ينتمي إلى أي ثقافة بعينها. هذه ليست قيم أمريكية أو غربية، بل هي قيم عالمية.

لقد حدث في تاريخ الأمم المتحدة أن رأينا بعض الدول تُعطى معايير إضافية لكي تصبح عضواً، غير أن فتوى محكمة العدل الدولية لعام ١٩٤٨ أوضحت بجلاء أن هذا ليس صحيحاً وأنه يتعارض مع ميثاق الأمم المتحدة. وباستثناء حالتنا، لم يُحرم أحد من الحق في الانتساب إلى هويته حتى الآن. ومقدونيا ينبغي أن تتمتع بما تستحقه، الأمر الذي نالته وتتمتع به كل الدول الأعضاء المثلة هنا بالفعل. وبدون هذا الحق، تبقى مقدونيا محرومة من مساواتها بجميع الدول الأعضاء الأخرى.

وهنا، نحن بصدد مناقشة في القانون الدولي. إننا نتحدث عن سيادة القانون. هنا حكم محكمة العدل الدولية الصادر قبل ١٠ أشهر لصالح جمهورية مقدونيا. إننا نطالب باحترام هذا الحكم الصادر عن هيئة تابعة للأمم المتحدة. ونطالب بذلك لأننا مُنعنا من استخدام اسمنا الدستوري حتى على هذا المنبر. وحكم محكمة العدل الدولية، في الفقرة ٩٥، ينص بوضوح على أن لمقدونيا الحق في أن تشير إلى نفسها باسم جمهورية مقدونيا في إطار علاقاتها مع الأطراف الأخرى وفي المنظمات الدولية.

وبروح علاقات حسن الجوار، وانطلاقاً من تصميمنا القوي على التغلب على المشاكل التي لم تحل وتسويتها، أغتنم الفرصة هذه لأناشد جارتنا أن تعمل معنا في هذا الاتجاه. ومن هذا المنبر في قلب الأمم المتحدة، أحثهم على احترام حكم محكمة العدل الدولية والتزامهم الدولية التي قطعوها بأنفسهم.

البيئة والغلاف الجوي تدهورا مطردا، بينما تسببت كوارث كبرى أخرى في خسائر في الأرواح البشرية، وتدمير البنى التحتية الحيوية للجنس البشري.

ولم تكن الجهود الكبيرة التي بذلها الأمين العام عبر منظومة الأمم المتحدة كافية لكي يكون لها أثر حاسم. وينبغي أن تظهر جميع الدول مزيدا من الالتزام وأن تعمل بطريقة مشتركة فضلا عن اتباع النهج الموحدة لمكافحة المشاكل التي تهم الجميع اليوم بتصميم وعزم. وفي واقع الأمر، فقد أكدت الأمانة العامة على الخطوط الرئيسية للمشاكل التي تؤلف جدول أعمال الدورة الحالية - ومنها على سبيل المثال: حاجة الدول النامية إلى النمو الاقتصادي، وصون السلام والأمن الدوليين، وتنمية القارة الأفريقية، وتعزيز حقوق الإنسان وتقديم المساعدة الإنسانية، وتعزيز العدالة والقانون الدولي، ونزع السلاح، فضلا عن ضرورة مكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات، والإرهاب واستخدام المرتزقة والقرصنة وغيرها من الجرائم.

وتود جمهورية غينيا الاستوائية التأكيد على أنه ليس بين جميع تلك المشاكل ما هو أكثر دمارا وضرا من التخلف الذي يجب ألا تنظر إليه الأمم المتحدة بعين اللامبالاة. ويزيد عدد ضحايا الجوع والأمراض في العالم النامي سنويا عن عدد ضحايا المواجهات العدائية المسجل في جميع أنحاء العالم كل عام. وتفوق الآثار السلبية المترتبة عن الأمية والافتقار إلى السكن وسوء التغذية في البلدان النامية، تلك الناجمة عن الكوارث الطبيعية. وفي عصرنا هذا فإن الجهل والافتقار إلى المعارف العلمية والتقنية بسبب التخلف إنما هما أكثر ضررا للإنسان من الإرهاب وإدمان المخدرات. ونقترح - في ظل جميع هذه الظروف السلبية - أن يعتمد المجلس الاقتصادي والاجتماعي برامج خاصة لمساعدة أقل البلدان نموا، بهدف تمكينها من التغلب على عدم توفر البنى التحتية الأساسية التي تعوق تنميتها. وهي برامج يجب على البلدان الأكثر تقدما

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد جورج إيفانوف، رئيس جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد تيودور أوبيانغ نغيما مباسغو، رئيس جمهورية غينيا الإستوائية

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإسبانية): تستمع الجمعية العامة الآن إلى خطاب يلقيه رئيس جمهورية غينيا الاستوائية.

اصطحب السيد تيودور أوبيانغ نغيما مباسغو، رئيس جمهورية غينيا الاستوائية، إلى قاعة الجمعية العامة

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإسبانية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب بفخامة السيد تيودور أوبيانغ نغيما مباسغو، رئيس جمهورية غينيا الاستوائية، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس أوبيانغ نغيما مباسغو (تكلم بالإسبانية): أود بدايةً، أن أعرب عن تهاني حكومتي لسعادة السيد فوك يريميتش، رئيس الجمعية العامة في دورتها السابعة والستين ووزير خارجية صربيا في السابق على انتخاب بلده لرئاسة الجمعية. ونحن سعداء للغاية بذلك، لأن بلده اضطلع بدور فعال - حاليا وفي الماضي - في القضاء على التوترات وعدم المساواة وتعزيز سيادة القانون في العلاقات الدولية. ونحن مقتنعون تماما بأن أعمال الجمعية العامة ستسير في مناخ من التوافق والتضامن بين الدول الأعضاء أثناء فترة ولايته.

تتعقد الدورة الحالية للجمعية العامة في وقت تسوده الاضطرابات، وتشهد فيه العديد من الدول توترات داخلية. وبالإضافة إلى ذلك هناك أزمة اقتصادية حادة، في حين تواجه الاقتصادات الناشئة في البلدان النامية صعوبات كبيرة، وتشهد

الإسكان والكهرباء. واعتمدنا - بالتوازي مع ذلك البرنامج - إصلاحات سياسية جذرية تناسب وتيرة التنمية السريعة التي يشهدها البلد بهدف ضمان تشديد الرقابة على أنشطة الحكومة في مقابل إتاحة مزيد من الحريات للشعب، وحماية حقوق الإنسان لأقصى درجة ممكنة. وفي ظل تلك الإصلاحات، فإن بقاء الزعيم في منصبه لا يتجاوز ولايتين بأية حال. وجرى توسيع البرلمان بهدف زيادة تمثيل الشعب ومشاركته. وتتخذ القرارات الاقتصادية والاجتماعية على أساس معايير تقنية، شريطة أن تخدم مصالح المجتمع. ويجب أن تساعد الرئيس هيئة استشارية بموجب القانون. ويجري تعزيز استقلال السلطتين القضائية والتشريعية. وفي الوقت ذاته يجري حاليا إنشاء هيئة لرصد وتدقيق النشاط الاقتصادي العام والخاص معا. وأخيرا، يستمر إنشاء هيئة لحماية وضمان حقوق الإنسان. وشكلت حكومة انتقالية لتنفيذ تلك الإصلاحات خلال ثمانية أشهر.

لقد كانت حكومي مستجيبة للغاية لمسألة المساعدة الإنسانية بصورة دائمة. وفي ذلك الصدد، تقترح غينيا الاستوائية إنشاء صندوق استئماني تابع لمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، بهدف توفير الأمن الغذائي في أفريقيا، على أن يكون مفتوحا أمام أقل البلدان نموا. ونعلن من على هذا المنبر عن تبرع أولي قيمته ٣٠ مليون دولار وندعو البلدان الأفريقية والمناخين الآخرين إلى تقديم تبرعاتهم دعما لتلك المبادرة.

وقد تطلعت روح حكومي في مجال العمل الإنساني دائما إلى إيجاد مبادرات لدعم التنمية البشرية. وعليه، فقد أنشأت غينيا الاستوائية جائزة اليونسكو في غينيا بيساو بهدف تشجيع المجتمع العلمي على البحث في إمكانية إيجاد علاج منقذ للحياة، وخاصة لأولئك الذين يعانون من أمراض متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) والمalaria والسل. وقد وافق

الالتزام بدعما، ويمكن أن تكون أساسا للتعاون القائم على تبادل المنفعة بين الدول المتضررة.

ولا يمكننا أن نتصور تعزيز حقوق الإنسان في مجتمع لا يزال يزرع في قيود التخلف. وابتداءً من الكرامة الإنسانية الأساسية نفسها، مروراً بجميع الحقوق الأخرى اللازمة لتوفير الحياة الكريمة - بما في ذلك السلامة البدنية والمعنوية والحرية وأخيرا الرفاه - فهي جميعا العوامل التي تحدد ما إذا كان الناس يتمتعون بحقوقهم المعترف بها عالميا بصورة كاملة أم غير ذلك. ولا سبيل للتساؤل بشأن أولوية أي منهما: حقوق الإنسان أم التنمية الاقتصادية. ويجب علينا أن نعترف بأنه لا يمكن أن يتمتع الناس بحقوق الإنسان في مجتمع غارق في التخلف.

وفيما يتعلق بمكافحة التخلف، فإننا نرحب بأن أفريقيا قد شرعت بالفعل في تعزيز برامج التنمية الاقتصادية والنظم الديمقراطية الحديثة، وهي إجراءات تساعد على تحرير شعوبها من التخلف على الرغم من العقبات العديدة التي تعوق التقدم، واستمرار محاولات إدامة المصالح الاستعمارية الجديدة في أفريقيا. وتدعم معظم الصراعات الداخلية في أفريقيا مصالح أجنبية تسعى إلى ضمان استمرار وجود مصالحها في القارة. وكما يقول المثل فإن "مصائب قوم عند قوم فوائد". وهو ينطبق على وصف تلك المصالح الأجنبية.

ونحن سعداء للغاية في غينيا الاستوائية بالتقدم المحرز في برنامجنا المعني بالتنمية الاقتصادية الذي يسعى إلى بناء اقتصاد ناشئ بحلول عام ٢٠٢٠ عن طريق استخدام الموارد التي يتيحها استغلال النفط والغاز الطبيعي.

وتمكنا بفضل تلك الموارد من تلبية معظم احتياجاتنا في مجال البنية التحتية، بما في ذلك المستشفيات والطرق والمدارس ومراكز التدريب المهني والجامعات والموانئ والمطارات، وتوفير مياه الشرب واتصالات الهاتف، ووسائل النقل الجوي والبحري والبري، بالإضافة إلى التنمية الحضرية واحتياجات

الدولية. وسننح في التخفيف من آثار تلك السياسات التي تهدد سلام وسيادة الدول، وتعارض مع التنمية الاقتصادية والاجتماعية للشعوب، فنتتهك بذلك مبادئ القانون الدولي انتهاكا جسيما.

وفيما يتعلق بتزع السلاح، الذي تؤيده غينيا الاستوائية تماما - على الرغم من أنها ليست من البلدان المصنّعة أو المستهلكة لأي من أسلحة الدمار الشامل المتطورة - فمن رأينا أنه ينبغي ألا يكون هناك غموض بشأن تلك المسألة. فلا يمكن للمرء أن يسعى إلى تحقيق أهداف متعارضة فيما بينها.

ونحن لا نرى مبررا لوجود تهديد من الكواكب الأخرى في النظام الشمسي أو أية أجسام أخرى في الفضاء الخارجي. وحياسة الأسلحة النووية أو أسلحة الدمار الشامل هي وصمة للبشرية اليوم وتمهد الطريق لفنائها. وعليه نطرح السؤال: من الذين ينبغي لهم تسليح أنفسهم ومن الذين يتعين عليهم نزع سلاحهم؟ وكان من المفترض أن تعني نهاية الحرب الباردة أيضا نهاية لسباق التسلح. وقد حان الوقت الآن لأن تبني البشرية مستقبلها عوضا عن هدر مواردها على خطط الإبادة.

وينبغي لأولئك الذين يتبعون نهج الحصار ضد بعض الحكومات أن يكونوا مدركين لآثار الحصار وللمعاناة التي يسببها للسكان، وخصوصا بالنسبة لقطاعات السكان الأكثر ضعفاً. وتعارض مثل هذه التدابير مع الأهداف الإنمائية للألفية التي اعتمدها الأمم المتحدة.

الجزاءات والحظر، مهما كانت طبيعتها الحقيقية، ينبغي أن تأخذ دائما في الاعتبار العنصر الإنساني فيما يتعلق بالناس الذين يعانون. لذلك، نود أن نقترح أن تحظى حقوق الفرد بالأولوية لدى اعتماد أي نوع من أنواع الجزاءات. بناء عليه، ندعو إلى تعليق الحظر المفروض على كوبا.

المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة على المبادرة بشأن إنشاء مثل ذلك الصندوق.

وفيما يتعلق بالبند الهامة الأخرى المدرجة في جدول أعمالنا، فنحن ندرك أن السلام والأمن الدوليين يعتمدان أساسا على احترام مبادئ القانون الدولي: احترام استقلال وسيادة جميع الدول فضلا عن سلامتها الإقليمية، والمساواة في السيادة بين الدول وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، واحترام الالتزامات الدولية والامثال لها، إضافة إلى تعزيز علاقات الصداقة العادلة والمنفعة المتبادلة والتعاون فيما بين الدول.

وتشكل تلك المعايير أساسا لتعزيز العدالة والقانون في العلاقات الدولية. ولا يجوز لأي دولة أو مجموعة من الدول أن تستأثر بحق مراقبة تنفيذها. فمثل هذا الفعل يتعدى على سلطة الأمم المتحدة وينتقص من فعاليتها. وينبغي للأمم المتحدة فرض سلطتها على الصعيد الدولي، وتجنب أي إمكانية تلاعب ممكن عن طريق ممارسة الضغط الخارجي من قبل أولئك الذين ينتهكون روح مبادئها.

وفي غضون ذلك، تؤيد غينيا الاستوائية رغبات القارة الأفريقية بأسرها فيما يتعلق بالحصول على استجابة لأحد مطالبها المشروعة - والتي أعرب عنها في مناسبات مختلفة - وهي إصلاح مجلس الأمن عن طريق زيادة عدد أعضائه في كلتا الفئتين وتخصيص مقعدين لعضوين دائمين والخمسة أعضاء غير دائمين للمنطقة الأفريقية. ففي إطار الأمم المتحدة نفسها يتواصل الدفاع عن المبادئ الديمقراطية وسيادة القانون. وعليه، تطالب أفريقيا بنيل حقوقها، بما في ذلك في مجلس الأمن. وترغب أفريقيا في المشاركة في اتخاذ القرارات التي تؤثر على مستقبلها.

وسنحز النجاح - بمساعدة الجميع - في اعتماد التدابير المناسبة للحد من الاتجاه نحو الأحادية والهيمنة في العلاقات

وأخيراً، أود أن أهنئ معالي السيد بان كي - مون، الأمين العام، على الرؤية التي قاد بها المنظمة، وعلى المبادرات القيمة التي اضطلع بلا كلل من أجل تعزيز احترام مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، لا سيما في مجال بناء السلام وإحلال الاستقرار تحقيقاً للمزيد من التنمية.

كما كان الحال في العام الماضي، تجتمع الجمعية العامة في سياق يتسم بعدم الاستقرار العالمي. إنه مناخ تسوده أزمات متعددة الجوانب، تشكل كل واحدة منها تحدياً كبيراً لمؤسستنا. تجتمع الجمعية في لحظة يتعرض فيه أحد أعضاء أسرة الأمم المتحدة، ألا وهو سوريا، للتمزق جراء حرب ما فتئت تتفاقم بين الأشقاء، الأمر الذي يشكل تهديداً خطيراً للسلم سواء بالنسبة للمنطقة أو للعالم، بسبب الموقع الجغرافي السياسي الإستراتيجي لذلك البلد. لقد أثبتت استقالة المبعوث الخاص للأمم المتحدة وجامعة الدول العربية، الأمين العام السابق للأمم المتحدة كوفي عنان - إن كان الأمر بحاجة إلى الإثبات - مدى تعقيد إدارة الصراع السوري. لذلك يتعين علينا أن نتصرف بدون تأخير من أجل وضع حد للمعاناة الرهيبة التي يقاسيها الشعب السوري الشقيق وإنقاذ ما يمكن إنقاذه من شتى عناصر بنيته التحتية.

وبنفس القدر من الأهمية، هناك القضية الفلسطينية. لقد ظلت، على مدى عقود حتى الآن، تنتظر التوصل إلى حل عادل ودائم، حل يُتوصل إليه من خلال رغبتنا المشتركة في وضع أسس متينة لعالم يسوده السلام والرخاء معاً. يجدد اتحاد جزر القمر تأكيد دعمه الكامل للشعب الفلسطيني، ويؤيد صيغة الدولة الفلسطينية كعضو كامل العضوية في مجتمع الدول، تعيش جنباً إلى جنب وفي أمن مثالي مع دولة إسرائيل. كما ينذر بالخطر أيضاً الوضع في شمال مالي. إن الهجمات التي تنفذ ضد السكان المدنيين في المنطقة، والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، والعقبات التي وضعت أمام وصول

سنعود إلى غينيا الاستوائية يحدونا الأمل الصادق في أن تكون الدورة السابعة والستون للجمعية العامة معلماً فارقاً في عملية إضفاء الطابع الإنساني على العلاقات الدولية.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإسبانية): باسم الجمعية العامة أشكر رئيس جمهورية غينيا الاستوائية على بيانه الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد تيودورو أوبيانغ نغويما مباسوغو، رئيس جمهورية غينيا الاستوائية، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد إكليلو ضونين، رئيس اتحاد جزر القمر

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإسبانية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب يلقيه رئيس اتحاد جزر القمر.

اصطحب السيد إكليلو ضونين، رئيس اتحاد جزر القمر، إلى قاعة الجمعية العامة

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإسبانية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد إكليلو ضونين، رئيس اتحاد جزر القمر، وأن أدعوه لمخاطبة الجمعية العامة.

الرئيس ضونين (تكلم بالفرنسية): اسمحوا لي، في البداية، أن أتقدم بأحر التهاني إلى معالي السيد فوك يريميتش، وزير خارجية صربيا، بمناسبة انتخابه رئيساً للجمعية العامة. وأود أن أعرب له عن سرور اتحاد جزر القمر برؤيته يتسنم رئاسة عملنا، وأن أؤكد له الدعم الكامل من وفد جزر القمر في اضطلاعهم بأعباء مهمته النبيلة.

كما أود أن أشيد بسلفه، السيد ناصر عبد العزيز النصر، الممثل الدائم السابق لدولة قطر، الذي ترأس الجمعية العامة بقدر كبير من الحكمة والمهارة والتصميم، ونجح في ما بذله من جهد لتعزيز دورها.

السلام والأمن والعدالة والإنصاف. لأجل ذلك، فقد آليت على نفسي، منذ أن توليت الرئاسة، ألا أدخر جهداً في تعزيز سيادة القانون والحوكمة الرشيدة في اتحاد جزر القمر. وقبل إقامة جميع المؤسسات المنصوص عليها في دستورنا، بما في ذلك المحكمة العليا، أعطيت الأولوية الرئيسية لمكافحة الفساد.

لقد صدر بالفعل قانون لمكافحة الفساد، وشُكلت الآن لجنة وطنية لمكافحة الفساد ومنعه، وباشرت مهامها. أشكر الاتحاد الأوروبي على تقديمه المساعدة والخبرة في هذا المجال، ما مكنتنا من إعداد وثيقة إستراتيجية وطنية لمكافحة الفساد. في هذا العام أيضاً تصدرت الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية المناقشة العامة للجمعية. لقد أكدت هذه الأزمة الحاجة الملحة إلى نموذج عالمي للإدارة الاقتصادية يستند إلى قيم المسؤولية والإنصاف والتضامن. وأوضحت أيضاً للعالم ضرورة الملحة المتمثلة في إجراء إصلاح متعمق للمؤسسات المالية الدولية.

ما فتئت تداعيات الأزمة تزداد وضوحاً، لا سيما في البلدان النامية، حيث بات ارتفاع أسعار المواد الغذائية الأساسية يهدد السلام والاستقرار. وفاقمت الأزمة أيضاً المشاكل المرتبطة بالطاقة، التي تعتمد عليها التنمية الاجتماعية والاقتصادية، مما يجد من قدرتنا على تعزيز التنمية من خلال الاستثمارات.

تغير المناخ تحد رئيسي آخر يواجه بلداننا. علينا أن نستجيب بفعالية لتلك الظاهرة، التي تؤثر على كوكب الأرض بأسره، خصوصاً الدول الجزرية الصغيرة النامية مثل اتحاد جزر القمر.

أود أن أشدد على أن بلدي شهد في شهر نيسان/أبريل الماضي أسبوعين من الأمطار الغزيرة التي ضربت جزرنا بعنف غير معتاد، مما تسبب في أضرارٍ كانت لها عواقب وخيمة

المساعدات الإنسانية، وتدمير وهب المقدسات وغيرها من المواقع الدينية والتاريخية والثقافية، إنما هي أعمال وحشية تتنافى مع مبادئ الإسلام. لهذا السبب يؤيد بلدي التزام الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، جنباً إلى جنب مع الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، بوضع حد لهذه الانتهاكات، التي استمرت لفترة طويلة جداً.

مع ذلك، ينبغي ألا نغفل عن أنه بينما يدافع البعض عن التعصب والتطرف، فإن كراهية الإسلام أيضاً بدأت تتخذ أبعاداً تندر بالخطر. في الواقع، إن نشر الفيديو الموسوم "براءة المسلمين" قد أثار موجات من السخط والعديد من المظاهرات في شتى أنحاء العالم. وشعر الملايين من المسلمين أن عقيدتهم قد أسيء إليها وأهينت.

ومع ذلك، فإن الاحتجاجات ضد الإهانات الشنيعة التي مست الإسلام والمسلمين والنبي محمد - صلى الله عليه وسلم - لا يمكن أن تبرر العنف ضد البعثات الغربية في العديد من البلدان. لذا فإن بلدي يدين الهجمات الإرهابية التي تسببت في وفاة السفير الأمريكي، كريس ستيفنز، وعدد من زملائه في بنغازي بليبيا. وأغتتم هذه الفرصة لأعرب مجدداً للشعب الأمريكي ولأسر الضحايا المكشوفة عن خالص التعازي من شعب وحكومة جزر القمر.

إن استمرار وجود العديد من بؤر التوتر في شتى أنحاء العالم، وانتهاك حقوق الإنسان الأساسية، وتنامي القرصنة والإرهاب، كل ذلك يؤكد ضرورة إجراء إصلاح عاجل ومتعمق لمجلس الأمن. لذلك فإن بلدي يكرر دعمه لموقف الاتحاد الأفريقي فيما يتعلق بالحاجة إلى إصلاح المجلس حتى يتحقق التمثيل الأفضل للمجتمع الدولي والمزيد من الفعالية في تسوية النزاعات وإدارتها.

قبل عقود قليلة، أعلن بلدي التزامه الحاسم بالسير على طريق الديمقراطية. وهو يرجو أن يقدم إسهامه حتى يعم العالم

في مواجهة كل تلك التحديات التي لا تقل أهمية، أوجه نداء عاجلاً إلى الدول الأكثر تطوراً بأن تطبق على البلدان الأكثر هشاشة نفس الآليات التي نُفّذت للحد من تأثير الأزمة في أوروبا، من أجل منع حدوث المزيد من العواقب المؤسفة، علماً بأن بلداننا تعتمد على المساهمات المالية من أبناء شعبنا في الخارج. في ذلك السياق، يأمل بلدي، المستفيد حالياً من التسهيل الائتماني الممدد المقدم من صندوق النقد الدولي، أن يصل، بحلول كانون الأول/ديسمبر، إلى نقطة الإنجاز في إطار مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون. بعبارة أخرى، فإن النظام الاقتصادي العالمي الجديد، القائم على مبادئ مشتركة تبنيناها عن طيب خاطر هي مبادئ النزاهة والشفافية والازدهار، يحتاج إلى تخفيف حقيقي وفعال للأزمة التي ضربت العالم. تنتظر أفريقيا بفارغ الصبر ظهور ذلك النظام الجديد لكي تحقق التكامل الاقتصادي والاجتماعي ولكي تخطو بعزم على طريق التنمية المستدامة.

في الختام، فيما يتعلق بالاستقرار في بلدي، أناشد فرنسا مرة أخرى أمام الجمعية العامة، بأن نشرع، أخيراً، في حوار صريح وصادق بين دولتنا، اللتين تجمعهما أواصر وثيقة، بشأن مسألة جزيرة مايوت القمرية. لقد بات من الواضح على نحو متزايد أن بقاء مايوت تحت الإدارة الفرنسية يشكل خطراً على السلام والاستقرار في الجزر القمرية الثلاث الأخرى - السلام الذي يظل أساس الحرية والازدهار.

صحيحٌ، ولم يعد الأمر سراً، أن تلك الجزيرة أدت دوراً مسانداً لمن يريدون المساس بجزر القمر، ويتمنون ألا يروا بلدنا وهو يمضي قدماً على الرغم من إمكاناته الكبيرة. علاوة على ذلك، فإن عام ٢٠١٢، الذي شارف على نهايته، كان عاماً درامياً بصورة استثنائية بالنسبة لشعبي. فقد لقي أعداد من الرجال النساء والأطفال حتفهم على متن قوارب واهية تعرف باسم "كوسا كوسا" في المياه الضيقة التي تفصل بين جزيرتي

على شعبنا وعلى اقتصادنا الوطني. تأثر عشرة في المائة من السكان بها، وتلك نسبة عالية بالنسبة لبلد صغير من حيث عدد السكان مثل جزر القمر. فباسم الشعب القمري كله وباسم حكومتي، أود أن أشكر جميع الشركاء والأصدقاء الذين قدموا لنا معونات إنسانية عاجلة لمساعدتنا في مواجهة تلك الحالة المأساوية.

لقد دفعت العواصف غير المسبوقة حكومتي إلى وضع خطة للإنعاش السريع، بمساعدة ودعم المجتمع الدولي. ستمكنا الخطة من مساعدة المتضررين على نحو أفضل وإصلاح البنية التحتية المدمرة في شتى أنحاء أراضينا. أطلقت تلك الخطة، التي تتضمن إجراءات تهدف إلى العودة بالوضع إلى سابق عهده خلال فترة ستة إلى اثني عشر شهراً، في اجتماع مائدة مستديرة عقدت في ٥ أيلول/سبتمبر في برينور، بدعم من جمهورية جنوب أفريقيا الشقيقة. لذلك، أود أن أناشد الجميع هنا المساعدة في تمويل خطة الإنعاش السريع، التي تقدر تكلفتها بمبلغ ١٨ مليون دولار. من شأن ذلك أن يمكن بلدي من أن يواجه الوضع الراهن بصورة أفضل وأن يتأهب على نحو أفضل للمستقبل.

لقد حان الوقت لنكسب من جديد، وبمزيد من العزم، على عددٍ من المسائل الدولية العالقة، لا سيما تلك المتعلقة بتدابير التخفيف من تغير المناخ أو التكيف معه وتفعيل صندوق كوبنهاغن للمناخ. يجب أن نحترم الالتزامات التي قُطعت لبلدان الجنوب بوسائل من بينها تنفيذ الاتفاقات بشأن الانبعاثات المرتبطة بإزالة الغابات وتدهور الغابات، وكذلك التوصل إلى اتفاق شامل بشأن تغير المناخ. يجب علينا أيضاً أن نحترم بروتوكول كيوتو لخفض غازات الدفيئة في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المعنية بتغير المناخ. وأخيراً، يجب علينا أن نبذل قصارى جهدها من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): يسرني كثيرا أن أرحب بصاحب السمو الملكي الأمير حاجي المهدي، ولي عهد بروني دار السلام، وأن ادعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

الأمير حاجي المهدي (بروني دار السلام) (تكلم بالإنكليزية): باسم حلاله سلطان بروني دار السلام وشعبها، أود أن أزجي التهنئة لرئيسنا، صاحب السعادة السيد فوك يريميتش، على انتخابه، وأن أرحو له التوفيق الكثير في العام المقبل. ونود أيضا أن نعرب عن تقديرنا للرئيس المنتهية ولايته، صاحب السعادة السيد ناصر عبد العزيز النصر، على إخلاصه الشديد لأعمال المنظمة. ونشكره بصفة خاصة على الجهود التي بذلها ليشجعنا جميعا على التصدي بنجاح للتحديات الكبيرة التي تشكلها الحياة الآن في القرن الحادي والعشرين.

وفي الوقت ذاته، نود أيضا أن نشكر الأمين العام بان كي - مون على استعداده الدائم لتطبيق القيم الرئيسية للأمم المتحدة فور أن يُطلب إليه العمل من أجلنا. ونعرب عن ترحيبنا بشكل خاص ببرنامج العمل الخمسي الذي وضعه وبالرؤية المشتركة التي يتيحها لنا. تلك الرؤية التي تنطوي في صميمها على التسامح والاحترام والتفاهم فيما بين الدول.

ومما يدعو للأسف أننا شهدنا، على مدى الأسبوعين الماضيين، حوادث تمثل رؤية شديدة الاختلاف عن ذلك. ولدى النظر فيها، أعلنت بروني دار السلام إدانتها دون تحفظ لأسبابها. وقد أبلغنا بقوة مماثلة شعبنا بأسره برفض حكومتنا المطلق للعنف والتطرف اللذين نجما عنها. وهنا في الأمم المتحدة، نهني الأمين العام على بيانه بشأنها. وحين نفعل ذلك، إنما نؤكد مجددا التزامنا بالقيم العالمية المتمثلة في التسامح والاحترام. وبالمثل، نتمسك بالمؤسسات والهياكل والإجراءات الواجبة في الشؤون الدولية التي تجسدها هذه المنظمة العظيمة. أنتقل الآن إلى موضوع المناقشة العامة هذا العام - "معالجة أو تسوية المنازعات أو الحالات الدولية بالوسائل السلمية" -

مايوت وانجوان القمريتين بسبب التأشيرات التي فرضتها فرنسا على القمرين من الجزر الأخرى. بالتأكيد لا يمكن لذلك الوضع المؤلم وغير المقبول، الذي دام لعقود، إلا أن يحرك هذه الجمعية التي تضم في عضويتها العالم كله، واختارت موضوعاً لدورها هذا العام "معالجة أو تسوية المنازعات أو الأوضاع الدولية بالوسائل السلمية"، بما في ذلك سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي.

لذلك آمل أن تفي فرنسا بالتزاماتها كدولة تحترم القانون الدولي. وأخيرا، آمل أن تستجيب لندائنا العاجل حتى تتمكن معا من إيجاد وسيلة إيجابية لكي تعود جزيرة مايوت إلى موطنها الطبيعي، الذي لا يزال اتحاد جزر القمر. تلك هي الوسيلة لوضع حد لهذه المأساة الإنسانية ولضمان الاستقرار الدائم لبلدي. من خلال إيجاد حل نهائي لهذا النزاع، الذي دام لفترة جد طويلة، يمكن لفرنسا أن تسهم في الجهود الجارية لتعزيز التكامل الإقليمي، وبالتالي في حماية مصالح هذه المنطقة من المحيط الهندي التي نأمل أن نبنينا معا في ظل الاستقرار والسلام.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): باسم الجمعية العامة أشكر رئيس اتحاد جزر القمر على بيانه الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد أكليلو ضونين، رئيس اتحاد جزر القمر، من قاعة الجمعية العامة.

البند ٨ من جدول الأعمال (تابع)

المناقشة العامة

خطاب للأمين العام (بروني دار السلام)

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): سوف تستمع الجمعية الآن إلى خطاب لولي عهد بروني دار السلام.

اصطحب الأمير حاجي المهدي، ولي عهد بروني دار السلام، إلى المنصة.

فالتنمية المستدامة الآن أكثر كثيراً من مجرد موضوع أكاديمي؛ فهي جزء راسخ من خطة الأمم المتحدة الطويلة الأجل للتنمية. وقد انتقل العمل من النظرية إلى كثير من الأفكار والمشاريع والأنشطة العملية.

أما المجال الثاني فيشملة تقرير الأهداف الإنمائية للألفية لعام ٢٠١٢ الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. واسترعت انتباهنا بشكل خاص عبارات الأمين العام التالية في تصديره للتقرير. لقد تم تحقيق الغاية المتمثلة في خفض الفقر المدقع بمقدار النصف قبل خمس سنوات من الموعد النهائي المقرر لها عام ٢٠١٥، وكذلك الغاية المتمثلة في خفض نسبة السكان الذين يفتقرون لمصادر مياه شرب محسنة. كما تحسنت ظروف أكثر من ٢٠٠ مليون شخص يعيشون في العشوائيات - وهذا ضعف غاية عام ٢٠٢٠. وتحقق التكافؤ في معدل الالتحاق بالمدارس الابتدائية بين البنين والبنات. وشاهدنا تسارعا في التقدم في الحد من وفيات الأطفال والأمهات. ونجد من المطمئن بصفة خاصة الاستنتاج الذي انتهى إليه من أن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية يمثل تحدياً ولكنه ممكن.

المجال الثالث هو مجموع الجهود الجاري بذلها من جانب الوكالات التابعة للأمم المتحدة كبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي واليونيسيف ومنظمة الأغذية والزراعة، التي تعمل في ١٥٠ بلداً تقريباً. وعمل هذه الوكالات واسع النطاق ومركز في الوقت ذاته تحديداً على العناصر الأساسية للحياة اليومية للأشخاص الذين تمثلهم.

والنجاح في تلك المجالات الثلاثة يعني أن أولادنا وأحفادنا سيعيشون في عالم ينعم فيه الأشخاص العاديون وأسرهم بفرصة حقيقية في العيش معا في أمل وثقة. وهذا هو السبب في ارتياحنا إلى عمل الأمم المتحدة كمنظمة عالمية. وبعبارة أخرى، من حيث العمل الأساسي للأمم المتحدة، لا نرى ضرورة للقيام بما يصفه موضوعنا هنا بأنه "معالجة".

وأرى أن الكلمة الرئيسية هنا هي "معالجة". وأرى أنه قد أُحسن اختيارها. فهي توحى بتغيير يتم في عناية وبالتدرج. وهي لا تنطوي على مواجهة. وهي بالنسبة لنا في بروني دار السلام تتطابق مع الغرض الرئيسي من هذا الاجتماع السنوي. فنحن نرى فيه فرصة للإعراب عن ارتياحنا وعن قلقنا إزاء مدى حظ الأمم المتحدة من النجاح في إدارة عملية العولمة التي نعتنقها على الصعيد الوطني.

وبعبارة أخرى، هل نحن راضون عن الأمور كما هي؛ أم نرى ضرورةً لشيء من التعديل؟ وفي الرد على هذا السؤال، نود أن نبدأ بالإعراب عن ارتياحنا الكبير تجاه الكثير من جوانب عمل المنظمة. وتُبرز وسائل الإعلام في عناوينها الرئيسية باستمرار ما يُفترض أنه أوجه قصور وإخفاقات وانتكاسات للأمم المتحدة. ولكننا نلاحظ تحت كل ذلك ما للأمم المتحدة من إسهامات هائلة في رفاه الأجيال المقبلة. وأود لذلك أن أعرب عن عميق ارتياحنا للعمل الذي تؤديه وكالات الأمم المتحدة وهيئاتها الدولية. ونرى أنها تهيء لنا بالفرصة للخروج من استعمار القرن التاسع عشر والمصالح القومية في القرن العشرين. وهي، انطلاقاً من موضوعنا هنا، تساعدنا على التكيف مع التزعة الإقليمية للقرن الحادي والعشرين ومن ثم، على ما نرجو، تؤدي بنا إلى العولمة الناجحة في نهاية المطاف. وأود لذلك أن أقترح ثلاثة مجالات بصفة خاصة نراها ذات أهمية كبيرة. وفي كل منها، نرى أن الأمم المتحدة تساعد على إيجاد عالم يمكن فيه لمن تمثلهم أن يتطلعوا إلى مستقبل أفضل - مستقبل مفعم بالأمل بدلا من الأمل، والثقة بدلا من الخوف، والاطمئنان بدلا من اليأس.

المجال الأول هو العمل الطويل الأجل والشاق الذي يجري القيام به فيما يتعلق بالتنمية المستدامة. لقد انبهرنا بنتائج مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة في ريو دي جانيرو، الذي عقد في حزيران/يونيه، واستند إلى ٢٠ عاما من الجهد.

فقد كانت منطقتنا، فيما قبل ٤٥ عاما حلت، واحدة من أكثر المناطق اضطرابا على وجه كوكب الأرض، وكانت نقطة للمواجهة بين المصالح القومية للقوى العظمى وبؤرة تركيز للحرب الباردة.

أما الآن فقد عدلت منطقتنا، وهي مصممة على العمل بما يحقق مصالح مجتمعتها الذي يضم ٦٠٠ مليون من المواطنين. وستواصل ذلك العمل، لا بالتزاع أو المواجهة، ولا بالتنازل عن القيم الوطنية، وإنما بالتوافق السلمي في الآراء. وبنفس الطريقة، نرجو أن يتسنى تعديل هيكل الأمم المتحدة تدريجيا وبعبارة.

اصطُحِبَ الأمير حاجي المهتدي، ولي عهد بروني دار السلام، من المنصة.

خطاب للسيدة بورشيا سيمبسون ميلر، رئيسة الوزراء ووزيرة الدفاع والتنمية والإعلام والرياضة في جامايكا.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): سوف تستمع الجمعية الآن إلى خطاب لرئيسة الوزراء ووزيرة الدفاع والتنمية والإعلام والرياضة في جامايكا.

اصطُحِبَت السيدة بورشيا سيمبسون ميلر، رئيسة الوزراء ووزيرة الدفاع والتنمية والإعلام والرياضة في جامايكا، إلى المنصة.

السيدة سيمبسون ميلر (جامايكا) (تكلمت بالإنكليزية): اسمحوا لي بأن أهنئ الرئيس على تقلده رئاسة الجمعية العامة في دورتها السابعة والستين. وأؤكد له دعم الوفد الجامايكي وتعاونه الكاملين معه. كما أود أن أسجل تقدير وفدي لصاحب السعادة السيد ناصر عبد العزيز النصر على توجيهه الذي لا يقدر بثمن لأعمال الجمعية خلال دورتها السادسة والستين. وأتوجه بالشكر كذلك للأمين العام، السيد

ولكننا نرى في هيكل المنظمة ذاتها ما يستدعي تعديل بعض الأشياء. ويبدو السبب واضحا للكثيرين منا من صغار الحجم ماديا وسياسيا. فلهيكل الحالي يبدو في كثير جدا من الأحيان أنه السبب عميق الجذور لعناوين الأخبار التي أشرت إليها. ونراه هيكلا من صنع القرن العشرين ومصمما لتلبية واقع القرن العشرين. ويتجسد هذا الهيكل في الأعوام الـ ٦٤ من المعاناة التي تكبدها السكان العاديون في فلسطين، وفي جميع الحالات اليائسة الأخرى التي لا تزال فيها الأسباب الجذرية للتزاع والمواجهة دفينة القرن الماضي.

وجملة القول أنه لا بد من أن يتغير ذلك. ففي عالمنا الآخذ بأسباب العولمة، نعتمد جميعا على بعضنا البعض بنفس القدر وجميعنا متساوون في المسؤولية. ولكننا، كشأن الكثيرين من أعضاء الجمعية العامة، نرى أن الهيكل الحالي لا يعكس ذلك الواقع بشكل فعلي. ومن هنا فإنه يلزم تعديله لإصلاح ما فيه من خطوط تصدع سياسية.

والشكل الذي نرجو أن يتخذه بدرجة متزايدة شبيه بشكل بعض المناطق اليوم التي تعمل على أساس من توافق الآراء، بدلا من التنازلات والمواجهة. وهذا ما قبلناه في منطقة جنوب شرق آسيا التي ننتمي إليها. وهو الروح التي تكمن وراء التركيز الحالي لرابطة أمم جنوب شرق آسيا على بناء مجتمع من الدول يتسم بالسلام ويقوم على الاحترام المتبادل، بغض النظر عن الخلفية أو الموارد الاقتصادية أو الاهتمامات القومية.

ولهذا السبب فإننا نقدر تقديرا كبيرا الدعم القوي وحسن النية اللذين يبيدهما تجاهنا شركاؤنا الكثيرون من خارج المنطقة. وهو أيضا السبب في أننا في بروني دار السلام، أصغر الدول الأعضاء كافة، نتشرف ونعتز بأن نتولى رئاسة الرابطة في العام المقبل. فتلك المنظمة هي رابطة مؤلفة من جيران قد احتاروا عن قصد تعديل الهوية السابقة لمنطقتهم.

ملائم ومناسب من حيث التوقيت للغاية، بالنظر إلى الأحداث الراهنة في عدد من البلدان والمناطق التي تشكل تهديدا للسلام والأمن الدوليين. ويتجلى فيه نداء تلك الشابة، التي لم تطلب إلى مثلها سوى أن يهيئ لها ولأهلها بيئة تتسم بالسلامة والأمن. ومع ذلك فإن طلبها ليس بالبساطة التي يبدو عليها.

إن ما ظهر من انعدام الأمن ونفاد الصبر وعدم الارتياح في أنحاء العالم هي عوامل معجّلة بالانفجار. وهي تنشأ عن وبال الفقر الذي يمزق الأفئدة وأجاد وصفه البطل القومي الجامايكي، ماركوس موسايا غارفي، حين ذكرنا بأن الفقر هو

”حالة يشعر الفرد فيها كأنه في جهنم. إنه ليس بفضيلة. بل هو جريمة. فالفقر معناه الجوع دون أمل ممكن في الطعام؛ المرض دون أمل في الدواء؛ التعب والرغبة في النوم دون مكان يريح فيه المرء رأسه؛ العري دون أمل في الكساء؛ معاناة الاحتقار دون مواساة“.

فيجب علينا أن نتخلص من الأوضاع التي تؤدي إلى الفقر. ويجب أن نتبع سياسات اجتماعية واقتصادية من شأنها أن تكفل الإنصاف والعدالة لجميع سكاننا وزيادة رفاههم وشعورهم بالأمن. ولا يمكن تحقيق ذلك ما لم نتكاتف، كدول أعضاء، معا بنية حسنة لكفالة المستقبل المستدام الذي اتفقنا عليه في ريو دي جانيرو. فلنوجد المستقبل الذي نريده، ولنضع شعوبنا في المقدمة.

إن الاقتصاد العالمي ما زال محفوفاً بعدم اليقين. ويتفاقم ذلك باستمرار الآثار السلبية للأزمات المالية والاقتصادية. وقد أثرت الصدمات العالمية على جميع شعوبنا. وهي تهدد مجتمعاتنا المحلية، وتضعف أسرنا، وتسبب المصاعب لأفرادنا في كل مكان، بغض النظر عن نصف الكرة أو المنطقة التي يقيمون فيها أو ما إذا كانوا يعيشون فيما يطلق عليها البلدان المتقدمة نمواً أو النامية، أو في الشمال أو الجنوب أو الشرق أو الغرب.

بان كي - مون، ولموظفي الأمانة العامة، على إخلاصهم وتفانيهم في العمل لخدمة الدول الأعضاء.

ثمة قصة تروى عن شابة من إحدى قرى الريف في جامايكا اقترب منها مرشح سياسي يسعى لتمثيل مجتمعا المحلي. سألتها المرشح: ”ما هو أكثر شيء تريدينه من تمثيلك؟“ ففكرت الشابة برهة في السؤال. ومن ثم أجابت في ببطء وتؤدة: ”كل ما أريد هو أن تتاح لي فرصة. أريدك أن تهنيء لي ولأسرتي بيئة للعيش يمكنني فيها أن أعمل وأن أسهم وأن أزدهر. وأريد منك فوق كل شيء أن توفر لأسرتي بيئة تتمتع فيها بالسلامة والأمن“.

تتطلع شعوبنا، منذ مئات السنين، إلى قادتها بأمال كبيرة. فكانت تنتخب الحكومات التي ترى أنها يمكن أن توفر لها أكبر قدر من الإحساس بحسن الحال والأمن. وعلى مر العصور وإلى يومنا هذا، وهي تنتظر من رؤساء الدول والحكومات أن يوفرها لأفرادها ولأسرهم ولمجتمعاتهم المحلية، ولدولهم في نهاية المطاف، القيادة والتوجيه اللذين ينميان هذا الإحساس البالغ الأهمية بحسن الحال والشعور بالأمن. وعلى مر الزمن، تزايد في أنحاء العالم الشعور بنفاد الصبر والتوتر الناجمين عن الإحساس بانعدام الأمن العالمي بشكل متزايد.

ونتيجة لذلك، فقد وسع جدول أعمال الأمم المتحدة نطاق تركيزه ليعالج التحديات متعددة الأوجه في مجالات الأغذية والأمن وتغير المناخ والأوبئة العالمية والأزمة الاقتصادية والمالية العالمية. وقد شاهدنا بالفعل مواطني عدة دول بالفعل يهبون إلى العمل مطالبين بالتغيير. واختار آخرون أن يحتلوا مساحات متنوعة تعبيراً عن احتجاجهم. وفي ضوء هذا الواقع، يقف الكثيرون من الموجودين هنا - الكثيرون منا معشر القادة في الواقع - بمثابة حواجز فاصلة بين البلادة والفوضوية.

والموضوع المحدد لدورة الجمعية هذا العام، ”معالجة أو تسوية المنازعات أو الحالات الدولية بالوسائل السلمية“،

التنمية سوف تقطع شوطاً طويلاً في المساعدة على تعزيز مرونتنا وعزمنا الطبيعيين. ونحن نشيد بمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية على العمل الذي أنجزه خلال السنوات الثماني والأربعين الماضية في سبيل النهوض بجدول أعمال التجارة والتنمية، ومساعدة البلدان النامية. وهناك الكثير الذي لا يزال يتعين القيام به، وتنطلع إلى العمل مع المجموعة الكاملة من شركاء التنمية.

إن النساء والأطفال يشكلون فئة ضعيفة بوجه خاص في عالمنا. وما نسميه الصدمات الخارجية يسبب التفكك في حياتهم اليومية. وهناك عدد كبير جداً من الأمهات يتعين أن يواجهن خيارات صعبة لتلبية احتياجاتهن الأساسية. وثمة أطفال كثيرون يتعرضون للعنف وسوء المعاملة. والأطفال، لا سيما الفتيات، يجري استخدامهم كبيادق لتحقيق مكاسب اقتصادية، بما في ذلك عن طريق الاتجار بالبشر وغيرها من الأعمال الاستغلالية. والاتجار بالبشر تهديد دنيء لرفاه نساتنا وفتياتنا وفتياننا. لقد قاتل أجدادنا من أجل حريتنا. ومن المشين أنه في هذه المرحلة من تاريخ العالم ينبغي أن نشهد ظهور شكل من أشكال الرق المعاصر الذي يسمح بالمتاجرة بالنساء والفتيات والفتيان بوصفهم متاعاً. والعديد من النساء والشابات الضعيفات يتعرضن للخديعة ويُغرر بهن بعروض مغرية في سبيل اخراجهن وأسرهن من برائن الفقر. ثم يجدن أنفسهن في أرض غريبة، بلا أي مساعدة ولا هوية ولا أمل في العودة إلى ديارهن؛ ويجري بيعهن في اسواق الرقيق الحديثة، وتستخدم أحسادهن بالذات كعملة للتبادل.

وجامايكا حازمة في التزامها بتعزيز البرامج المحلية والوطنية للقضاء على العنف ضد النساء والأطفال. في الوقت نفسه، أدعو المجتمع الدولي الى اتخاذ إجراءات جريئة بغية مواجهة هذه الآفة. ولا بد للمسائل التي تؤثر على النساء والأطفال أن تكون مركزية في عمليات صنع القرار. ونحن

فالبعض أمامهم خيارات أقل من غيرهم. ويمثل ذلك حلقة مفرغة من انعدام الأمن.

ويجب ألا ننسى أن نسبة كبيرة من أفقر مواطني العالم يعيشون في البلدان ذات الدخل المتوسط. وتلك المجموعة الواسعة تشمل الاقتصادات النامية الكبيرة والدول الجزرية الصغيرة النامية على حد سواء، مثل تلك الموجودة في منطقة البحر الكاريبي. وهناك الكثيرون منا يواجهون التحديات المشتركة. وثمة العديدين المثقلون بالديون، والضعفاء للغاية أمام الصدمات الخارجية والكوارث الطبيعية. ونحن نواجه عقبات كبيرة في جهودنا الرامية إلى حفز الانتعاش والنمو الاقتصاديين. ويعوقنا تقلب أسعار الطاقة والمواد الغذائية، وانخفاض أسعار صادرات السلع الأساسية، وضعف تدفقات رأس المال. وإن تزايد أسعار المواد الغذائية يسبب معاناة لا توصف للعديد من أبناء شعبنا، لا سيما أكثر الفئات ضعفاً في مجتمعاتنا. والبلدان الصغيرة بحاجة إلى مزيد من الدعم بغية بناء القدرة على مقاومة الصدمات الاقتصادية والبيئية.

لقد جئت إلى الجمعية العامة اليوم من دولة كهذه الدول. إن جامايكا دولة صغيرة في حجمها ولكنها هائلة في روحها المعنوية — دولة ذات شعب يتحدى بسرعته قوانين الفيزياء، ورسائله الموسيقية أهدت التغيير الإيجابي والثوري على الصعيد العالمي، وعقوله أعطت العالم حلاً لا حصر لها في المجالات التي تشمل العلوم والقانون والطب. ولكن هناك الكثير من الأمم مثل جامايكا التي لديها إمكانية وقدرة كبيرتان لكنهما لا يظهرا في مؤشراهما الاقتصادية الحالية، أو لا تبيّنهما هذه المؤشرات.

والاصلاحات في الإدارة الاقتصادية العالمية، بما في ذلك المؤسسات المالية الدولية، مطلوبة كي تراعي حاجة الاقتصادات الصغيرة والضعيفة الى المعاملة الخاصة والتفضيلية. كما أن إعادة التركيز على التدفقات المالية في جدول أعمال

التي تستخدمها الوكالات المتعددة الأطراف ذات الصلة في قياس ثروة البلدان. ونحن نؤيد المقترحات التي تقدمت بها اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في سبيل إيجاد نهج بديل وإنما مكمل لمعيار دخل الفرد الواحد في تخصيص التمويل من أجل التنمية.

انتقل الآن إلى التطورات السياسية العالمية. إن دورة انعدام الأمن تتخطى الحدود. والأحداث الأخيرة تلفت الانتباه إلى هشاشة السلم والأمن في أجزاء كثيرة من العالم، وتؤكد على أهمية احترام سيادة القانون والديمقراطية والحكم الرشيد. وتكرر جامايكا تمسكها بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة، وتعددية الاطراف، وحرمة المؤسسات الدبلوماسية في إدارة العلاقات بين الدول. وسوف نواصل المشاركة في الأعمال الجارية في الأمم المتحدة لتأمين حقوق الإنسان، والعدالة، والمساواة الاجتماعية وتسوية المنازعات بالوسائل السلمية.

إن الجريمة عبر الوطنية، والاتجار بالمخدرات، والاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والذخيرة هي المكونات الرئيسية لدورة انعدام الأمن. فهي تواصل تعريض حياة الناس للخطر، وتقويض سيادة القانون، وتأجيج الجرائم العنيفة. وما زلنا حازمين في دعوتنا لتشجيع الشراكات في مكافحة هذه الآفة، وسنواصل العمل مع جميع الوفود بغية التوصل إلى إبرام معاهدة شاملة وقوية لتجارة الاسلحة.

والصراع في سوريا يشكل تهديدا حقيقيا للسلم والأمن الدوليين. ويساورنا قلق عميق إزاء تصاعد العنف الداخلي والخسارة الناتجة عنه في الارواح. ونحن على اقتناع بأن هذا الصراع لا يزال يمكن حله من خلال الوسائل السياسية والدبلوماسية.

إننا نواصل حث قادة إسرائيل والسلطة الفلسطينية على استئناف المفاوضات في أقرب وقت ممكن، على أساس الحل القائم على دولتين وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

نتطلع إلى مواصلة التعاون مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة والمجتمع الدولي بغية المساعدة في قطع هذه الدورة من الاستغلال وانعدام الأمن.

والأثر المدمر لفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، والأمراض غير المعدية يحرك بقوة دورة انعدام الأمن في العالم. وتدرك جامايكا مدى الاستثمارات الكبيرة التي استثمرتها الأمم المتحدة والمجتمع الدولي في مجال مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وقد أتاح هذا الدعم للبلدان النامية، بما في ذلك جامايكا، أن تحدث فرقا في حياة أولئك المتضررين. ومع ذلك، إن عدم كفاية الموارد البشرية والمالية يحد من قدرتنا على توسيع نطاق الفحص والعلاج، فضلا عن تنفيذ برامج لزيادة الوعي، والحد من خطر الإصابات الجديدة.

إن العالم النامي والسكان ذوي الدخل المنخفض هم الأشد تضررا من أثر الأمراض غير المعدية. فارتفاع التكاليف الاجتماعية والتنموية للأمراض غير المعدية يتطلب تضافر الاجراءات المتعلقة بالسياسات على الصعيدين الوطني والدولي. ويجب علينا أن ننفذ نتائج الاجتماع الرفيع المستوى المعني بالأمراض غير المعدية الذي انعقد العام الماضي.

إننا نقف على أعتاب عام ٢٠١٥، وهو العام المستهدف لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. النتائج حتى الآن كانت متفاوتة. ونحن بحاجة إلى إعادة تنشيط الهدف ٨ من الاهداف الإنمائية للألفية، بشأن الشراكة العالمية من أجل التنمية. وأود أن أبرز الحالة المرتبطة بوضعنا كبلد متوسط الدخل. إن التصنيفات القطرية ينبغي ألا تشكل العقبات التي تعترض تقديم المساعدة إلى الأشد فقراً والأكثر ضعفاً في العالم. ونحث على عدم دفع البلدان المتوسطة الدخل الى هامش جدول أعمال التنمية، وعلى عدم وضعها على هامش المساعدة الإنمائية التي يقدمها المجتمع الدولي. والمطلوب بالحاح استعراض العوامل

والإخاء والسلام، والقيام بدورنا في تعزيز رفاه الجنس البشري بأسره. وسوف لن نتصل من هذا الالتزام.

فلنعمل معا على وضع حد لحلقة انعدام الأمن في العالم. ولنوفر الفرصة لكل رجل وامرأة وطفل بغية تحقيق إمكاناتهم التي وهبهم إياها الله. وأترك الأعضاء مع كلمات روبرت نيسنا "بوب" مارلي، الذي غنى: "حب واحد، قلب واحد". وآمل أن تعيش شعوب العالم يوماً ما بعضها مع بعض في سلام ومحبة، وأمن، ووحد، وازدهار.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيسة وزراء جامايكا على البيان الذي أدلت به. اصطحبت السيدة بورتيا سيمسون ميلر، رئيسة وزراء جامايكا ووزيرة الدفاع، والتنمية، والمعلومات، والرياضة من المنصة.

خطاب السيد خورخي كارلوس أليدا دي فونسيكا، رئيس جمهورية الرأس الأخضر

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس جمهورية الرأس الأخضر.

اصطحب السيد خورخي كارلوس دي أليدا فونسيكا، رئيس جمهورية الرأس الأخضر، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد خورخي كارلوس دي أليدا فونسيكا، رئيس جمهورية الرأس الأخضر، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس فونسيكا (تكلم باللغة البرتغالية؛ وقدم الوفد نصاً بالإنكليزية): أعرب عن تحياتي إلى رئيس الجمعية العامة، السيد فوك جيريميتش، الذي اهتته على انتخابه. أتمنى له النجاح خلال فترة ولايته رئيساً للجمعية العامة في دورتها السابعة والستين. كما أود أن أبعث بتحياتي إلى رئيس الجمعية

وتتناول تلك القرارات حق إسرائيل في الوجود داخل حدود آمنة، فضلاً عن تطلعات الشعب الفلسطيني نحو تقرير المصير وإقامة دولته.

ويجب كفالة أن تظل الأمم المتحدة وثيقة الصلة بأعضائها من خلال عملية إصلاح أجهزتها، بما في ذلك مجلس الأمن. وينبغي أن تنطلق المفاوضات على وجه السرعة نحو خاتمة مرضية.

بعد مرور أكثر من سنتين على الزلزال المدمر، ما زالت المحنة في هايتي مقلقة للغاية. إننا نشعر بالقلق من أن جزءاً صغيراً محبباً للأمال من التعهدات التي اعتمدت قد تم صرفه، ولا يزال الوضع الإنساني في هايتي محفوفاً بالمخاطر. وكصديق حميم وجار لهايتي، مع روابط تاريخية قوية، أشجع أعضاء المجتمع الدولي على الوفاء بالتزاماتهم. فشعب هايتي بحاجة إلى دعمنا المستمر.

إن الحظر التجاري والاقتصادي المفروض على كوبا منذ أمد بعيد، وهي جار وصديق حميم لجامايكا، قد سبب آثاراً سلبية شديدة على نموها وتطورها. وتكرر جامايكا دعوتها لوضع حد للحصار المفروض على كوبا، والتدابير التي تتجاوز الحدود الإقليمية وترمي إلى توسيع نطاق عملها ليشمل بلدان ثالثة.

وتواصل جامايكا العمل مع شركائنا لإقامة نصب تذكاري في الامم المتحدة إحياء لذكرى ضحايا الرق وتجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي. ونحن ممتنون للمساهمات السخية التي وردت حتى الآن بغية إقامة النصب التذكاري الدائم، وأكرر الدعوة إلى مواصلة تقديم الدعم المالي.

عندما حصلنا على استقلالنا قبل خمسين عاماً، التزمت جامايكا بأهداف الأمم المتحدة وقبلت تمام القبول بمسؤوليات العضوية. ويُلزم تعهدنا الوطني كل جامايكي بمناصرة العدالة

التسامح التي اوجدت القيم والمبادئ التي تقوم عليها سياسات البلد في العقود الاربعة تقريباً من تاريخه.

(الرأس الأخضر - البرنغالية؛ النص الإنكليزي الذي قدمه الوفد)

إلى جانب مساهمتنا السياسية المتواضعة في حل الصراعات في الجنوب الإفريقي، مثل إنهاء نظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا، واستقلال ناميبيا والسلام في أنغولا، أود التأكيد على أن إسهامنا الأكبر كان في طريقة حياتنا بوصفنا شعباً وثقافة. لقد استطعنا، من خلال طريقة حياتنا، أن نبرز أن التسامح والمشاركة في القيم يمكن أن يكونا جزءاً من الحياة اليومية حتى في الظروف الصعبة. مكنت طريقتنا في الحياة حكومات الرأس الأخضر ورؤساءها المتعاقبين من إدارة سياسة بلدنا الخارجية بطريقة متسقة، مع إعطاء الأولوية للسلام والعدالة والتعايش السلمي بين الناس عند صياغة السياسة العامة. وعليه، فإن سياستنا الخارجية هي التعبير عن ترجمة ثقافتنا وعقيدتنا. وهذا أيضا هو نبراسي في سعبي جاهداً إلى توسيع نطاق مساهمة الرأس الأخضر في قارتنا، والعالم كما نرجو.

احتفلنا، في ٢٥ أيلول/سبتمبر، بالذكرى السنوية الخامسة والعشرين لاعتماد دستور جمهورية الرأس الأخضر، وهو دليل على الاستقرار الذي نتمتع به في بلدنا. وقد مكنتنا هذا الاستقرار من إجراء العديد من الانتخابات الرئاسية والتشريعية والبلدية فيما أضحت التغييرات في السلطة تتم بشكل طبيعي للغاية. من محاسن الصدفة أن تتزامن ذكرى هذا الحدث الهام للرأس الأخضر - ٢٥ أيلول/سبتمبر - مع إطلاق أعمال الدورة السابعة والستين للجمعية العامة، تلك الركيزة الأساسية للديمقراطية في العالم وهي تمر بعملية إعادة تنشيط. وعلى هذا، فإنني ممتن جداً لتمكيني من إطلاع الجمعية العام على المرحلة الهامة من تاريخنا.

العامه السابق في دورتها السادسة والستين، السيد ناصر عبد العزيز النصر، ممثل دولة قطر، على العمل الممتاز الذي أنجزه خلال فترة ولايته.

اسمحوا لي أيضاً أن أعرب عن تقديري للأمين العام بان كي - مون على إدارته الكفؤة للمنظمة. إننا نؤكد مجدداً ثقتنا بقيادته خلال فترة صعبة للغاية في تاريخنا - خلال واحدة من أسوأ الأزمات المالية التي عرفها العالم على الاطلاق، وخلفت تداعيات على القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والغذائية والطاقوية والبيئية، ناهيك عن التهديدات الرهيبة للسلام والأمن الآتية من كل ركن من أركان العالم.

وكدولة جزرية صغيرة، مع نقص في الموارد واستقلال لا يتعدى ٣٧ عاماً، الرأس الأخضر فخور بأن يكون بلداً ديمقراطياً يستند إلى سيادة القانون، وبأنه بُني بالترافق مع الشعور بالمعانة وإصرار أبناء الرأس الأخضر داخل بلدنا وخارجه. وعلى الرغم من حقيقة أن بلدي يواجه صعوبات جمة في تأمين وجوده بالذات، وأن التغلب عليها يتطلب التضامن الدولي، أعتقد أن الرأس الأخضر بإمكانه أن يسهم، ولو بشكل متواضع، في إيجاد حلول للمشاكل الهامة التي تهدد العالم المضطرب في عصرنا.

وبصرف النظر عن الاستقرار السياسي الذي اتسمنا به، فضلاً عن بناء نظام ديمقراطي وتعزيزه، يمكن اعتبار أمة الرأس الأخضر التي سبقت إنشاء الدولة مثلاً للتعايش السلمي في ما بين الشعوب التي أتت من مختلف البلدان، مع مختلف العقائد التي اندمجت في ما يسمى بالحضارة المختلطة. وأمتنا منفتحة على العالم وعلى تبادل القيم.

لقد اختار الرأس الأخضر سياسة السلام والحوار والتفاهم في حل الصراعات. والتعبير عن هذه القيم جزء من طريقة عيش شعب الرأس الأخضر ووجوده. إن ثقافتنا هي ثقافة

ذلك من العواقب الاجتماعية. ولذلك، فنحن مضطرون إلى الاستمرار في الاعتماد على التضامن الدولي.

وسنواصل، بطبيعة الحال، استخدام مواردنا الشحيحة بطريقة تتسم بالكفاءة والعقلانية وتطوير جهود أكثر فعالية لمكافحة الفقر والاستبعاد الاجتماعي والبطالة التي بلغت إجمالاً ٢١ في المائة في العام ٢٠١٠، و ٥٠ في المائة وسط الشباب. ما زالت القيود فيما يتعلق بالطاقة والمياه والصرف الصحي تستأثر بحل اهتمامنا بحيث أنه، ونحن نؤسس البنية التحتية الأساسية، يمكننا خلق الظروف اللازمة لتحقيق النمو المستدام في اقتصادنا.

وعلى ذلك أن نأخذ في الاعتبار أن تأثير تغير المناخ والكوارث الطبيعية على الدول الجزرية الصغيرة النامية هو سيف ديموقليس يهدد مستقبلنا. يجب على كل البلدان أن تعمل باستمرار وتضامن على تنفيذ برامج الدفاع البيئي وتطوير الاقتصاد الأخضر وبناء مرونة عالمية حقيقية.

إن أبرز معالم عالم اليوم هو الترابط والاعتماد المتزايدان بين جميع القطاعات فيه. قد نتكلم كثيراً عن الاقتصاد، غير أن ذلك يرجع إلى أنه يؤثر على كل القطاعات الأخرى - البيئي والصحي والأمني والسياسي والثقافي، كل مجالات النشاط البشري تقريباً. لذلك فمن الضروري بالنسبة لنا أن نرصد باستمرار جميع الجوانب ذات الصلة بهذه العلاقات المعقدة بحيث تتمكن من فهم الاتجاهات الرائدة التي تؤثر على عملية التنمية، بل أيضاً لنتمكن من المساهمة ولو بقدر يسير في حل مشاكل الشعوب والبلدان في أرجاء العالم.

على الرغم من أن الاستقرار الاجتماعي والسياسي يعد من الجوانب الأساسية التي تميز مجتمعنا، لا يمكننا تجاهل أن ذلك لم يكن من السمات الأساسية في قارتنا الأفريقية لأسباب داخلية وإلى حد ما خارجية.

ينص الميثاق الأعظم على أنه يجب أن يتضمن نظامنا القانوني المحلي سوابق ومعايير القانون العام الدولي وقانون المعاهدات المصادق عليها شرعاً وعليه يتضح أننا نعلق أهمية كبرى على مؤسسات مثل الأمم المتحدة والمبادئ التي تسترشد بها. ومع ذلك، فنحن ندرك أنه إن لم تنتزل هذه المبادئ، التي ضمناها دستورنا بما فيها تلك التي تشير إلى حقوق الإنسان، إلى ثقافتنا الحياتية اليومية فإن الدستور لا يكون قد استوفي في مجمله. ولذلك نحث جميع مواطني الرأس الأخضر، داخل البلد أو خارجه، على استيعاب قيم دستورنا، الأمر الذي نعتبره خطوة ضرورية لضمان حيويته وتطبيقه بشكل كامل.

يجب أن أقول دون تواضع مصطنع إنه على الرغم من قضايا العالم الخطيرة وهشاشة اقتصاد الرأس الأخضر وتأثيرها المباشر على الأوضاع المعيشية لغالبية شعبها، فإنني فخور بمسار بلدي منذ حصوله على الاستقلال. عند الاستقلال، كان متوسط دخل الفرد من الناتج الإجمالي المحلي ١٩٠ دولاراً سنوياً، بينما زاد فوصل اليوم إلى ٣,٢٩٥ دولاراً في السنة. عكست عدة مؤشرات اجتماعية هذا النمو، مما مكنا من تحقيق بعض الأهداف الإنمائية للألفية. في الواقع حصلت التنمية البشرية والناتج المالي المسجلة لفترة السنتين ٢٠١١-٢٠١٢ على تقييم إيجابي من قبل المؤسسات المالية الدولية.

إن اقتصادنا اقتصاد خدمي - حيث ساهمت الخدمات فيه بنسبة ٨٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في العام ٢٠١٠ - مع سوق صغيرة جداً وقطاع زراعي يعاني من التصحر والجفاف. ولذلك لا نستطيع تجاهل ضعفنا الكبير أو نركن إلى الاستناد إلى أجمادنا في أننا نخرجنا من التصنيف في فئة البلدان النامية متوسطة الدخل. على العكس من ذلك، لا يمكن أن نغفل حقيقة أن اقتصادنا لا يزال تابعاً إلى حد كبير لايكثفه توظيف جزء كبير من قوته العاملة المحتملة، وما يتبع

شأنها مجرد إضفاء الشرعية على الإجراءات غير دستورية. من الواضح أنه لا يزال يتعين علينا القيام بالكثير.

ونعتقد، كما قلت من قبل، أنه في أفريقيا لم يكن ثمة افتقار للآليات أو الإعلانات أو التوصيات أو البرامج أو المشاريع والتقييمات ووجهات النظر التي تتجاهل العناصر السياسية والمؤسسية والاجتماعية والثقافية وتشبه أحيانا الحلقة المفرغة. ليس هناك تنمية حقيقية لأنه لا يوجد سلام. إن الديمقراطية ليست راسخة لأنها تتعارض مع التقاليد الثقافية والأخلاقية. لا يوجد سلام بسبب التعصب والإقصاء الاجتماعي الذي يمنع المواطنين من بناء مجتمع حر ونزيه، يتمتع بالديمقراطية وتعددية الأطراف. وقد يؤدي ذلك في بعض الأحيان، إلى تفاقم النزاعات المسلحة وغيرها من العزل الاجتماعية.

تحتاج أفريقيا إلى طريقة تفكير جديدة لا ترفض القيم العالمية للديمقراطية، بل على العكس، تستخدمها لإثراء عملية التنمية بالجدلية القائمة بين الحداثة والتقاليد وبالحرية وبالميل صوب التكيف الخاص، وبمطالب التنمية الاقتصادية ومكافحة الإقصاء وعدم المساواة الاجتماعية، والواقع والتصورات المسبقة.

تحتاج أفريقيا لاستعادة ثقتها بنفسها. لا تزال أفريقيا بحاجة إلى رؤية روابط أقوى بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي من أجل إرساء شراكة إنمائية حقيقية.

حان الوقت لاتخاذ قرارات بشأن مسائل مثل التجارة العالمية وتغير المناخ على أساس المفاوضات العالمية التي تركز على قواعد عادلة ومتساوية وأخلاقية تتماشى مع بلدان الجنوب، بصفة عامة، وقارتي الأفريقية، على وجه الخصوص. ومن شأنها أن تعطي الشرعية لمتنديات أخرى في سياق منظمة التجارة العالمية، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ.

أود أن أعرب عن قلقي العميق حيال الأزمة العالمية الاقتصادية والمالية التي لا تزال تعاني منها الحكومات والمواطنون العزل في القارة الأفريقية أشد معاناة. يعاني هؤلاء الناس بالفعل من الجوع، ووباء الإيدز، وعواقب الأمراض المتوطنة الأخرى، وهروب مئات الآلاف من المرشدين وتفاقم التدهور البيئي الذي أصبحت القارة الأفريقية ضحيته. وعلى الرغم من أن أفريقيا قد أسهمت بالقدر الأقل في هذا الخلل، فألما تعاني أشد معاناة من عواقبه.

تؤثر مثل هذه الأزمات أيضا على الأمن لا بسبب الصراعات الإقليمية فحسب بل أيضا بسبب البعد العالمي الذي اتخذته الإرهاب. في هذا الصدد، أثر الإرهاب على جزء كبير من قارتنا بما له من صلات بالانحياز بالمخدرات والأشخاص، والقرصنة البحرية، والتعصب الديني والمشاكل التي تنشأ عن عدم الاستقرار السياسي أو الاجتماعي أو العسكري السائد في العديد من بلداننا. إنها أراضي خصبة للإرهاب وانتشاره. إن الحالات الأخيرة مثل مالي وغينيا - بيساو وغيرها، مثل السودان والصومال وجمهورية الكونغو الديمقراطية وبعض بلدان المغرب العربي، توضح الموقف جيدا. من مصلحة المجتمع الدولي التركيز بحزم للقضاء على تلك العزل.

على الرغم من تلك القيود، ينبغي الاعتراف بأن الموجة الجديدة من القادة الأفارقة ما فتئت تعمل الكثير من أجل إحراز تقدم في القارة. لذا، يجب على المجتمع الدولي أن يساعد هذه البلدان على إيجاد الحلول المناسبة للحالات التي يواجهونها، دون التدخل أو العمل لتغليب مصالح الآخرين على مصالح شعبنا.

وعلى أية حال، فإن منظمة مثل الأمم المتحدة، تزخر بالقيم التي تحترم الشرعية والقانون الدولي، لا ينبغي أبدا، من خلال صمتها، أن تعمل على تعزيز أو دعم حلول من

عاد الرئيس إلى مقعد الرئاسة.

إن إصلاح مجلس الأمن، وهو جهاز تتضاءل استجابته كل يوم لتحديات عالمنا المعاصر، هدف ما برحنا نسعى إلى بلوغه منذ وقت طويل دون طائل. والرأس الأخضر يؤيد موقف الاتحاد الأفريقي الذي يوصي بإصلاح مجلس الأمن لتصويب الحالة المحجفة فيما يتعلق بالقارة الأفريقية. وفي الوقت الراهن ليس لأفريقيا الحق حتى في مقعد دائم واحد في المجلس، على الرغم من أنها تفي بجميع المتطلبات.

أختتم كلمتي، يا سيادة الرئيس، باقتناع مؤداه أن أفريقيا بوسعها أيضا أن تقدم مساهمة قيمة في تطوير عالم أفضل، أي عالم خالٍ من الحروب، لا يكون فيه السلام مجرد مفهوم نظري؛ عالم يسوده المزيد من الحرية، والعدالة والأمن، بعبارة أخرى، عالم يسوده المزيد من الأخوة والازدهار وتتوفر فيه الرفاهية على نحو فعال لكل مواطن فيه.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية الرأس الأخضر، على البيان الذي أدلى به من فوره.

اصطحب السيد خورخي كارلوس دي آليدا فونسيكا، رئيس جمهورية الرأس الأخضر، من قاعة الجمعية العامة.

البند ٨ من جدول الأعمال (تابع)

المناقشة العامة

خطاب السيد محمود عباس، رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية ورئيس السلطة الفلسطينية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية العامة الآن إلى خطاب رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية ورئيس السلطة الفلسطينية.

وباختصار، ندعو لاتخاذ قرارات بشأن تدابير محددة من شأنها أن تؤدي إلى اتخاذ القرارات الفعالة في إطار هذه المنظمة في مجالات التنمية، مثل إلغاء الديون الخارجية للبلدان النامية، لا سيما في الدول الجزرية الصغيرة النامية. نحن على يقين من أن ذلك سيكون حافزا لجميع تلك البلدان لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في عام ٢٠١٥.

في عام ٢٠٠٩، أكد الأمين العام بان كي - مون في جامعة برينستون أن الأمم المتحدة بحاجة إلى "رؤية جديدة، ونموذج جديد، وتعددية أطراف جديدة". ومن شأن ذلك أن يساعد على كفاءة الاستقرار الاقتصادي والمالي العالميين، ومكافحة الفقر، واستعادة السلام، والاستجابة لآثار غير المناخ، وتحسين الصحة في العالم، ومحاربة الإرهاب وكفاءة نزع السلاح وعدم انتشاره.

في الحفل الختامي لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (ريو+٢٠) في حزيران/يونيه، ذكر أن ريو+٢٠ أظهرت أن تعددية الأطراف كانت أداة لا غنى عنها للتعبير العالمي عن الديمقراطية. ونؤكد من جديد أنها الطريق الشرعي لإيجاد حلول للمشاكل التي تؤثر على البشرية قاطبة. أؤيد هذه التصريحات وأرحب بها.

وفي الختام، شهد العالم تطورا كبيرا منذ نهاية الحرب الباردة. يجب على النظام المتعدد الأطراف الحالي الانضمام إلى التحديات الجديدة.

لكي تظل الأمم المتحدة أداة فعالة وحيوية بالنسبة للمجتمع الدولي في هذه الحقبة الجديدة من العلاقات المتعددة الأطراف، سوف يتعين عليها أن تكون صريحة وابتكارية وتستمع إلى أصوات الآخرين وأن تقبل الحقائق السياسية والاقتصادية والاجتماعية الجديدة التي نشأت وفرضتها عملية العولمة.

والمحاكم تجدد الأعداء لجرائم المستوطنين وتسارع لإطلاق سراحهم إن صدف واعتقل أحد منهم، أما لجان التحقيق الرسمية والعسكرية فتخترع المبررات لجنود أقدموا على ما يعتبر جرائم حرب واضحة، ومارسوا القتل والتعذيب والتنكيل بمواطنين مسالمين.

خلال العام الذي انقضى منذ انعقاد الدورة السابقة للجمعية العامة واصلت سلطات الاحتلال حملتها الاستيطانية مركزة على القدس ومحيطها. إنها حملة تستهدف تغيير الطابع التاريخي والمشهد البهي المحفور في أذهان البشرية للمدينة المقدسة، وتمارس تطهيرا عرقيا بحق المواطنين الفلسطينيين يتمثل في قيامها بهدم البيوت ومنع البناء ومصادرة الهويات والحرمات من الخدمات الأساسية، خاصة في مجال الأبنية المدرسية، وإغلاق المؤسسات وإفقار المجتمع المقدسي عبر حصار الحواجز والجدران الذي يخنق المدينة ويمنع ملايين الفلسطينيين من الوصول الحر إلى مساجدها وكنائسها وإلى مدارسها ومستشفياتها وأسواقها.

لقد واصلت سلطات الاحتلال الإسرائيلي أعمال البناء الاستيطاني في مناطق مختلفة في الضفة الغربية، وواصلت فرض حصارها الخانق وغارتها واعتداءاتها على أبناء شعبنا في قطاع غزة الذي ما زال يعاني إلى الآن من الآثار الكارثية للحرب العدوانية المدمرة التي شنت عليه منذ سنوات، وتواصل أيضا اعتقال نحو خمسة آلاف من أسرى الحرية الفلسطينيين في سجونها. وفي هذا الصدد، ندعو المجتمع الدولي لإلزام الحكومة الإسرائيلية باحترام اتفاقيات جنيف، والتحقيق في ظروف اعتقال الأسرى الذين نشدد على ضرورة الإفراج عنهم، فهم جنود يناضل شعبهم من أجل الحرية والاستقلال والسلام.

ومن جانب آخر واصلت سلطات الاحتلال تشديد الحصار وفرض القيود الصارمة على التنقل، ومنع السلطة الفلسطينية

اصطُحَب السيد محمود عباس، رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية ورئيس السلطة الفلسطينية إلى المنصة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): يسرني أن أرحب بالسيد محمود عباس، رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية ورئيس السلطة الفلسطينية، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

السيد عباس (فلسطين): أود في البداية أن أعرب عن التقدير لرؤساء وفود الدول الأعضاء الذين شددوا في كلماتهم على ضرورة إحراز تقدم نحو تحقيق السلام العادل في منطقتنا بما يكفل للشعب الفلسطيني حقوقه الوطنية الثابتة.

لقد أكدت أحداث العام الماضي صحة الأمر الذي لم نتوقف لحظة عن الإشارة إليه والتحذير من خطورته الكارثية، ألا وهو الاستيطان العنصري الإسرائيلي في بلادنا. وخلال الشهور الماضية أصبحت اعتداءات الميليشيات الارهابية التي يقوم بها المستوطنون واقعا يوميا إذ بلغ عددها منذ مطلع العام الحالي ٥٣٥ اعتداء، وأصبحنا أمام موجات لا تتوقف من الاعتداءات التي تستهدف مواطنينا ومساجدنا وكنائسنا وأديرتنا وبيوتنا ومدارسنا، وتصب حقدنا ضد الأشجار والحقول والمزروعات والممتلكات، وأصبح مواطنونا أهدافا ثابتة لأعمال القتل والتنكيل مع تواطؤ تام من قبل جيش الاحتلال والحكومة الإسرائيلية. ولم يكن تصعيد المستوطنين لاعتداءاتهم أمرا مفاجئا لأحد، ولا يجب أن يكون كذلك، فهو نتاج طبيعي لاستمرار الاحتلال وسياسة حكومية تعتبر تشجيع الاستيطان والمستوطنين وإرضاءهم من أولوياتها المطلقة، وهو وليد شرعي لمناخ عنصري تغذيه ثقافة التحريض في المناهج الدراسية الإسرائيلية، وفتاوى المتطرفين المشبعة بالكرهية، وترسخه سلسلة من القوانين التمييزية ضد الفلسطينيين تم سنها واقتراحها خلال السنوات الماضية. فالأجهزة الأمنية

استكشافية مع الحكومة الإسرائيلية في مطلع هذا العام. بمبادرة من المملكة الأردنية الشقيقة، كما أننا شجعنا دولا عدة أبدت رغبة في الإسهام بجهودها لكسر حلقة الاستعصاء، وبادرنا من جهتنا بطرح عدة مبادرات لخلق ظروف مواتية لاستئناف المفاوضات. غير أن النتيجة لكل هذه المبادرات كانت وللأسف سلبية جدا.

لا توجد إلا قراءة واحدة لما تقوم به الحكومة الإسرائيلية من ممارسات على أرضنا ولما تقدمه لنا من مواقف حول مضمون اتفاق الوضع الدائم لإنهاء الصراع وتحقيق السلام، قراءة واحدة تقود إلى نتيجة واحدة هي أن الحكومة الإسرائيلية ترفض حل الدولتين.

لقد مثل حل الدولتين، أي إقامة دولة فلسطين بجانب دولة إسرائيل روح وجوهر المصالحة التاريخية التي اقترحها اتفاق أوسلو لإعلان المبادئ الموقع بين منظمة التحرير الفلسطينية وحكومة إسرائيل قبل ١٩ عاما تحت رعاية الأمم المتحدة وفي حديقة البيت الأبيض، مصالحة قبل بها الشعب الفلسطيني أن يقيم دولته على ٢٢ في المائة من أراضي فلسطين التاريخية من أجل صنع السلام.

وقد شهدت السنوات الأخيرة تسارعا وتكثيفا ممنهجا للخطوات الإسرائيلية الهادفة لتفريغ هذا الاتفاق، اتفاق أوسلو، من محتواه، ولبناء وقائع على الأرض الفلسطينية المحتلة تجعل من تنفيذه أمرا بالغ الصعوبة إن لم يكن مستحيلا.

إن الحكومة الإسرائيلية تريد مواصلة احتلالها للقدس الشرقية، وضم مساحات واسعة من الأراضي الفلسطينية إليها، ومواصلة احتلال نسبة كبيرة أخرى تحت مسميات مختلفة، وترفض البحث الجدي في قضية اللاجئين الفلسطينيين وتريد مواصلة احتلال أحواض المياه الفلسطينية، وتريد مواصلة سيطرتها على أخصب أراضينا الزراعية وعلى أجوائنا وهوائنا وحدودنا ومياهنا وكل حياتنا.

من تنفيذ مشاريع البنية التحتية وتقديم الخدمات للمواطنين الذين يمنعون من زراعة أراضيهم ويحرمون من مياه الري، كما تقوم بمنع إقامة المشاريع الزراعية والصناعية والسياحية والإسكانية من قبل القطاع الخاص في مساحات شاسعة من الأراضي الفلسطينية المصنفة كمناطق خاضعة للسيطرة المطلقة للاحتلال والتي تبلغ مساحتها نحو ٦٠ في المائة من أراضي الضفة، بل إن الاحتلال يعمد إلى هدم ما تبنيه السلطة من مشاريع ممولة من الأصدقاء والأصدقاء، ويجرب ما تشقه السلطة الفلسطينية من طرق ويهدم البيوت البسيطة للمواطنين والمنشآت الزراعية، حيث أقدمت سلطات الاحتلال خلال الشهور الاثني عشر الماضية على هدم ٥١٠ منشأة فلسطينية في هذه المناطق وتشريد ٧٧٠ مواطنا من أماكن إقامتهم. وهي إجراءات تلحق أكبر الضرر باقتصادنا وتعرقل البرامج التنموية للسلطة ونشاط القطاع الخاص، وتزيد من المصاعب المعيشية لمواطنينا كما أكدت المؤسسات المالية الدولية.

إن مجمل السياسة الإسرائيلية يصب في المحصلة في إضعاف السلطة الوطنية الفلسطينية وإفشالها في القيام بمهامها ووظائفها وتنفيذ التزاماتها وهو ما يهدد بتقويض وجودها أو إنهاؤها.

ويجري كل ذلك في إطار خطاب سياسي إسرائيلي لا يتردد في إبراز المواقف العدوانية المتطرفة، خطاب يقود في كثير من جوانبه وفي تطبيقاته العملية إلى مهاوي الصراع الديني، وهو ما نرفضه بحزم انطلاقا من مبادئنا وقناعاتنا، ولإدراكنا لما يعنيه من إذكاء للنار في منطقة بالغة الحساسية ومليئة بنقاط التفجر الساخنة، ولما يقدمه من وقود للمتطرفين من مختلف الجهات خاصة أولئك الذين يحاولون استخدام الأديان السماوية السمحة كمبرر أيديولوجي لإرهابهم.

لقد قمنا من جانبنا وكدلالة على الجدية وإثباتا للنية الصادقة في فتح كوة في الطريق المسدود بإجراء محادثات

ورغم ما نشعر به من خيبة أمل نواصل مدأيادينا صادقين إلى الشعب الإسرائيلي من أجل صنع السلام. فنحن ندرك انه، وفي نهاية المطاف، لا بد أن يعيش ويتعايش الشعبان، كل في دولته فوق الأرض المقدسة. وندرك أيضا أن التقدم نحو صنع السلام يتم عبر المفاوضات بين منظمة التحرير وإسرائيل.

ورغم كل تعقيدات الواقع واحباطاته نقول إنه ما زالت أمام العالم فرصة ربما ستكون الأخيرة - وهي الأخيرة فعلا - لإنقاذ الحل القائم على وجود دولتين ولإنقاذ السلام. غير أن هذه المهمة الملحة يجب أن تتم عبر مقارنة جديدة.

إن من سيسارع إلى نصحننا بتكرار تجربة ثبت عقمها بالتفاوض مع الحكومة الإسرائيلية عليه أن يدرك أن مفاوضات بلا مرجعية واضحة تعني استنساخا للفشل، وغطاء لتعزيز الاحتلال، وإجهازا على عملية سلام تختصر. وكل من سينصحننا أيضا بالانتظار والتأخير عليه أن يدرك أن الواقع الملتهب في بلادنا ومنطقتنا له توقيتته الخاص ولا يحتمل مزيدا من التسوية والتأجيل، ولا موقعا متأخرا في جدول أعمال العالم.

إن المقاربة المطلوبة لإنقاذ فرصة السلام تفترض بادئ ذي بدء أن الاحتلال الإسرائيلي العنصري يجب أن يبدأ وان يعاقب وان يقاطع من أجل أن ينتهي ويرحل. وهذه المقاربة تتطلب أيضا أن يتم تكريس واعتماد مرجعيات وأسس الحل للصراع المقررة جميعها من قبلكم.

إن مكونات الحل العادل للصراع الفلسطيني - الإسرائيلي لا تحتاج جهدا لاكتشافها، بل تحتاج إلى إرادة لتبنيها. ولا تتطلب مفاوضات مارثونية لتحديدتها، بل تتطلب نية صادقة مخلصه للتوصل إلى السلام. وهي ليست لغزا خفيا ولا أحجية مستعصية، بل هي أكثر الأسرار وضوحا وشيوعا في العالم. إنها تشمل، باختصار، إقامة دولة فلسطين المستقلة، وعاصمتها القدس الشرقية، فوق كامل الأراضي التي احتلتها إسرائيل

إن الخارطة والحدود النهائية التي يمكن رسمها وفقا لهذه المواقف الرسمية الإسرائيلية ستظهر لنا الآتي: معازل فلسطينية صغيرة محاصرة بالكتل الاستيطانية الضخمة وبالجدران وبالحواجز والمناطق الأمنية الواسعة والطرق المخصصة للمستوطنين، وستكون بالتالي خاضعة للهيمنة الكاملة لاحتلال عسكري استيطاني يعاد انتاجه بمسميات جديدة، كالخطة أحادية الجانب لإقامة ما يسمى الدولة ذات الحدود المؤقتة. الدولة ذات الحدود المؤقتة وهذا المشروع نرفضه رفضا قاطعا من الألف إلى الياء لأنه لن يأتي بالسلام.

إن إسرائيل ترفض انهاء الاحتلال، وترفض أن يحصل الشعب الفلسطيني على حريته واستقلاله، وترفض قيام دولة فلسطين. إن إسرائيل تعد الشعب الفلسطيني بنكبة جديدة.

إنني أتحدث باسم شعب غاضب، شعب يشعر أنه في حين يطالب بحقه في الحرية ويتبنى ثقافة السلام ويتمسك بمواثيق وقوانين وقرارات الشرعية الدولية، تستمر سياسة إغداق المكافآت على إسرائيل التي تتبنى حكومتها سياسة الحرب والاحتلال والاستيطان، ويجري السماح لها بالإفلات من المحاسبة والعقاب، ويعرقل البعض اتخاذ موقف حاسم تجاه انتهاكاتهما للمواثيق والقانون الدولي، إن هذا يمثل في واقع الأمر رخصة للاحتلال ليواصل الاستتصال والتطهير العرقي وتشجيعا له ليعزز نظام الأبرتاييد ضد الشعب الفلسطيني.

رغم كل ما نشعر به من غضب نوكد باسم منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، الذي لا يقبل القسمة على اثنين، ولن نسمح بقسمة على اثنين.

وهي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني. وبدون تردد: إننا متمسكون بهدف السلام وبالشرعية الدولية ومواثيقها وقراراتها قدر تمسكنا بحقوقنا الوطنية الثابتة. ومتمسكون بنيد العنف ورفض الإرهاب بجميع أشكاله، وبخاصة إرهاب الدولة.

الإنجازات اعتبرتها لجنة الاتصال المخصصة لتنسيق المساعدة الإنسانية المقدمة إلى الفلسطينيين والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي تجربة مبهره وقصة نجاح أشادت بها مجددا في أحدث تقاريرها خلال الأيام القليلة الماضية، مؤكدة الجاهزية التامة للسلطة الفلسطينية للتحويل إلى دولة مستقلة. إن الاحتلال الإسرائيلي يبقى العائق الوحيد أمام قيام دولة فلسطين.

عندما تقدمنا قبل عام خلال الدورة السابقة للجمعية العامة بطلب إلى مجلس الأمن لكي تتبوأ دولة فلسطين مكانها المستحق بين أمم العالم كعضو كامل العضوية في الأمم المتحدة، أثبتت ضجة كبرى عدائية من قبل البعض ضد خطوة سياسية ودبلوماسية سلمية بامتياز، هدفت إلى إنقاذ عملية السلام بتكريس قواعدها وأسسها. ولكن تم إحباط مسعانا رغم أن الأغلبية الساحقة من دول العالم أيدت وتؤيد مطلبنا. وبصراحة، لا أحد سببا واحدا لرفض ذلك الطلب.

وعندما أتيح لدول العالم أن تعلن موقفها بعيدا عن أي قيود أو نقض أو فيتو في الخريف الماضي صوتت بقوة ورغم الضغوط الهائلة لصالح قبول فلسطين عضوا في منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم (اليونسكو). وها قد مر عام وفلسطين وطن محمود درويش ووطن ادوارد سعيد تمارس دورها في اليونسكو بمسؤولية ومهنية عالية، وتلتزم بالمواثيق الدولية وتتعاون مع جميع الدول الأعضاء من أجل تحقيق أهداف المنظمة، وتقدم نموذجا لما سيكون عليه إسهامها الإيجابي البناء في المنظمات الدولية.

من أجل تعزيز فرص السلام سنواصل مساعيها للحصول على عضوية كاملة لفلسطين في الأمم المتحدة. وللهدف نفسه، فقد بدأنا مشاورات مكثفة مع مختلف المنظمات الإقليمية والدول الأعضاء كي تعتمد الجمعية العامة قرارا يعتبر دولة فلسطين دولة غير عضو في الأمم المتحدة خلال هذه الدورة. ونحن على ثقة بأن الأغلبية الساحقة من دول العالم

في عام ١٩٦٧؛ والتوصل إلى حل عادل ومتفق عليه لقضية اللاجئين الفلسطينيين وفق القرار ١٩٤ (د-٣)، كما نصت على ذلك مبادرة السلام العربية.

إن المكونات الجوهرية لحل الصراع موجودة في وثائق وقرارات الأمم المتحدة - كلها موجودة لديكم - وفي قرارات المنظمات الإقليمية ابتداء من الجامعة العربية ومنظمة التعاون الإسلامي وحركة عدم الانحياز والاتحاد الأفريقي. وهي موجودة في بيانات الاتحاد الأوروبي وصولا إلى المجموعة الرباعية الدولية. لكن ما الفائدة من كل هذه المرجعيات إذا كانت إسرائيل ترفض وتشجع على الرفض من قبل الآخرين؟

إن المجتمع الدولي، مجسدا في الأمم المتحدة، مطالب اليوم أكثر من أي وقت مضى بتحمل مسؤولياته. إن مجلس الأمن الدولي مطالب بسرعة استصدار قرار يتضمن ركائز وأسس حل الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي ليكون مرجعية أخرى ملزمة ومرشدا للجميع إذا أريد لرؤية الحل القائم على وجود دولتين، فلسطين وإسرائيل، أن تصمد، وللسلام أن يسود في أرض السلام مهد سيدنا المسيح عليه السلام، ومسرى النبي محمد صلى الله عليه وسلم، ومثوى سيدنا إبراهيم عليه السلام - فلسطين أرض الديانات السماوية.

إن قيام دولة فلسطين الحرة المستقلة هو قبل كل شيء وبعد كل شيء حق مقدس للشعب الفلسطيني واستحقاق واجب الأداء منذ عقود طويلة. وهو ليس منة من أحد ولا منحة من أحد. إنه حق؛ والشعب الفلسطيني من حقه أن يحصل على هذا الحق.

وفي الوقت نفسه، فإن السلطة الفلسطينية أكدت من خلال تنفيذ برامج بناء مؤسسات الدولة القدرة على صياغة نموذج متقدم لدولة عصرية فعالة عبر تطوير أداء مؤسساتها ودوائرها وإدارة المال العام باعتماد معايير متقدمة واعتماد الشفافية والمساءلة الحازمة وقواعد الحكم الرشيد. إن هذه

أرضنا. إن شعبي سيواصل ملحمة صموده وبقائه الأبدي فوق أرضه الطيبة، التي يحمل كل شبر فيها شواهد ومعالم تنطق بعلاقاته المتفردة والمتجذرة بما عبر التاريخ القديم. فلا وطن لنا إلا فلسطين، ولا أرض لنا إلا فلسطين. ولن نقبل بغيرها بديلاً؛ لا وطناً بديلاً ولا أرضاً بديلة. فلسطين هي وطننا وستبقى وطننا.

إن شعبنا سيواصل بناء مؤسسات دولته وسيواصل الجهد لتحقيق المصالحة الوطنية لاستعادة وحدة الوطن والشعب والمؤسسات عبر الاحتكام إلى صناديق الاقتراع لتكريس الخيار الديمقراطي التعددي. كما أن شعبنا مصمم على مواصلة المقاومة الشعبية السلمية - المقاومة الشعبية السلمية - المتوافقة مع القانون الإنساني الدولي ضد الاحتلال وضد الاستيطان، ومن أجل الحرية والاستقلال والسلام.

امنعوا وقوع نكبة جديدة في الأرض المقدسة. ادمعوا إقامة دولة فلسطين الحرة المستقرة المستقلة - الآن. ولينتصر السلام قبل فوات الأوان.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن اشكر رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية ورئيس السلطة الفلسطينية، على البيان الذي أدلى به من فوره.

اصطحب السيد محمود عباس، رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية ورئيس السلطة الفلسطينية، من المنصة.

خطاب السيد يانيز يانشا، رئيس وزراء جمهورية سلوفينيا

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن لخطاب رئيس وزراء جمهورية سلوفينيا.

اصطحب السيد يانيز يانشا، رئيس وزراء جمهورية سلوفينيا، إلى المنصة.

تؤيد مسعانا حرصا على تعزيز فرص السلام العادل. ونحن في مسعانا هذا لا نهدف إلى نزع الشرعية عن دولة قائمة هي إسرائيل، بل نهدف إلى تكريس دولة يجب أن تقام، هي فلسطين. وبصراحة، لسنا نحن الذين نسعى لتزع الشرعية عنهم، بل هم من يريدون أن يمنعوا الشرعية عنا.

لقد مر ٦٤ عاما على النكبة وتوفيت نسبة كبيرة من الذين كانوا ضحايا مباشرين لها وشهدوا وقائعها الرهيبة - ماتوا وهم يصونون في ذاكرتهم وفي قلوبهم الذكريات الحميمة عن عالمهم الجميل الذي دمر، وبيوتهم الدافئة التي هدمت وقراهم الوادعة التي محيت عن الوجود، وعن نهضة حواضرهم التي قوضت وعن الأحباء والأعزاء من الرجال والنساء والأطفال الذين قتلوا في الحروب والمجازر والاعتداءات والغارات والاحتياحات، وعن بلاد جميلة كانت منارة للتعايش والتسامح والتقدم وتلاقح الحضارات؛ ماتوا في مخيمات التشريد واللجوء التي طردوا إليها بعد اقتلاعهم من أرضهم وهم ينتظرون لحظة يستأنفون فيها حياة توقفت، ويكملون فيها رحلة تقطعت، ويرمون أحلاما تكسرت؛ ماتوا وهم يتمسكون بحقهم الإنساني المشروع في العدل والحرية وبتصحيح الظلم التاريخي غير المسبوق الذي ارتكب بحقهم. ألم يكن الوقت لرفع هذا الظلم، أيها السادة؟

والآن فإن ٧٧ في المائة من أبناء الشعب الفلسطيني تقل أعمارهم عن ٣٥ عاما. هم لم يخبروا فظائع النكبة ولكنهم يعرفون تفاصيل وقائعها الرهيبة جيدا من روايات الآباء والأجداد. وهم يعانون آثارها المستمرة حتى الآن وكل يوم من خلال ممارسات الاحتلال والمستوطنين فوق أرض تضيق بهم وقبالة أفق ينسد أمام أحلامهم العادية البسيطة. وإذ يرون وطنهم وحاضرهم ومستقبلهم عرضة للاستلاب، فإنهم يقولون بحزم وبحسم: لن نسمح بوقوع نكبة جديدة.

أقول لكم أيها السادة إن الشعب الفلسطيني الشجاع لن يسمح بأن يكون ضحية نكبة جديدة. لن نسمح؛ سنبقى في

كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٨، عندما اعتمدت الجمعية العامة الاتفاقية أخيراً. وواصل عمله بعد ذلك وآتت مساعيه ثمارها في عام ١٩٥١، عندما دخلت الاتفاقية حيز النفاذ.

ثم انتظرنا نصف قرن لنرى أول إدانة لفرد بتهمة ارتكاب جريمة الإبادة الجماعية. وأعقب إنشاء المحكمتين الدوليتين ليوغوسلافيا السابقة ورواندا في التسعينيات من القرن الماضي الحدث التاريخي المتمثل في إنشاء المحكمة الجنائية الدولية الدائمة. وكان ذلك معلماً آخر في مسيرة إضفاء الطابع الإنساني على العلاقات الدولية. ومن التطورات المشجعة الأخرى أن منظومة الأمم المتحدة قد حسنت التنسيق الداخلي للأنشطة ذات الصلة بمنع الإبادة الجماعية. وأنشئ مكتب المستشار الخاص المعني بمنع الإبادة والفظائع الجماعية ومكتب المستشار الخاص المعني بمسؤولية الحماية في ذلك الوقت. ومجلس حقوق الإنسان يساعد على تعزيز ثقافة المنع.

وخلال الأشهر الماضية، زادت المسألة السورية الوعي بمسؤوليتنا عن منع ووقف الفظائع الجماعية. وأنشأ رئيس الولايات باراك أوباما مجلساً لمنع الفظائع، وهو هيئة واعدة. وأوضح الرئيس، في تصريحات له في المتحف التذكاري للمحرقة في الولايات المتحدة في نيسان/أبريل، أن السيادة الوطنية ليست أبداً رخصة للحاكم لكي يذبح شعبه. وآمل أن نشاطه جميعاً إيمانه بأن منع الإبادة الجماعية هدف يمكن تحقيقه. وقد حثنا الأمين العام بان كي - مون في كلمته في افتتاح هذه الدورة على أن نضفي معنى ملموساً على مفهوم مسؤولية الحماية.

ومما يؤسفني أننا لم نتوصل حتى الآن إلى فهم مشترك بشأن الطرائق ذات الصلة. ولذلك، ينبغي أن نعزز حوارنا وأن نركز فيه، تحقيقاً لهذه الغاية. وثمة مجال لتحسين وسائل التعاون على الصعيد الوطنية والإقليمية والدولية.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، يسرني كثيراً أن أرحب بدولة السيد يانيز يانشا، رئيس وزراء جمهورية سلوفينيا، وأن ادعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

السيد يانشا (سلوفينيا) (تكلم بالإنكليزية): بادئ ذي بدء أود أن أهنئ معالي السيد فوك يرميتش، رئيس الجمعية العامة في دورتها السابعة والستين، على انتخابه وأن أتمنى له النجاح في الاضطلاع بمهامه. ويشرفني أن أحيي الأمين العام، معالي السيد بان كي - مون، على قيادته المحنكة وجهوده الدؤوبة في توجيه دفة الأمم المتحدة في هذه الظروف العصيبة. إن موضوع الجمعية العامة لهذا العام هو معالجة أو تسوية المنازعات أو الحالات الدولية بالوسائل السلمية. وأتيتح لنا الفرصة للاستماع للمتكلمين الموقرين في الافتتاح الرسمي للدورة، الذين شددوا على أهمية منع وقوع أعمال العنف ومسؤولية جميع الدول الأعضاء وقادتها والمنظمات الدولية عن اتخاذ أي إجراء في وسعهم من أجل منع وقوع تلك الحوادث المروعة وزيادة الوعي بها.

ومن بين القضايا الأخرى التي تحظى باهتمام عالمي، أود أن ألفت انتباه الجمعية إلى المشاهد المروعة في سوريا. إن حرباً أهلية تدور هناك منذ شهور طويلة. وللأسف، فإن جهود الوساطة قد باءت بالفشل. ومما يصدم ضميرنا أننا غير قادرين على وقف إراقة الدماء. وللأسف، نحن لم ننجح في حماية المدنيين. وأنا أرى أن الوضع خطير. وهو يعبر عن الحاجة الملحة إلى النظر في تعزيز القدرات الوقائية للأمم المتحدة وللدول الأعضاء فيها وللمنظمات الإقليمية.

يلزم بذل جهود متضافرة لتجنب الفظائع الجماعية. ففي العام الماضي، احتفلنا بالذكرى السنوية الستين لبدء نفاذ اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها. وكانت الاتفاقية نتاج الجهود الدؤوبة للسيد رافائيل ليمكين، وهو محام بولندي. وكان يتردد على قاعات الأمم المتحدة كل يوم حتى

وينبغي لنا، بطبيعة الحال، أن نعزز أيضا تعاوننا بهدف تقديم المدعى ارتكابهم جرائم الإبادة الجماعية والفظائع الجماعية، بما في ذلك فرادى الدول، للمحاكمة. وما من شك في أن المقاضاة الفعالة لها تأثير رادع وهي تسهم بشكل كبير في نشر ثقافة المنع. فضلا عن ذلك، يتعين بناء ثقافة منع حقيقية على الصعيد العالمي. وينبغي أن نحسن فهمنا لإشارات الإنذار، والتي ينبغي أن تدفعنا إلى العمل في وقت مبكر.

في هذه الأيام، نشهد العديد من أعمال العنف ضد البعثات الدبلوماسية والقنصلية في أحد أجزاء العالمنا. وأنا أدين بشدة أعمال العنف هذه. ولا يمكن أبدا أن يكون هناك مبرر لها. فحرية التعبير أساسية في النظام الديمقراطي، ولم يفلح الرد العنيف أبدا في إسكاتها. وتعزيز الحوار بين الثقافات هو السبيل الوحيد لتقليل احتمالات نشوب الصراع. والاحترام المتبادل وحده هو الذي يمكن أن يسهم في الحفاظ على السلام والأمن.

في عام ١٩٤٦، أكد رافائيل ليمكين أن تراثنا بالكامل هو نتاج إسهامات جميع الدول. وجميع الدول بلا استثناء والأمم المتحدة ككل تتحمل مسؤولية هائلة، وأمامها أيضا فرصة، لمنع وقوع فظائع في المستقبل. ولا يمكننا أن نفر من تاريخنا ولكن هيا نتعلم منه.

وأنا أو من تماما بأننا لا نريد لأخطاء الأمس أن تتكرر غدا. لقد تسلمنا المسؤولية عن العالم من آباءنا وأمامنا مسؤولية هائلة لجعله مكانا أفضل لأطفالنا. ولذا، أدعو جميع الحاضرين هنا إلى أن يفعلوا ذلك بالانضمام إلى جهودنا الرامية إلى إيجاد عالم خال من الإبادة الجماعية.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس وزراء جمهورية سلوفينيا على البيان الذي أدلى به للتو.

سيذكر التاريخ أنه بعد الحرب العالمية الثانية شهد أكثر من ٨٠ بلدا فظائع جماعية. وقد ما لا يقل عن ٥٣ مليونا من الأبرياء أرواحهم. ووراء هذه الأرقام كان هناك رجال ونساء حقيقيون من لحم ودم، وكذلك أطفال. وكان لهم مستقبل ولكن لم يُسمح لهم بالعيش. ووراء هذه الأرقام لا تزال هناك أسر مصدومة وإمكانات خلاقة قد سُوهت في المجتمعات المتضررة. ومع أخذ ذلك في الاعتبار، ينبغي أن نكون قادرين على فرض قيود أساسية، على الأقل، على السلوك البشري ووقف الفظائع الجماعية.

ولذلك، أحث الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وأعضاء المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية ومنظومة الأمم المتحدة على وضع استراتيجية جديدة لمنع الإبادة والفظائع الجماعية الأخرى. وعلاوة على ذلك، ينبغي إنشاء منتدى حكومي دولي يضم البلدان متقاربة التفكير لاقتراح قرار للأمم المتحدة يحدد ولاية واضحة لإعداد واعتماد آلية قانونية ملائمة - آلية قانونية من شأنها تزويد مفهوم مسؤولية الحماية بأدوات جديدة، آلية قانونية من شأنها إنفاذ منع الجريمة وآلية لتيسير التصدي لأعمال الإبادة والفظائع الجماعية الأخرى على نحو أسرع وأكثر فعالية.

وسلوفينيا على أهبة الاستعداد لبدء حوار، تحقيقا لهذه الغاية. وسن عقد الاجتماع الأول في الشهور التالية. ويسرني أننا حشدنا بالفعل دعما كبيرا للمبادرة خلال دورة الجمعية هذه. والمبادرة نابعة من المجتمع المدني الدولي. فقد حشد معهد الدبلوماسية الثقافية في برلين آلاف عديدة من المؤيدين في أوساط المنظمات غير الحكومية الدولية والمحامين والطلبة والصحفيين وغيرهم من الأفراد. والدعم للمبادرة في ازدياد، وهي ليست مجرد مبادرة منفصلة. فهناك العديد من المبادرات الأخرى في جميع أنحاء العالم.

بالأمس، كان يوم كيبور، أقدس أيام السنة اليهودية. وفي كل عام، ومنذ أكثر من ثلاثة آلاف سنة، تتجمع في يوم التدبر والتكفير هذا. ونُقيم ماضيها. ونصلي من أجل مستقبلنا. وتذكر أحزان اضطهادنا؛ وتذكر العناء الكبير الذي كابدناه في الشتات؛ ونشعر بالأسى لإبادة ثلث أبناء شعبنا، ٦ ملايين شخص، في محرقة اليهود.

ولكننا نحتفل في نهاية يوم كيبور، نحتفل بولادة إسرائيل من حديد ونحتفل ببطولة شباننا وفتياتنا الذين دافعوا عن شعبنا بالشجاعة التي لا تُفهر التي اشتهر بها يشوع وداود وقدامى المكابيين. ونحتفل بمعجزة الدولة اليهودية الحديثة المزدهرة. وفي إسرائيل، نحن نسير على الطرق نفسها التي سلكها أنبياؤنا إبراهيم وإسحاق ويعقوب. ولكننا نشق طرقا جديدة في العلوم والتكنولوجيا والطب والزراعة. وفي إسرائيل، يجد الماضي والمستقبل أرضية مشتركة.

وللأسف، فإن الحالة ليست كذلك في العديد من البلدان الأخرى. واليوم، تدور رحى معركة كبيرة بين الحداثة والقرون الوسطى. وتسعى قوى الحداثة إلى بناء مستقبل مشرق تحظى فيه حقوق الجميع بالحماية وتتوفر فيه مكتبة رقمية متسعة باطراد في كف كل طفل وتكون حياة كل إنسان مقدسة فيه. وتسعى قوى القرون الوسطى إلى عالم تُقهر فيه النساء والأقليات وتُقمع فيه المعرفة ويُمجد فيه الموت وليس الحياة. وثمة صدام بين هذه القوى في جميع أنحاء العالم، ولكن هذا الصدام يتجلى على نحو صارخ في الشرق الأوسط أكثر منه في أي منطقة أخرى. وإسرائيل تقف بفخر إلى جانب قوى الحداثة. ونحن نحمي حقوق جميع مواطنينا، من الرجال والنساء ومن اليهود والعرب والمسلمين والمسيحيين، فجميعهم سواسية أمام القانون.

كما أن إسرائيل تجعل من العالم مكاناً أفضل. فعلمائنا يفوزون بجوائز نوبل. وخبرتنا الفنية موجودة في جميع الهواتف

اصطحب السيد يانيز يانشا، رئيس وزراء جمهورية سلوفينيا، من المنصة.

خطاب السيد بنيامين نتنياهو، رئيس وزراء إسرائيل

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس وزراء دولة إسرائيل.

اصطحب السيد بنيامين نتنياهو، رئيس وزراء دولة إسرائيل، إلى المنصة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): يسرني للغاية أن أرحب بدولة السيد بنيامين نتنياهو، رئيس وزراء دولة إسرائيل، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

السيد نتنياهو (إسرائيل) (تكلم بالإنكليزية): من دواعي سروري أن أرى سفير إسرائيل يرأس الجمعية العامة، وإنه لأمر جيد أن نرى جميع الممثلين هنا.

قبل ثلاثة آلاف سنة، حكم الملك داود الدولة اليهودية في عاصمتنا الأبدية القدس. وأنا أقول ذلك لجميع من يعلنون أن الدولة اليهودية ليست لها جذور في منطقتنا وأنها ستختفي قريباً. وطوال تاريخنا، تغلب الشعب اليهودي على جميع الطغاة الذين سعوا إلى تدميرنا. وقد نبذ التاريخ أيديولوجياتهم. وبقي شعب إسرائيل. ونحن نقول، باللغة العبرية، إن الدولة اليهودية ستعيش إلى الأبد.

ولقد عاش الشعب اليهودي في أرض إسرائيل لآلاف السنين. وحتى بعد نفي معظم أبناء شعبنا منها، واصل اليهود العيش في أرض إسرائيل على مر العصور. ولم تتخل جماهير شعبنا مطلقاً عن حلم العودة إلى وطننا القديم. تحدي قوانين التاريخ، لقد فعلنا ذلك بالضبط. فقد جمعنا المنفيين واستعدنا استقلالنا وأعدنا بناء حياتنا الوطنية. وعاد الشعب اليهودي إلى وطنه. ولن يجري اقتلاعنا مرة أخرى أبداً.

وإسرائيل تريد أن ترى التقدم والسلام في الشرق الأوسط. ونريد أن نرى الديانات الكبرى الثلاث التي كانت نشأتها في منطقتنا - اليهودية والمسيحية والإسلام - تتعايش في سلام واحترام متبادل.

غير أن قوى العصور الوسطى المنتمية للإسلام المتطرف، والتي شاهدها العالم للتو تقتحم السفارات الأمريكية في جميع أنحاء الشرق الأوسط، تعارض ذلك. وهي تسعى إلى السيادة على جميع المسلمين. وقد عقدت العزم على غزو العالم. وتريد تدمير إسرائيل وأوروبا وأمريكا. وتريد إخماد شعلة الحرية. وتريد إنهاء العالم الحديث.

والإسلام المتشدد له فروع كثيرة، من حكام إيران بحرسهم الثوري إلى إرهابيي القاعدة وإلى الخلايا المتطرفة الكامنة في كل جزء من العالم. ولكن على الرغم من الخلافات الموجودة بينهم، فإنهم يضربون جميعاً بجذورهم في نفس تربة التعصب المريرة وهذا التعصب يُوجه أولاً ضد إخوانهم من المسلمين، ثم ضد المسيحيين واليهود والبوذيين والهندوس والعلمانيين وأي شخص لا يدعن لعقيدتهم التي لا تعرف الرحمة. وهم يريدون إعادة البشرية إلى عصر عقيدة الإذعان الكامل والصراع الذي لا هوادة فيه.

أنا واثق من شيء واحد. سيفشلون في نهاية المطاف. وفي نهاية الأمر، سوف يحترق الضوء الظلام. وقد رأينا ذلك يحدث من قبل. منذ ٥٠٠ عام، ساعدت المطبعة على إخراج أوروبا المنعزلة من عصر الظلمات. وفي النهاية، حل عصر التنوير محل الجهل. وكذلك، سوف يلج الشرق الأوسط في النهاية، محالي الحرية والتكنولوجيا اللذين لا يمكن مقاومتهما. وعندما يحدث ذلك، لن تسترشد منطقتنا بالتعصب والتأمر، بل بالعقلانية وحب الاستطلاع.

أظن أن السؤال المهم ليس ما إذا كان هذا التعصب سوف يهزم أم لا. بل كم عدد الأرواح التي ستزهق، قبل

الخلوية وأجهزة الكمبيوتر التي نستخدمها جميعاً. ونحن نمنع الجوع عن طريق ري الأراضي القاحلة في أفريقيا وآسيا. ولقد تأثرت كثيراً مؤخراً عندما زرت تكيون، أحد معاهدنا التكنولوجية في حيفا، ورأيت رجلاً مشلولاً في منطقة أسفل الخصر يصعد السلم بسهولة تامة بمساعدة اختراع إسرائيلي. والإبداع الاستثنائي لإسرائيل تضارعه الرحمة اللافتة لأبناء شعبنا. فعند وقوع كارثة في أي مكان من العالم - في هايتي واليابان والهند وتركيا وإندونيسيا وفي أماكن أخرى - يكون الأطباء الإسرائيليون من بين أوائل الموجودين في مسرح الأحداث، حيث يجرون عمليات جراحية تنقذ أرواحاً.

وفي العام المنقضي، فقدت كلا من والدي وحماي. وفي نفس أحنحة المستشفى التي كانا يُعالجان فيها، كان أطباء إسرائيليون يعالجون عرباً فلسطينيين. وفي الواقع، يأتي آلاف من العرب من الأراضي الفلسطينية ومن العرب من جميع أنحاء الشرق الأوسط إلى إسرائيل سنوياً لتلقي العلاج في المستشفيات الإسرائيلية على يد أطباء إسرائيليين. وأنا أعلم أن من يتكلمون من على هذا المنبر لن يشيروا إلى ذلك، ولكن تلك هي الحقيقة. ومن المهم أن يدرك العالم تلك الحقيقة. فإسرائيل تحب السلام وتسعى إلى تحقيقه لأنها تحب الحياة. ونحن نسعى إلى الحفاظ على روابطنا التاريخية وعلى معاهدتي السلام التاريخيتين بيننا وبين مصر والأردن. ونسعى إلى إقامة سلام دائم مع الفلسطينيين.

لقد تكلم الرئيس عباس هنا للتو. وأنا أقول له وأقول للجمعية: لن نحل صراعنا بالإدلاء بخطب تشهيرية في الأمم المتحدة. فهذا ليس السبيل لحل الصراع. ولن نحل صراعنا بإصدار إعلانات أحادية الجانب عن إقامة دولة. فعلينا الجلوس معاً والتفاوض معاً والتوصل إلى حل توفيقى مُرضٍ للطرفين، تعترف بموجبه دولة فلسطينية متروعة السلاح بالدولة اليهودية الواحدة والوحيدة.

وخلال العام الماضي، نشروا شبكاتهم الإرهابية الدولية في أربعة وعشرين بلدا عبر القارات الخمس، من الهند وتايلند إلى كينيا وبلغاريا. بل إنهم حتى تأمروا لتفجير مطعم على بعد أمتار من البيت الأبيض، بغية قتل أحد الدبلوماسيين. وبطبيعة الحال، أنكر حكام إيران بشكل متكرر محرقة اليهود، ودعوا بشكل شبه يومي إلى القضاء على إسرائيل، كما فعلوا مرة أخرى خلال هذا الأسبوع من منبر الأمم المتحدة.

لذلك أنا أسأل، بالنظر إلى هذا السجل من العدوان الإيراني، بدون أسلحة نووية، لكم أن تتصوروا العدوان الإيراني بالأسلحة النووية. تصوروا قذائفهم طويلة المدى المحملة برؤوس نووية، وشبكاتهم الإرهابية المسلحة بقنابل نووية. من سيشعر حينذاك بالأمن في الشرق الأوسط؟ ومن سيكون آمنا في أوروبا؟ ومن سيكون آمنا في أمريكا؟ ومن سيكون آمنا في أي مكان؟

هناك من يعتقد بأنه يمكن ردع إيران نووية، كما كان عليه الحال مع الاتحاد السوفياتي. إنه احتمال خطير جدا. فالجهاديون يتصرفون بشكل مختلف جدا عن الماركسيين العلمانيين. حيث لم يكن ثمة انتحاريون سوفيات يحملون قنابل. وتعد إيران جحافل منهم. وكان الردع فعلا مع السوفيات، لأن كل مرة كان يواجه السوفيات فيها خيار الإيديولوجيا أو البقاء على قيد الحياة، كانوا يختارون البقاء على قيد الحياة. لكن ربما لن يصلح الردع مع الإيرانيين، بمجرد حيازتهم لأسلحة نووية.

ووصف عالم كبير مختص في شؤون الشرق الأوسط، الأستاذ برنارد لويس ذلك بشكل أفضل. قائلا إن التدمير المتبادل الأكيد بالنسبة لآيات الله في إيران، لا يشكل ردعا، بل إغراء. حيث يعتقد القادة الإيرانيون الرهيبيون بأن رجلا مقدسا من العصور الوسطى سيظهر من جديد في أعقاب حرب جهادية مدمرة، ويضمن من ثم أن تحكم نسختهم من

أن يهزم. رأينا ذلك يحدث من قبل أيضا. قبل نحو ٧٠ عاما، شهد العالم إيديولوجيا متعصبة أخرى كانت عازمة على السيطرة على العالم. وقد انهارت، لكن ليس قبل أن تودي بحياة الملايين من الناس معها. حيث إن أولئك الذين عارضوا ذلك التعصب، انتظروا وقتا طويلا قبل أن يتحركوا. وانتصروا في النهاية، ولكن بثمن غالي.

أصدقائي، لا يمكننا أن ندع ذلك يحدث مرة أخرى. فعلى المحك ليس مجرد مستقبل بلدي. على المحك مستقبل العالم. ولا شيء يمكن أن يعرض مستقبلنا المشترك للخطر، أكثر من تسليح إيران بالأسلحة النووية. من أجل فهم كيف سيكون حال العالم وإيران مسلحة نوويا، تصوروا فقط عالما تمتلك فيه القاعدة أسلحة نووية. ليس ثمة فرق كبير، إذا كانت هذه الأسلحة الفتاكة بين يدي أكثر نظام إرهابي خطير في العالم، أو أكثر المنظمات الإرهابية خطورة في العالم. فكلاهما مشحون بنفس الحقد، وكلاهما مدفوع بنفس النزعة إلى العنف.

ألقوا مجرد نظرة على ما قام به النظام الإيراني حتى الآن، بدون أسلحة نووية. في عام ٢٠٠٩، قمعوا بوحشية المظاهرات العارمة المطالبة بالديمقراطية في بلدهم. واليوم، يشارك زبائنته في ذبح عشرات الآلاف من المدنيين السوريين، بمن في ذلك الآلاف من الأطفال، مشاركين مباشرة في عمليات القتل تلك. وحرصوا على قتل جنود أمريكيين في العراق، ويواصلون القيام بذلك في أفغانستان. وقبل ذلك، قتل عملاء إيرانيون مئات الجنود الأمريكيين في بيروت وفي المملكة العربية السعودية. كما أنهم حولوا لبنان وغزة إلى معاقل إرهابية، تضم ١٠٠ ٠٠٠ قذيفة وصاروخ في مناطق مدنية. وقد أطلق بالفعل وكلاؤهم الإرهابيون، آلاف من تلك القذائف والصواريخ على تجمعات إسرائيلية.

تحت قيادة الرئيس أوباما، اعتمد المجتمع الدولي بعض أشد الجزاءات حتى الآن.

وأريد أن أشكر الحكومات الممثلة هنا، التي شاركت في ذلك الجهد. لقد كان لها تأثير. فقد تقلصت صادرات النفط، وتضرر الاقتصاد الإيراني كثيرا. لقد كان لها تأثير على الاقتصاد، ولكن يجب أن نواجه الحقيقة. إن الجزاءات لم توقف مع ذلك برنامج إيران النووي.

وفقا للوكالة الدولية للطاقة الذرية، خلال العام الماضي وحده، ضاعفت إيران عدد أجهزة الطرد المركزي في منشآتها النووية تحت الأرض في قم. وفي هذا الوقت المتأخر، توجد طريقة واحدة فقط لمنع إيران بشكل سلمي من الحصول على قنابل ذرية. وذلك من خلال وضع خطوط حمراء واضحة أمام برنامج الأسلحة النووية لدى إيران.

إن الخطوط الحمراء لا تؤدي إلى نشوب الحرب. الخطوط الحمراء تمنع الحرب. أنظروا إلى ميثاق منظمة حلف الشمال الأطلسي. حيث يوضح بأن الهجوم على بلد عضو يعتبر هجوما على الجميع. وساعدت الخطوط الحمراء التي وضعتها منظمة حلف شمال الأطلسي؛ على الحفاظ على السلام في أوروبا لما يناهز نصف قرن. وقد وضع الرئيس كينيدي خطوطا حمراء خلال أزمة الصواريخ الكوبية. كما منعت الخطوط الحمراء أيضا نشوب الحروب، وساعدت على إحلال السلام لعقود من الزمن.

في الواقع، فإن عدم وضع خطوط حمراء هو الذي أدى على الدوام إلى وقوع العدوان. ولو كانت القوى الغربية، قد وضعت خطوط حمراء واضحة خلال ثلاثينات القرن الماضي، فإنني أعتقد أنها كانت ستوقف العدوان النازي، ولأمكن تجنب وقوع الحرب العالمية الثانية. في عام ١٩٩٠، لو قيل لصدام حسين بوضوح بأن غزوه للكويت سيحمله يتجاوز خطا أحمر، لكان بالإمكان تفادي وقوع حرب الخليج الأولى.

الإسلام المتطرف الأرض. وهذا ليس مجرد ما يعتقدونه، بل إن ذلك يوجه في الواقع سياساتهم وتصرفاتهم. إستمعوا فقط لما قاله آية الله رفسنجاني: "إن استخدام ولو قنبلة نووية واحدة داخل إسرائيل، سيقضي على كل شيء، بينما لن يلحق الضرر إلا بالعالم الإسلامي". وقال رفسنجاني: "ليس من غير العقلاني التفكير في مثل هذا الاحتمال". "ليس غير عقلائي" ذلك ما قاله. وهذا الكلام صادر عن أحد الذين يوصفون بأنهم معتدلون في إيران.

بشكل مثير للصدمة، شرع بعض الأشخاص في نشر المفهوم السخيف الذي يفيد بأن إيران مسلحة بسلاح نووي، سوف تثبت في الواقع الاستقرار في الشرق الأوسط. وذلك يشبه القول بأن حركة قاعدة مسلحة بسلاح نووي، سوف تبشرنا بسلام عالمي.

لقد تكلمت عن ضرورة منع إيران من تطوير أسلحة نووية لأكثر من ١٥ عاما. وتحدثت عن ذلك خلال ولايتي الأولى كرئيس للوزراء، وتكلمت بعد ذلك، عنه عندما انتهت فترة ولايتي. كما تكلمت عن ذلك عندما كان موضوعا متداولا، وتكلمت عنه عندما لم يعد كذلك.

وأنا أتكلم عن ذلك الآن لأن الوقت قد تأخر، تأخر جدا. وأنا أتكلم عن ذلك الآن، لأن الجدول الزمني الإيراني لا يستقطع وقتا لأي أحد أو لأي شيء. وأنا أتكلم عن ذلك الآن لأنه عندما يتعلق الأمر ببقاء بلدي، فليس من حقي فقط التكلم بل من واجبي القيام بذلك. وأعتقد أن ذلك واجب كل قائد مسؤول، يريد الحفاظ على السلام العالمي.

لعقد من الزمان تقريبا، حاول المجتمع الدولي وقف البرنامج النووي الإيراني بالطرق الدبلوماسية. لكن ذلك لم يحقق شيئا. إن إيران تستخدم المفاوضات الدبلوماسية كوسيلة لكسب الوقت، من أجل تطوير برنامجها النووي. و جرب المجتمع الدولي طيلة سبع سنوات، الجزاءات مع إيران.

مصدقية هي منع إيران من تجميع ما يكفي من اليورانيوم المخصب لصنع قنبلة. كم يكفي من اليورانيوم المخصب لصنع قنبلة، وإلى أي حد تقترب إيران من الحصول عليها؟

دعوني أوضح لكم. لقد أحضرت لكم رسماً بيانياً. هذا هو الرسم البياني. هذه قنبلة. وهذا هو الفتيل.

في حال تخطيط إيران لصنع قنبلة، يتعين حشو هذه القنبلة بما يكفي من اليورانيوم المخصب، ويتعين على إيران المرور بثلاث مراحل. إذ عليهم في المرحلة الأولى تخصيب ما يكفي من اليورانيوم منخفض التخصيب، ويتعين عليهم في المرحلة الثانية تخصيب ما يكفي من اليورانيوم متوسط التخصيب. وفي المرحلة الثالثة والأخيرة، عليهم تخصيب ما يكفي من اليورانيوم عالي التخصيب لصنع القنبلة الأولى.

إلى أين وصلت إيران؟ لقد أنهت إيران المرحلة الأولى. لقد أمضوا سنوات عديدة في ذلك، لكنهم استكملوا تلك المرحلة، وقطعوا ٧٠ في المائة منها. الآن هم في المرحلة الثانية تماماً. بحلول الربيع المقبل، على الأكثر بحلول الصيف المقبل، بمعدلات التخصيب الحالية، سوف يكونون قد انتهوا من التخصيب المتوسط، ومن ثم ينتقلون إلى المرحلة النهائية. ابتداء من تلك المرحلة، يصبح الأمر مسألة شهور قليلة، وربما أسابيع قليلة، قبل أن يحصلوا على ما يكفي من اليورانيوم المخصب لصنع أول قنبلة.

إن ما قلته الآن للجمعية العامة، لا يقوم على أساس معلومات سرية. ولا يقوم على أساس معلومات استخباراتية عسكرية. إنه يقوم على التقارير المنشورة للوكالة الدولية للطاقة الذرية. ويمكن لأي شخص قراءتها. حيث أنها متاحة على شبكة الإنترنت.

إذا كانت تلك هي الحقائق، وهي بالفعل كذلك، فأين يمكن رسم الخط الأحمر؟ ينبغي وضع خط أحمر هنا بالذات،

والخطوط الحمراء أعطت مفعولها أيضاً مع إيران. في وقت سابق من هذا العام، هددت إيران بإغلاق مضيق هرمز، رسمت الولايات المتحدة بوضوح خطاً أحمر، وتراجعت إيران. الآن، يمكن وضع خطوط حمراء بشأن أجزاء مختلفة من البرنامج النووي الإيراني، ولكن حتى تكون ذات مصداقية، يتعين وضع خط أحمر، أولاً وقبل كل شيء بشأن جزء حيوي من برنامجهم: أي على جهود إيران فيما يخص تخصيب اليورانيوم. لأشرح السبب. أساساً، كل قنبلة تحتوي على مواد متفجرة، وآلية للتفجير. وتمثل أبسط الأمثلة في البارود والفتيل، أي أنك تشعل الفتيل و من ثم تشعل البارود. وفي حالة خطط إيران لصنع سلاح نووي، فإن البارود هو اليورانيوم المخصب. والفتيل هو المفجر النووي. بالنسبة لإيران، فإن تجميع ما يكفي من اليورانيوم المخصب أصعب كثيراً من إنتاج الفتيل النووي. ويستغرق الأمر بالنسبة لبلد مثل إيران، سنوات عديدة حتى تتمكن من تخصيب اليورانيوم لصنع قنبلة. ويتطلب ذلك الآلاف من أجهزة الطرد المركزي التي تدور بالتوازي في مواقع صناعية كبيرة للغاية. وتلك المواقع الإيرانية واضحة للعيان ولا يزال بالإمكان مهاجمتها.

على النقيض من ذلك، يمكن أن تنتج إيران الصاعق النووي، المفجر في وقت أقل من ذلك بكثير، ربما في أقل من عام، وربما في غضون شهور. ويمكن صنع المفجر في ورشة صغيرة، بحجم فصل دراسي. وقد يكون من الصعب جداً العثور على تلك الورشة واستهدافها، خصوصاً في إيران. إنه بلد أكبر من فرنسا وألمانيا وإيطاليا وبريطانيا مجتمعة. وينطبق الشيء نفسه على المنشأة الصغيرة، التي يمكنهم فيها تجميع رأس حربي أو سلاح نووي، اللذين يمكن وضعهما في ناقلة حاويات. ومن المحتمل ألا تجدوا تلك المنشأة أيضاً.

إذن في الواقع، فإن الطريقة الوحيدة التي يمكنكم من خلالها منع إيران من تطوير سلاح نووي على نحو ذي

قبل يومين، من هذا المنبر، أكد الرئيس أوباما أنه لا يمكن احتواء خطر إيران مسلحة بسلاح نووي (انظر A/67/PV.6). إنني أقدر جدا موقف الرئيس، كما يفعل الجميع في بلدي. ونحن نشترك في هدف وقف برنامج إيران للأسلحة النووية. و يوحد هذا الهدف شعب إسرائيل. إنه يوحد الأميركيين، الديمقراطيين والجمهوريين على حد سواء. ويشترك فيه العديد من القادة المهمين عبر العالم. ما قلته اليوم سوف يساعد على ضمان أن يتم تحقيق هذا الهدف المشترك. وتناقش إسرائيل هذه المسألة مع الولايات المتحدة، وأنا واثق بأننا يمكن أن نرسم طريقنا إلى الأمام معا.

ليس لزاما أن يكون الصدام بين الحداثة وروح وقيم القرون الوسطى صداماً بين التقدم والتقاليد. تعود تقاليد الشعب اليهودي إلى آلاف السنين. فهي المصدر لقيمنا الجماعية والأسس لقوتنا الوطنية. وفي ذات الوقت، ظل الشعب اليهودي يتطلع دائماً نحو المستقبل. طوال التاريخ ظللنا في طليعة الجهود الرامية إلى توسيع نطاق الحرية وتعزيز المساواة والنهوض بحقوق الإنسان. ونحن نمجد هذه المبادئ ليس على الرغم من تقاليدنا بل بسببها. نحن نتبع تعاليم الأنبياء اليهود أموس وإشعيا وارميا في التعامل مع الكل بكرامة ورحمة وفي السعي من أجل تحقيق العدالة والإقبال على الحياة والصلاة والسعي من أجل السلام. تلك هي القيم الخالدة لشعبي، وهي أعظم هدايا الشعب اليهودي للبشرية. فلنلتزم اليوم بالدفاع عن هذه القيم حتى تتمكن من الدفاع عن حرياتنا وحماية حضارتنا المشتركة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس وزراء دولة إسرائيل على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد بنيامين نتنياهو، رئيس وزراء دولة إسرائيل، من المنصة

قبل أن تستكمل إيران المرحلة الثانية من تخصيب اليورانيوم اللازم لصنع قنبلة، وقبل أن تصل إيران إلى مرحلة تكون فيها على بعد أشهر قليلة أو أسابيع قليلة من تجميع ما يكفي من اليورانيوم لصنع قنبلة نووية.

وتقترب تلك المرحلة في كل يوم. لهذا السبب أتكلم اليوم وأنا شاعر بالطابع الاستعجالي للمسألة، ولهذا السبب يتعين على كل واحد أن يشعر بهذا الطابع الاستعجالي.

ثمة بعض الذين يدعون بأن إيران حتى لو انتهت من عملية التخصيب، وحتى لو اجتازت ذلك الخط الأحمر الذي رسمته للتو، فإن وكالات الاستخبارات سوف تعرف متى وأين ستصنع إيران المفجر، وتجمع القنبلة وتحضر الرأس الحربي. لا أحد يقدر وكالات الاستخبارات لدينا أكثر من رئيس وزراء إسرائيل. كل وكالات الاستخبارات الرائدة تلك رائعة، بما في ذلك وكالاتنا. فقد أحبطت العديد من الهجمات، وأنقذت حياة الكثيرين، ولكنها ليست معصومة من الخطأ. فلم تعلم وكالات استخباراتنا لما يزيد عن عامين، بأن إيران كانت تبني موقعا كبيرا لتخصيب اليورانيوم على سفح جبل. هل نريد أن نحاطر بأمن العالم على افتراض أننا سوف نجد ورشة صغيرة في بلد تبلغ مساحته نصف مساحة أوروبا؟.

إن السؤال المهم ليس متى ستحصل إيران على القنبلة. بل السؤال المهم هو في أي مرحلة لن نعود قادرين على وقف سعي إيران إلى الحصول على القنبلة؟ يجب وضع خط أحمر أمام برنامج التخصيب النووي الإيراني، لأن منشآت التخصيب تلك، هي المواقع النووية الوحيدة التي يمكننا رؤيتها بالتأكيد واستهدافها بمصادقية.

وأعتقد أن إيران في حال مواجهتها لخطوط حمراء واضحة، سوف تتراجع. و سيتيح ذلك مزيدا من الوقت للجزءات والدبلوماسية، لتقنع إيران بتفكيك برامج أسلحتها النووية تماما.

فعلى المسرح الدولي فإن الإجراءات الانفرادية التي تتحدى الكياسة والقانون الدولي تزداد وتيرتها سرعة. وتزداد افلاتا من العقاب. على الرغم من دروس التاريخ هناك بلدان لا تزال تعتقد أن بإمكانها حل المشاكل السياسية لعصرنا بالحروب والإكراه. لا يهم هذه البلدان أن التاريخ قد أثبت أن تحقيق هدف الهيمنة باستخدام القوة ليس فقط أمرا وهميا وخطيرا ولكنه كذلك غير مستدام.

إن الصراع المحتمل بين جمهورية إيران الإسلامية والدول الغربية بسبب برنامج إيران النووي ليس بالأمر الهين على البشرية. لا يمكن تجنب هذه الأزمة التي تلوح في الأفق بتوجيه التهديدات إلى إيران، ولكن من خلال المفاوضات المستندة إلى احترام السيادة والمساواة والاعتراف بالحقوق والمخاوف المشروعة لجميع الأطراف المعنية. إن جيلنا يواجه بالفعل مشاكل تفوق احتمالها. وبكل تأكيد، فإننا لا نستطيع تحمل حرب أخرى يمكن تجنبها.

تجزنا زيادة حدة التوتر في بحر الصين الشرقي بين عضوين أكثر احتراما من أعضاء المجتمع الدولي: جمهورية الصين الشعبية واليابان. لا ينبغي لأي كان أن يستغل هذا الوضع فيقوم بتأجيج نيران الفتنة بين هاتين الدولتين العظيمتين والحضارتين العريقتين. و ينبغي لنا، عوضاً عن ذلك، أن نشجعهما على حل خلافاتهما بنضج وعن طريق الحوار السلمي.

أما في منطقة الشرق الأوسط فقد آن الأوان لأن تفسح المصالح الفردية المجال أمام الدين والعقل حتى ينعم الشعب الفلسطيني بحقه غير القابل للتصرف في تقرير مصيره خلال جيلنا هذا. لقد اعترف المجتمع الدولي منذ أمد بعيد بأن حل دولتين تعيشان جنباً إلى جنب في سلام وأمان هو السبيل المعقول الوحيد إلى سلام واستقرار دائمين في المنطقة. يجب حمل دولة إسرائيل على دعم هذا الحل. ينبغي لها أن تتوقف عن بناء المستوطنات غير الشرعية في الأراضي الفلسطينية، مما

خطاب السيد توماس موتسواهي تابان، رئيس الوزراء ورئيس الحكومة ووزير الدفاع والشرطة والأمن الوطني لمملكة ليسوتو

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس وزراء مملكة ليسوتو.

اصطحب السيد توماس موتسواهي تابان، رئيس الوزراء ورئيس الحكومة ووزير الدفاع والشرطة والأمن الوطني لمملكة ليسوتو، إلى المنصة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): يسرني سرورا كبيرا الترحيب بدولة السيد توماس موتسواهي تابان، رئيس الوزراء ورئيس الحكومة ووزير الدفاع والشرطة والأمن الوطني لمملكة ليسوتو، وأدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

السيد تابان (ليسوتو) (تكلم بالإنكليزية): اسمحوا لي بأن أبدأ بتهنئة الرئيس بمناسبة انتخابه لرئاسة الجمعية العامة في دورتها السابعة والستين. وأود أن أؤكد له الدعم والتعاون الكاملين من قبل وفد بلدي خلال فترة توليه مهام منصبه. إن مؤهلاته المتكاملة وخبرته ستكفلان نجاح هذه الدورة. وأود أيضا أن اثنى على سلفه لقيادته الممتازة خلال الدورة السابقة. لقد كان إنشاء الأمم المتحدة من قبل 51 بلدا بعد الحرب العالمية الثانية بشرى بالأمل في تحقيق أمن جماعي وتقاسم للرخاء وعدالة في العلاقات الدولية. وقد مرت ستة عقود نما خلالها مجموع أعضاء المنظمة إلى أكثر من ثلاثة إضعاف. ولكن لاتزال هناك عقبات في الطريق نحو تحقيق عالم تصوره أسلافنا. نحن نعرف الحلول التي يمكنها التصدي بفعالية للتحديات المتعددة الجوانب التي تواجه عالمنا. غير أن هناك صعوبة متزايدة في الوصول إلى تلك الحلول من داخل النظام متعدد الأطراف.

تركز الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي على مساعدة الشعب السوري في إيجاد تسوية تفاوضية وسلمية دائمة للصراع الدائر في بلدهم.

إفريقيا كذلك تسعى جاهدة لتخلص نفسها من الحروب والصراعات. بينما كنا نظن أننا قد قضينا على آفة الانقلابات، أطلت مؤخرا برأسها القبيح في بعض البلدان الأفريقية. نحن ندعو المجتمع الدولي إلى التعاون مع الاتحاد الأفريقي في الوقوف بحزم ورفض الاعتراف بأي حكومة تأتي إلى السلطة بوسائل غير دستورية. أنها حقاً لمهزلة للأمم المتحدة، باعتبارها منظمة تمجد القيم والمبادئ الديمقراطية، أن تمنح الشرعية لأنظمة غير دستورية بالسماح لها بالمشاركة في أنشطتها على قدم مساواة مع الأعضاء الأصليين. لقد اعتمدنا في أفريقيا سياسة عدم التسامح مطلقاً مع التغييرات غير الدستورية للحكومات. وقد تمسكنا بحزم بإصرارنا على رفض الاعتراف بالحكومات التي لا تتمتع بالشرعية الديمقراطية.

نحن نحث المجتمع الدولي على دعم هذه السياسة وجعلها عالمية.

لقد حققت إفريقيا بعض النجاح في سعيها لتسوية المنازعات بالوسائل السلمية. لقد عملت الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي وغيرهما من الأطراف المعنية جنباً إلى جنب مع السلطات الصومالية لتمهيد الطريق لإحلال السلام في الصومال. وبدأت النتائج الإيجابية لهذا الجهد المشترك بالظهور. وقد سجل تقدم ملحوظ نحو الديمقراطية وبناء الدولة. وقد كان انتخاب الرئيس قبل أقل من أسبوعين مدعاة للاحتفال. واليوم، فإن شعب الصومال يجدوه الأمل في أنه يمكنه ترك حربة عدم الاستقرار المؤسفة وراء ظهره. ومع ذلك فإنه من المهم أن ندرك أن الطريق أمام حكومة وشعب الصومال لا يزال طويلاً ووعراً. و لا غنى عن الدعم المستمر و الثابت

يمكن أن يجعل من آفاق التوصل إلى حل الدولتين أمراً غير وارد.

لم نجد دعوتنا إلى رفع الحصار الاقتصادي المفروض على جمهورية كوبا منذ ٢٠ عاماً آذاناً صاغية. قلوبنا مع الأفراد العاديين في كوبا الذين حرموا طيلة عقود من ثمار العولمة والازدهار دون ذنب جنوه. لقد استمر هذا الوضع المؤسف لفترة أطول من اللازم ولا بد من إيجاد حل له. أننا ندعو جميع الأطراف المعنية إلى البحث عن حل عادل وسلمي، تماماً كما نواصل مناقشة المملكة المغربية التعاون مع المجتمع الدولي وتيسر استقلال وحق تقرير المصير لشعب الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية.

إن السلام داخل وفيما بين الدول شرط أساسي للتنمية. سيبطل الحلم بعالم مزدهر وهماً ما استمرت التوترات تراوح مكانها ويظل عالمنا دوماً في حرب مع نفسه. ولذلك فنحن نرحب باختيار موضوع هذه الدورة: "تكييف أو تسوية المنازعات أو الأوضاع الدولية بالوسائل السلمية" على أنه اختيار موفق جاء في الوقت المناسب.

تنتفض شعوب كثيرة اليوم ضد أنظمة طاغية دفاعاً عن حقوق الإنسان الأساسية والحريات الخاصة بها. لقد أكدت الانتفاضة الشعبية الديمقراطية في العالم العربي على إحباط الشعب من القمع السياسي طويل الأمد وانعدام المساءلة. وقد ووجه هذا السعي من أجل الحرية وحقوق الإنسان والديمقراطية في بعض البلدان العربية بالقوة الوحشية والقسوة. على الحكومة السورية القبول بالشرعية الشعبية وسمو تطلعات الشعب قبل فوات الأوان. إن المزيد من عسكري الوضع في سوريا سيجعل الصراع أكثر تكلفة من الناحية البشرية. وندعو في ذات الوقت كل الدول إلى الإمتناع عن التدخل في الشئون الداخلية لسوريا على نحو يهدد فرص السلام في ذلك البلد. لا تحتاج الثورات الحقيقية إلى رعاية من الخارج. ويجب أن

وسائل بدائية أو أسلحة أكثر تطوراً. يبرهن قتل الدبلوماسيين الأمريكيين في ليبيا مؤخراً على وحشية وحماسة الإرهاب. إنه يستحق أشد الإدانة منا. وتقدم بأصدق تعازينا إلى شعب وحكومة الولايات المتحدة.

لقد تسنت لنا فرصة قبل أيام قليلة مضت للتأكيد من جديد على عزمنا على التمسك بسيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي. احترام سيادة القانون شرط أساسي لضمان الحريات الأساسية واحترام حقوق الإنسان. وبالمثل، فإن تعزيز سيادة القانون على الصعيد الدولي هو أمر بالغ الأهمية للتصدي بفعالية للتحديات العالمية الراهنة.

القانون الدولي هو الركيزة الأساسية للتعايش السلمي بين الأمم.

إن الدور الذي تلعبه محكمة العدل الدولية كأداة للحل السلمي للصراعات وحجر الأساس للنظام القانوني الدولي هو أمر مقدس. تؤكد ليسوتو من جديد دعمها للجهاز القضائي الرئيسي للأمم المتحدة، وللمحاكم الدولية الأخرى المنشأة فيما بعد. غير أنه ينبغي ألا تسيس هذه الهيئات حتى تحافظ على سلامتها ونزاهتها.

لقد مضت أربع سنوات تقريبا منذ أن حلت بنا الأزمات العالمية المتعددة، ولا تزال آفاق الانتعاش الإقتصادي قائمة. آثار التغير المناخي تحفنا من كل جانب. تهدد الأحوال الجوية شديد القسوة، والفيضانات والجفاف، وتدهور التربة وارتفاع مستويات البحر بقاء الجنس البشري في حد ذاته. في بلدي زاد الجفاف والفيضانات من حدة انعدام الأمن الغذائي وجعل المجاعة تلوح في الأفق. في آب/أغسطس، اضطرت حكومي أن تعلن أن ليسوتو في حالة أزمة غذائية ودعت شركاء التنمية إلى مد يد العون. كان ذلك في أعقاب جفاف شديد أصاب ليسوتو في الموسم الزراعي الماضي. إنني أشعر بالتساؤل لتكرار

من المجتمع الدولي لضمان ألا تنتكس الصومال وتترلق إلى الصراع، وتصبح دولة منهارة.

لا يزال تطوير وحياسة الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل مصدر قلق خطير لسلام وأمن البشرية. تملك بعض الدول ترسانات هائلة من هذه الاسلحة ولم تكن دائمة الوفاء لالتزاماتها بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وكثيراً ما تهدد تلك الدول بإذلال الدول التي لا تمتلك أسلحة نووية. وهذا هو السبب وراء تطلع بلدان أخرى إلى الحصول على أسلحة نووية. يتوجب علينا أن نجدد التزامنا الجماعي بعالم خال من الأسلحة النووية - عالم آمن للأجيال المقبلة، عالم مسنود بالقيم المشتركة للسلام والرفاهية العالميين.

وعلى ذات المنوال، فإنه طالما استمرت التجارة الدولية في الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وغيرها من الأسلحة التقليدية بلا تنظيم، سيظل السلام بعيد المنال. لقد ترك فشل المجتمع الدولي قبل أقل من شهرين في إبرام معاهدة قوية وملزمة قانوناً في مجال تجارة الأسلحة أثراً لايمحى على جيلنا. نحن بحاجة إلى تكثيف الجهود خلال هذه الدورة السابعة والستين وإلى الارتقاء إلى مستوى مسؤولياتنا. إن الأسلحة التقليدية، بما في ذلك الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، هي أسلحة الدمار الشامل الحقيقية في أفريقيا؛ إنها تؤجج الصراع وتودي بحياة العشرات من أبناء شعوبنا كل يوم.

لقد تضافر القمع العسكري والسياسي مع عدم التسامح الديني في جميع أنحاء العالم للإبقاء على شبخ الإرهاب الذي لا يزال يحاصر عالمنا. بينما يتوجب على المجتمع الدولي معالجة الأسباب الكامنة وراءه، فإنه ليس ثمة من مبرر مقبول للإرهاب لأنه وحشي وعشوائي معاً وإن الأبرياء بمن فيهم النساء والأطفال هم الذين يدفعون ثمنه. ليسوتو تدين الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره لا يهم إن كان مرعياً بواسطة الدولة أو عن طريق أفراد أو كانت مخططاته الشريرة قد نفذت عن طريق

اسمحوا لي أن اختتم بالإشارة إلى أن الحل الوحيد لمشاكل القرن الحادي والعشرين هو في نظام تعددي متجاوب وفعال وكفؤ. يجب أن تكون الأمم المتحدة منظمة مبنية ومعتمدة على التنوع الكامل لأعضائها. مع الالتزام المطلوب والإرادة السياسية، يمكن أن يتحقق هذا الهدف.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): بالنيابة عن الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس الوزراء ورئيس الحكومة ووزير الدفاع، والشرطة والأمن الوطني لمملكة ليسوتو على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد توماس موتسواهي تابان، رئيس الوزراء ورئيس الحكومة، ووزير الدفاع، والشرطة والأمن الوطني لمملكة ليسوتو، إلى خارج قاعة الجمعية العامة. رُفعت الجلسة الساعة ١٤/٣٠.

نداء المساعدة ذاك امام هذا الكيان. تتركز استجابتنا للأزمة على أولويات دعم مدخلات الإنتاج الزراعي وتطوير محاصيل مقاومة للجفاف فضلا عن الارتقاء بمستوى الزراعات التي تتوخى الحفظ وتوفير خدمات التغذية للأمهات المرضعات والأطفال الصغار.

ذهبنا إلى ريو دي جانيرو في حزيران/يونيه عازمين على اعتماد قرارات طموحة وخطوات ملموسة من أجل تحقيق التنمية المستدامة. ولكن مع الأسف لم يرتق مؤتمر ريو + ٢٠ حول "التنمية المستدامة" إلى توقعات الجميع. عدم الالتزام الملموس من جانب البلدان المتقدمة النمو بتزويد البلدان النامية بالتمويل والتقنية كان مدعاة للقلق. ومع ذلك، لا يزال هناك أمل في أن مستقبل مستدام في متناول اليد. ينبغي أن نواصل العمل من أجل المستقبل الذي نريد ونستحق.

ونحن نواصل السير قدماً علينا التأكد من أن صياغة أهداف التنمية المستدامة وتداخلها مع جدول أعمال تنمية ما بعد ٢٠١٥ قد تم تناولها بعناية وعلى نحو شامل. يجب أن نتجنب مسارين متوازيين للأهداف الإنمائية للألفية وأهداف التنمية المستدامة، التي ينبغي أن ينظر إليها على أنها متكاملة مع وليست بديلاً عن الأهداف الإنمائية للألفية.

إن الأمم المتحدة التي ظلت على حالها على مدى ال ٦٧ عاماً الماضية لا يمكن أن تكون فعالة في التصدي بكفاءة لتحديات عصرنا. لقد تم الإتفاق على الحاجة إلى الإصلاح المبكر للأمم المتحدة، وبخاصة مجلس الأمن، على نحو كامل بواسطة المجتمع الدولي أثناء مؤتمر القمة العالمي في عام ٢٠٠٥. وبعد سبع سنوات، لم تحرز المفاوضات بشأن إصلاح مجلس الأمن أي تقدم. طالما تم الإبقاء على الوضع الراهن فإن المجلس يظل عديم الكفاءة إلى حد كبير في الاضطلاع بمهامه. فلنعد العزم على جعل الدورة السابعة والستين للجمعية العامة دورة عمل لا كلام.